المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى

قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة والنحو والصرف

تعقّبات الإمام الشّاطبيّ النّحويّة والصّرفيّة لابن عصفور في المقاصد الشّافية

رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا العربية
ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير

إعداد الطالب:

سلطان بن محمّد بن خيشان المطريفيّ

الرقم الجامعي: (٤٣٠٨٠١٤٤)

إشراف:

د/ عبدالله بن ناصر القرنيّ

أستاذ اللغة والنحو والصرف المشارك

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

طباعة القطاني

ماجستير سلطان المطرفي / داخل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٦٧ ٠ ٢ / ١٥
Ali Fattani

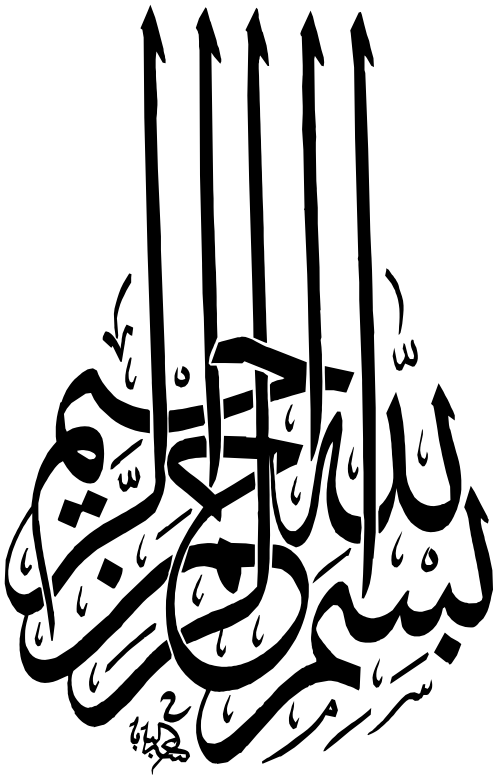

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠
١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: تعقبات الإمام الشاطبيّ النحوية والصرفية لابن عصفور في المقاصد الشافية.

الباحث: سلطان بن محمد خيشان المطرفي.

الدرجة: الماجستير.

موضوع الرسالة: دراسة آراء ابن عصفور التي تعقبها الإمام الشاطبيّ، ومناقشة هذه المسائل من خلال عرضها على آراء النحاة وأصولهم.

هدف الرسالة: بيان مدى صحة تعقّبات الإمام الشّاطبيّ لآراء ابن عصفور، ومناقشتها بناءً على الأصول والضّوابط النّحويّة.

مكونات الرسالة: وقد انتظم البحثُ في فصلين، تسبقها المقدمة، فالتمهيد، وتتلوها الخاتمة، على النحوِ التالي:

الفصل الأول: المسائلُ النحويّة، ويشتمل على اثنتي عشرة مسألة.

الفصل الثاني: المسائلُ الصرفية، ويشتمل على ثماني مسائل.

ثمّ قفّيتُ العمل بفهارس، شملت الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال والأقوال، والشواهد الشعرية، والأعلام المترجمين، فالمسائل النحوية الواردة في البحث، ثم المسائل الصرفية، فالمصادر والمراجع، ثم فهرس الفهارس.

المنهج: المنهج الوصفي التحليلي.

نتائج الرسالة: وقد أبان هذا البحث ما يلي:

١- كانت للإمام الشاطبي آراء قد أجاد في عرضها، والإلمام بها، وناقش فيها ابن عصفور، وبيّن خطأ ما وقع فيه بالحجج والبراهين.

٢- نجد أن الشاطبي في بعض الأحايين متبعاً لابن مالك، فيكرر ما قاله، مع تغييره الطفيف لبعض العبارات.

٣-في بعض المسائل لم يكن فيها مستقصياً لكلام ابن عصفور وأقواله ولم يسقرئها اسقراءً كاملاً.

٤- نجد أن تعقبه عند بعض المواضع في غير محله، إضافةً إلى تضعيفه أحياناً لمذهب ابن عصفور.

٥- يتعقب في بعض المسائل على ابن عصفور في آراء لم يقُل بها.

ماجستير سلطان المطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤
Ali Fattani

Abstract

Title of the Study: The Grammatical and Morphological Pursuits for Ibn Asfour in "Al-Maqasid Al-Shafia"

Researcher: Sultan Mohammad K. Al-Matrafi

Degree: Master

Theme of the Study: Studying the comments of Ibn Asfour, which pursued by Imam Al-Shatibi, and discussing these issues through offering them on the comments of grammarians.

Aim of the study: Identifying the validity of Imam Al-Shatibi pursuits of Ibn Asfour comments, and discussing them according to the grammatical principles.

Components of the Study: It consists of an introduction, preface, two chapters and a conclusion. They are as follows:

The first chapter: The grammatical themes and it has twelve themes.

The second chapter: the Morphological themes and it has eight themes.

Finally, the research is ended by indexes, which has Quranic verses, the prophetic traditions, sayings, poetic quotations, and translations, the grammatical themes in the research, the morphological themes, resources and references.

Methodology of the study: Descriptive analytical method

Results of the study: The research reached to the following results:

1- There are some comments of Imam Al-Shatibi, which he mastered its displaying, discussing Ibn Asfour in them and identified his mistakes by evidences and arguments.

2- In some cases we find that Ibn Al-Shatibi is following to Ibn Malik, as he reply what he has said with a simple change in some clauses.

3- Imam Al-Shatibi did not go to the root of Ibn Asfour speech in some themes.

4- The pursuit of Imam Al-Shatibi is misplaced in some places, as well as his weakening to the trend of Ibn Asfour.

5- He pursued Ibn Asfour at some themes, which he didn't say.

ماجستير سلطان المطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

الخاتمة

المقدمـــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعــد..

فقد قيض الله ﷻ لهذا الدين علماء أجلاء نذروا أنفسهم في سبيل العلم والغوص في بحر المعرفة فجاهدوا في خدمة اللغة العربية والعناية بها لاسيما وهي اللغة التي شرفها الله بأن جعلها لسان كتابه الكريم، فنالت بذلك مكانة وحفظاً من الله ﷻ بحفظه لكتابه الكريم.

ومن أولئك الأعلام الإمام أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمّد النّحوي الحضرميّ الإشبيليّ المشهور بـ(ابن عصفور)، الذي يعد من حملة لواء العربيّة في عصره، فتلقى العلماء آراءه وتناقلوها جيلاً بعد جيل. وممن تلقى آراءه الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبيّ أحد أعلام الأمة وأبرز نحاتها المتأخرين، الذي بلغ صيته ومؤلفاته الآفاق، ومن أعظم مؤلفاته وأشهرها كتابه (المقاصد الشّافيّة في شرح الخلاصة الكافية)، ووسمت بحثي هذا «تعقّبات الإمام الشّاطبيّ النّحويّة والصّرفيّة لابن عصفور في المقاصد الشّافية».

ومما دفعني لاختيار هذا الموضوع:

١- رغبتي في دراسة النّحو الأندلسيّ، وذلك من خلال هذا الكتاب، وآثرت أن يكون بحثي منصبّاً على دراسة آراء ابن عصفور الّتي تعقّبها الإمام الشّاطبيّ، ومناقشة هذه المسائل من خلال عرضها على آراء النّحاة وأصولهم.

٢- مكانة الإمام عليّ بن مؤمن الإشبيليّ (ابن عصفور) الّذي يُعدُّ من حملة لواء العربيّة في عصره، وما له من مؤلفات عظيمة تمثّل الوجه الأندلسيّ المشرق.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

٣- مكانة الإمام الشّاطبيّ والّذي يُعدُّ عالماً نظّاراً، وكتابه «المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية» ما هو إلّا دليلٌ على براعته في علم العربيّة.

٤- مكانة كتاب المقاصد الشّافية، فهو من أشهر كتب الشّاطبيّ، ويحوي مع ذلك خلاصة النّحو ولُبابه، وفيه من الشرح المستفيض، إضافة إلى اهتمام العلماء به وبتحقيقه والنّسخة التي بين أيدينا والتي قام بتحقيقها ثُلّةٌ من علماء جامعة أمّ القرى الفضلاء ما هو إلا دليل على مكانة هذا الكتاب وقيمته العلميّة.

٥- بناء شخصيّتي اللغويّة من خلال دراسة آراء العلماء النّحاة المختلف فيها وتحليلها.

الدراسات السابقة :

(اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل علي ابن عصفور - عرض ودراسة -) للباحث: جمعان بن بنيوس السيالي، جامعة أم القرى، كلية العربية، قسم الدراسات العليا العربية، عام ١٤١٥ هـ.

المنهج المتبع في الدراسة :

وأما المنهج الذي سرت عليه، هو المنهج الوصفي التّحليليّ، كالآتي:

١- أضع عنوان المسألة حسب الجزئية التي يتعلق بها اعتراض الشاطبي، وقد نشير إلى الباب الذي تنتمي إليه.

٢- أذكر في الغالب قول ابن عصفور أولاً كما نص عليه الشاطبي ومن كتابه المقاصد؛ وذلك لأنه يعارض ويناقش حسب تصوره لمذهب ابن عصفور، ثم أذكر اعتراض الشاطبي عليه بلفظه ومن كتابه المقاصد أيضاً.

٣- أخرّج مذهب ابن عصفور من كتبه المقرب وشرح الجمل والممتع إن كان فيها ذلك الاعتراض، وإذا كان ثمة خلاف فيما ادعاه الشاطبي نذكر ذلك كما سوف

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

يأتي.

٤- أحلل المسألة وأناقشها بعد أن أمهد لها ببعض الأحكام التي تتعلق بها، وأذكر خلال ذلك أقوال العلماء فيها موثقة من كتبهم إذا توفرت، أو ممن حكى عنهم ذلك.

٥- أخلص إلى نقد اعتراض الشاطبي، مع ذكر الأسباب، وأشير خلال ذلك إلى اتباع الشاطبي لغيره في هذا الاعتراض من عدمه، وهل كان مذهب ابن عصفور منفرداً به أو أنه يتبع في ذلك من سبقه من العلماء، وكذلك أشير إلى رأي من جاء بعد الشاطبي في هذه المسألة إن كان هناك رأي.

٦- كما أنني لم استقرئ جميع المسائل الخاصة بتعقبات الشاطبي على ابن عصفور، وإنما اكتفيت بنماذج منها.

وفي ضوء ما تقدم ، قمت بالتخطيط لهذه الدراسة على النحو الآتي:

١-المقدمة، وتشمل الأمور التالية:

-الدوافع لاختيار الموضوع

-المنهج المتبع في الدراسة

-خطة البحث

٢-التمهيد، ويشتمل على:

- مفهوم التعقب النحويّ والصرفيّ.
- التّعريف بالشّاطبيّ وأهم مؤلفاته.
- التّعريف بابن عصفور وأهم مؤلفاته.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠
١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

ثم قسّمت البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: المسائل النحوية، وتشتمل على:

- علة بناء الاسم.
- تحديد الابتداء بالنكرة بمسوغات معينة .
- امتناع تقديم الخبر لاستواء المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير .
- حكم نعت المنصوب في باب (لا) النافية للجنس .
- تعدد الحال .
- علة امتناع تقديم التمييز على العامل .
- المخصوص بالمدح والذم.
- جواز أن تكون الواو الجامعة مثل الفاء في تصيير الجملتين كالواحدة
- منع العُلْقَةِ في باب البدل.
- انصراف (مثنى وثُلاث) إذا سمي به.
- الفصل بالظرف والمجرور بين (إذن) ومعمولها .
- نصب الفعل في جواب الدعاء.

الفصل الثاني: المسائل الصرفية، وتشتمل على:

- حكم جمع مذكر ما لا يعقل بالتاء إذا لم يكن له جمع تكسير، هل هو قياسي أو سماعي.
- بناء كان لما لم يسم فاعله.
- شذوذ التعجب من الخلق الثابتة .
- الخلاف على صياغة فعل التعجب من أفعل.
- أن ما استوفى شروط التعجب لا يقتضي جواز التعجب منه مطلقاً.
- النسب بـ(فعّال وفاعل وفعل).

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ٧/٢٥ ١٤٣٤/
Ali Fattani

- الاختلاف في نوع ألف المقصور حال الوقف عليه.
- القطع بزيادة الهمزة إذا جاء بعدها ثلاثة أحرف أصلية.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥ Ali Fattani

وبعـــد:

فأتوجه بالشكر لله على ما منّ به عليّ من تيسير الصعب وإنارة الدرب وأسأله التوفيق والسداد فيما قمت به من عمل وأن يتوّج بالرضى والقبول والاستحسان، وأن ينفع به الدارسين وطلاب العلم.

فما كان فيه من صواب فمنه وحده جل في علاه، وما به من تقصير فمن نفسي.

ولايوفتني أن أشكر قبل أن أختم، من رباني واعتنى بي واهتم، وبذل من أجلي الكثير وأتم، ومع كل عملي في البحث تم واهتم، من أسدى في الاحسان وأرجم، وأسرج في الإكرام وأتم، من إذا قمت بحقهم الأغنم، وإن لم أروي عنهم ما تم، فحقيقٌ أن يقام عليّ مأتم، والدي الغالي – متعه الله بالصحة والعافية -.

والشكر موصول إلى والدتي الشريفة الحبيبة: معنى الحب والحنان والتفاني، وبسمة الحياة وسر الوجود، فلقد كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، فاللهم جازها خير ما جازيت به والدة عن أولادها، وبارك في عمرها، وارزقني برها.

وشكري في المقام موصول لزوجتي الغالية راعية الأصول، من هيأت لي من الأمر ما جعلني أصول بالبحث وأجول، حتى أبلغ المرتقى المأمول، فاحتملت كثيرا من انشغالاتي عنها، فاللهم اجزها عني خيرًا، واكلأها بحلل الرضا.

كما أتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير لمن غمرني بالفضل واختصني بالنصح وتفضل عليّ بقبول الإشراف على الرسالة شيخي الفاضل فضيلة الدكتور / عبدالله بن ناصر القرني.

فقد كان قبس الضياء في عتمة البحث، وقبطان مركب العلم في موجِ الدراسة المتلاطم.

وكان لي نعم الناصح الأمين ونعم الأب الوقور وأفاض عليّ بعلمه وشملني بفضله وسماحته، جعله الله ذخراً لطلبة العلم وجعل ذلك في ميزان حسناته وبارك له في ماله وولده.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤/ Ali Fattani

وإلى سعادة الدكتور / عبدالله بن محمد المسملي، المرشد على خطة هـذا البحـث، على ما قدم من نصح وبذل من جهد.

ولا يفوتني أن أذكر بالفضل شيخي الجليل والعالم النبيل:

سعادة الأستاذ الدكتور/ محمد بن أحمد خـاطر – رحمـه الله تعـالى –، فلـم يبخـل عليّ بالنصح والتوجيه، جعله الله في عليين، وجُزي خيرًا عن المتعلمين.

وإلى عضويّ لجنة المناقشة، سعادة الدكتور / محمد بن علي الـدغريري، وسـعادة الدكتور / ياسين بن محمد أبو الهيجاء، على ما بذلا من جهد في قراءة البحث وتنقيحه، وتوجيه صاحبه وتسديده.

وإلى والدي الثاني، وأستاذي المتفاني، سعادة الدكتور / علي بن مـصلح المطـرفي، الذي أزال الأشواك عـن دربي ليمهـد لي طريـق العلـم وجـرع الكـأس فارغـاً ليـسقيني قطرة حب، وستبقى كلماته نجوماً أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وإلى جامعـة أم القـرى، منـار العلـم، ومأرز الفضل، وإلى كلية اللغـة العربيـة، وجميع منسوبيها، وإلى قسم الدراسات العليا العربية، وكافة أعضاء مجلسه.

والحمدلله أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

ماجستير سلطان المطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠
١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

التمهيـــد

ويشتمل على :

- **مفهوم التعقب النحويّ والصرفيّ.**
- **التّعريف بالشّاطبيّ وأهم مؤلفاته.**
- **التّعريف بابن عصفور وأهم مؤلفاته.**

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥ Ali Fattani

التمهيـــــد

مفهوم التعقب النحويّ والصرفيّ:

التعقب في اللغة:

التعقُّب هو مصدر من الفعل الخماسي تعقَّب بتشديد القاف وأصله عَقَب ويذكر ابن زكريا في معجم مقاييس اللغة أن العين والقاف والباء أصلان صحيحان: أحدهما يدل على تأخير شيء وإتيانه بعد غيره، والأصل الآخر يدل على ارتفاع وشدة وصعوبة.(١)

و(التعقُّب) لغةً: جاء في اللسان (تعقَّب) الخبرَ: تَتبّعه. ويقال: تَعَقَّبتُ الأمرَ إذا تَدَبَّرتَه. والتعقُّب: التدبُّر، والنّظرُ ثانيةً، وتعَقَّبْتُ الرجلَ إذا أخذتَه بذنْبٍ كان منه. وتَعَقَّبْتُ عن الخبرِ إذا شَكَكْتَ فيه، وعُدْتَ للسّؤالِ عنه، وتَعَقَّبَ فلانٌ رأيَه إذا وجَدَ عاقبتَهُ إلى خير(٢).

وفي القاموس المحيط أنّ (عَقَّبَهُ) تعقيبًا: جاء بِعَقِبِه، و (تَعَقَّبَهُ): أخذهُ بذنْبٍ كان منهُ، وعن الخبرِ: شَكَّ فيهِ وعادَ للسؤالِ عنهُ.

وفي القاموس أيضًا: (تَعَقَّبه) أي طلبَ عورَتَهُ أو عَثْرَتَهُ، والمُعَقِّباتُ: ملائكةُ الليلِ والنهارِ. والتسبيحاتُ يخْلُفُ بعضها بعضًا(٣).

ونقَلَ الزَّبيدي في تاج العروس أنَّ: (تَعَقَّب) الخَبَر: تَتَبَّعَهُ، ويقال: تَعَقَّبْتُ الأمرَ إذا تَدَبَّرْتَه، والتّعَقُّبُ: التدبُّر، والنظرُ ثانيةً.

---

(١) معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريّا ٤ / ٧٧، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،: ط: أولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م، دار الجيل – بيروت.

(٢) لسان العرب، لابن منظور ١/ ٦١٩ مادّة (عَقَبَ) دار صادر - بيروت، المكتبة الفيصلية.

(٣) القاموس المحيط، للفيروزآبادي ١٤٩-١٥٠ (عَقَبَ) ط: ثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، مؤسسة الرسالة – بيروت.

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

وفي تاج العروس أيضًا: لم أجد عن قولك مُتعَقَّبًا، أي رُجوعًا أنظرُ فيه، أي لم أرخص لنفسي التعقّبَ فيهِ، لأنظرَ آتيه أم أدعُه، و(تَعَقّبهُ) أخذه بذنْبٍ كان منه، وتَعَقَّب عن الخبر إذا شكَّ فيه وعادَ للسؤالِ عنه، و (تَعَقَّبَ) مِن أمرِهِ: ندِمَ، ويقال: (تعَقَّبْتُ) الخبرَ إذا سألتَ غيرَ مَنْ كنتَ سألتَه أولَ مرّةٍ، ويقال: أتى فلان إليّ خيرًا فَعَقَبَ بخيرٍ منه [1].

وفي المعجم الوسيط: (تَعَقَّبَ) فلانٌ بخيرٍ: أتى بهِ مرّةً بعد أخرى، ومِن أمرِهِ: ندِم، وفلانًا تَتَبَّعَهُ، يقال: تَعَقَّب عَورةَ فُلانٍ أو عَثْرَتَهُ، وفلانًا: أخذَهُ بذنْبٍ كان منه [2].

نستنتج ممّا سبق أنّ (التعقُّب) هو الرجوع، والنظر، والتدبّر، والعاقبة، وأخْذ الإنسان بذنبه، ولكنّ المعنى الذي ينطبق على معنى (التعقُّب) هو تَتَبُّع الأمرِ، وتعقُّب العورة أو العثرة عند فلان.

وعليه فإنّ تعقُّب الشاطبي – رحمه الله – لابن عصفور إنما هو تَتَبُّعٌ لآرائه النحويّة والصرفيّة وتَتَبُّعٌ لعثراته وسقطاته التي أخذها الشاطبيّ عليه.

فالنسبة للأصل الأول: تأخير شيء بعد شيء:

هذا الأصل يعني أن العقب هو من يأتي متأخرا بعد شيء آخر فهو يعقبه، فيذكر الخليل بن أحمد في كتاب العين أن "العقِب: مؤخر القدم تؤنثه العرب وتميم تخففه، وتجع على أعقاب، وثلاث أعقبة، وعقِب الرجل: ولده وولد ولده الباقون من بعده والتعقيب: انصرافك راجعا من أمر أرده أو وجه، والمعقب الذي يتتبع عقب إنسان

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي ٣/ ٤١٠ – ٤١١ مادة (عقب)، تحقيق: عبدالكريم العزباوي، ط: ثانية ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، مطبعة حكومة الكويت.

(٢) المعجم الوسيط ٢/ ٦١٣ مادة (عقب)، إخراج: عدّة أساتذة، ط: ثانية ١٣٩٣هـ – ١٩٩٠م، دار إحياء التراث العربي – مصر.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

في طلب حق أو نحوه، وقوله ﷻ ﴿وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾ [القصص:٣١]، أي لم ينتظر، والتعقيب غزوة بعد غزوة بعد غزوة وسير بعد سير، وقوله ﷻ ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ [الرعد:٤١] أي لا راد لقضائه.(١)

وكل شيء يعقب شيئا فهو عقيبه كقولك: خلف يخلف بمنزلة الليل والنهار إذا قضى أحدهما عقب الآخر فهما عقيبان كل واحد منهما عقيب صاحبه ويعتقبان ويتعاقبان: إذا جاء أحدهما ذهب الآخر، وعقب الليل النهار والنهار الليل: أي خلفه، وأتى فلان إلى فلان خبرا فعقب بخير منها أي أردف ويقال: عقَّب أيضا مشددا، ويجمع أعقاب الأمور وعاقبة كل شيء آخره، وعاقب أيضا بلا هاء يجمع عواقب وعقبا، ويقال: عاقبة وعواقب وعاقب وعقب مشددا ومخفف وأعقب هذا الأمر يعقب عقبانا وعقبى، وأعقبه الله خيرا منه والاسم العقبى شبه العَوض والبدل، وأعقب هذا ذاك: أي صار مكانه وأعقب عزة ذلا: أي أبدل منه.

التعقب في الاصطلاح:

لم يعرف التعقب كمصطلح، ثمّ إنني لم أجد – من خلال المصادر التي وقعت بين يدي – من عرّف التّعقّب إصطلاحاً، وإنما اقتصر الأمر على قيام بعض العلماء بالأخذ والرد على بعضهم البعض، ومعارضة بعضهم البعض، وبيان سقطات بعضهم البعض، والمحاورة والمناظرة.

التعقبات النحوية والصرفية:

التعقبات النحوية والصرفية هي اعتراضات ومخالفات في الرأي بين العلماء ناشئة من اختلاف وجهات النظر وعدم الاتفاق في بعض المسائل النحوية أو الصرفية، وهي ظاهرة قديمة قدم هذا العلم، موجودة ومبثوثة في كتب النحو

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية ٢٠٠٢، ج٣، ص١٩٣

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

والصرف، وقد أسهمت هذه التعقبات في إثراء المسائل النحوية والصرفية بأفكار وآراء واستنباطات ونتائج وأدلة وشواهد جديدة ومتعددة، مما أخرجها عن قوالبها الثابتة الجامدة، وأكسبها نوعاً من الحيوية والنشاط؛ لتكون أكثر تقبلاً وشيوعاً.

وهي ظاهرة مقبولة إذا كان القصد منها تبيان موضع الخطأ وتصحيحه بالحجة والبرهان والدليل، لكن التعقب يكون غير محمود إذا كان القصد منه مجرد النقد وتتبع الغلط والتجريح، أو كان القصد منه مجرد الانتصار والتعصب، لذلك عاب السمين الحلبي على شيخه أبي حيان أنه كان مغرًى بأن يقال: اعترض على الزمخشري[(١)].

وإذا ما حاولنا أن نذكر بعض هذه التعقبات فإننا نجدها أول ما نجدها في كتاب سيبويه نفسه، فقد تعقب شيخه الخليل وخالفه في عدة مسائل، منها على سبيل المثال لا الحصر:

١- ذهب الخليل إلى أن (أيّ) إذا كانت مضافة لفظاً وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً مثل (اضرب أيُّهم أفضل) تكون معربة، فخالفه سيبويه وقال إنها هنا مبنية[(٢)].

٢- ذهب الخليل إلى أن أصل (لن) الناصبة حرفان هما: لا أن، فحذفوا لكثرة الاستعمال، وخالفه سيبويه بكونها حرفاً واحداً، واختار السيرافي قول سيبويه[(٣)].

٣- ذهب الخليل إلى أن جزم الجواب بفعل الطلب إنما هو بالطلب نفسه، فخالفه سيبويه وقاله هو مجزوم بـ(إن) مقدرة[(٤)].

وهكذا سار العلماء على تعقب بعضهم بعضاً، وتصحيح ما يرونه خطأ، وقد أُلِّفت في ذلك مؤلفات وكتب، حتى إن شيخ النحاة نفسه لم يسلم من التعقيب، فقد

---

(١) الدر المصون ٤/ ٢٤١.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٩٨-٤٠٠.

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٥، وشرحه للسيرافي ٣/ ١٩٢.

(٤) الكتاب ٣/ ٩٣-٩٤، وانظر شرح السيرافي ٣/ ٢٩٦.

ماجستير سلطان العطوي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

ذكر أبو الفتح بن جني في كتابه الخصائص بأن أبا العباس محمد بن يزيد المبرد تعقب كتاب سيبويه في مواضع سماها (مسائل الغلط) تتبع فيها أخطاء سيبويه ونقدها(١).

ولا يعني هذا أن يكون المتعقب صائباً، ولا أن يكون تعقيبه صحيحاً، ومن هنا فقد نشأ التعقيب على التعقيب، فقد يأتي عالم آخر فينتصر لأحد الرأيين، ويصححه ويدافع عنه، وذلك كما فعل ابن ولاد النحوي(٢) حيث عقّب على تعقيب المبرد في كتاب سماه (الانتصار) قال فيه: «هذا كتاب نذكر فيه المسائل التي زعم أبو العباس محمد بن يزيد أن سيبويه غلط فيها، ونبينها ونرد الشبه التي لحقت فيها..»(٣).

وهكذا استمر تعقيب العلماء على بعضهم حتى رأينا أبا حيان في البحر المحيط يتعقب عالمين كبيرين هما الزمخشري وابن عطية ويرد عليهما بقوة وعنف، وقد يقسو عليهما بالتخطيء والتجريح، مما حدا بأحد تلامذته وهو السمين الحلبي صاحب الدر المصون أن يتعقب شيخه ويقف إلى جانب خصمه الزمخشري في مواضع كثيرة من كتابه(٤)، وهناك بحث جامعي تحدث عن هذه التعقبات وخلص صاحبه إلى أن ما صح من اعتراضات أبي حيان الكثيرة قليل جداً بالنسبة لما صح مما ذهب إليه الزمخشري(٥).

ويشير صاحب كشف الظنون إلى ما أثارته هذه الخلافات بين الشيخين: فقد انتصر الشيخ العلامة بدر الدين الغزي لأبي حيان في رسالة سماها (الدر الثمين في

---

(١) انظر الخصائص ١/ ٢٠٦ و٣/ ٢٨٧.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد النحوي صاحب المقصور والممدود، كان شيخه الزجاج يفضله على أبي جعفر النحاس توفي سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة (بغية الوعاة ١/ ٣٨٦).

(٣) من مقدمة المقتضب ١/ ٩٤ للدكتور عبد الخالق عضيمة.

(٤) انظر الدر المصون ١/ ٨٧-٩٦.

(٥) انظر (تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط) رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة إعداد محمد حماد ساعد القرشي.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤
Ali Fattani

المناقشة بين أبي حيان والسمين) انتصر فيها لأبي حيان، فرد عليه القاضي بالشام علي بن أمر الله المعروف بابن الحنائي برسالة أكبر منها انتصر فيها للسمين الحلبي ورجح كلامه على كلام أبي حيان(١).

وأخيراً فإن موضوع رسالتنا هذه ومحتواها يدخل تحت هذا الباب، ويكمل ما بدأه أولئك الأئمة السابقون.

التعريف بالشاطبي:

قد سبقني الكثير من الباحثين في التعريف به، لكنني سأذكر نبذة، وإضاءة عنه.

هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، المالكي الشهير بالشاطبي، (أبو إسحاق) محدث فقيه أصولي لغوي مفسر(٢)، كان من أئمة المالكية.

من كتبه الموافقات في أصول الفقه" أربع مجلدات، و"المجالس" شرح به كتاب البيوع من صحيح البخاري و"الإفادات والإنشاءات" رسالة في الأدب نشرت نبذة منها في مجلد المقتبس (المجلد الثامن) و"الاتفاق في علم الاشتقاق" و"أصول النحو" و"الاعتصام" في أصول الفقه، ثلاث مجلدات. و"شرح الألفية" سماه المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، وهو مطبوع في عشرة مجلدات.

وقد اجتهد الشاطبي وبرع وفاق الأكابر والتحق بكبار الأئمة في العلوم وبالغ في التحقيق، وتكلم مع كثير من الأئمة في مشكلات المسائل مع شيوخه وغيرهم كالقباب وقاضي الجماعة القشتالي، والإمام ابن عرفة والولي الكبير أبي عبد الله بن عباد، وجرى له معهم أبحاث ومراجعات أجرت عن ظهوره فيها وقوة عارضته،

---

(١) كشف الظنون ١/ ١٢٢-١٢٣.

(٢) معجم المؤلفين، تراجم مصنفي اللغة العربية، عمر رضا كحالة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣، ص٧٧.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠
١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

وإمامته.[1]

وقد أخذ عنه جماعة من الأئمة كالإمامين العلامتين: أبي يحيى بن عاصم الشهير، وأخيه القاضي المؤلف أبي بكر بن عاصم، والشيخ أبي عبد الله البياني وغيرهم، وتوفى يوم الثلاثاء الثامن من شعبان سنة تسعين وسبعمائة[2].

أهم مؤلفات الشاطبي النحوية:

- كتاب الإفادات والإنشادات.
- كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية.

التعريف بابن عصفور:

قد سبقني الكثير من الباحثين في التعريف به، لكنني سأذكر نبذة، وإضاءة عنه.

هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي العلامة ابن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية بالأندلس، أخذ عن الأستاذ أبي الحسن الدباج، ثم من الأستاذ أبي علي الشلوبين، لازم أبا علي نحوا من عشرة أعوام.[3]

وكان أصبر الناس على المطالعة، لا يمل من ذلك، ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو، ولا تأهل لغير ذلك، قال الصفدي: ولم يكن عنده ورع، وجلس في مجلس شراب، مات في رابع عشر ذي القعدة سنة ثلاث - وقيل تسع- وستين وستمائة،

---

(١) أحمد بابا التنبكتي نيل الابتهاج٠ بتطريز الديباج، بتطريز الديباج، تحقيق، عبد الحمي عبد الله الهرامة، طرابلس،: منشورات، كلية الدعوى الإسلامية، ١٩٨٧م، ج (١-٢) ص٤٩.

(٢) المرجع السابق، ص٥٠.

(٣) الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٠، ج ٢٢، ص١٦٥

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠
١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

ومولده سنة سبع وتسعين وخمسمائة.[1]

وذكره كحالة في معجم المؤلفين ووصفه بأنه "فقيه نحوي صرفي لغوي، مؤرخ شاعر توفى بتونس ومن تصانيفه: الممتع في التصريف، شرح المقدمة الجزولية في النحو لم يكمل، شرح ديوان المتنبي، شرح المعرب في النحو لم يتم، وشرح الجمل للزجاجي في النحو.[2]، كما يذكر له بعض الكتب الأخرى مثل وسرقات الشعراء والبديع.[3]

وأبرز ما امتاز به ابن عصفور هو محاولته لتقريب علم التصريف وتنظيمه، في كتابه الممتع الكبير في التصريف.

أهم مؤلفات ابن عصفور:

١. الممتع الكبير في التصريف.

٢. المقرب في النحو.

وهو من أهم آثار ابن عصفور، وقد أصاب شهرة رفيعة وصيتا بعيدا، وقد عني به النحاة عناية حميدة، وتناولوه بالشرح والتهذيب والتعليق.[4]

٣. شرح الجمل

وهو شروح على كتاب الجمل للزجاجي.

---

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، ١٩٧٩، ج٢، ص٢١٠

(٢) معجم المؤلفين، كحالة، مرجع سابق، ج٢، ص٥٣٧.

(٣) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق عبد المجيد دياب، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ١٩٨٦ ص٢٣٦.

(٤) المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الجزء الأول ص١٦.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

تعقبات الشاطبي
لابن عصفور

الفصل الأول

المسائل النحوية

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠
١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

۞ المسألة الأولى : (علة بناء الاسم)

قال الشاطبي: «ومنها شَبَهُ ما أشبه الحرف كفَعَال المعدولة في غير الأمر، فإنها أشبهت فَعَال في الأمر في الوزن والتأنيث والعدل فبُنيت بناءها.

ومنها الوقوع موقع ما أشبه الحرف كالمنادَى المفرد، لوقوعه موقع المضمر على قول من يعلل بناءه بذلك.

ووجه كون هذين النوعين من أنواع شَبَه الحرف أن يقال:

أما الأول: فلأن فَعَال حين أشبهت ما أشبه الحرف صارت مشبهة للحرف بواسطة، ومُشْبِهُ مُشْبِهِ الشيء شَبِيهٌ للشيء.

وأما الثاني: فلأن الوقوع موقع الشيء يوجب للواقع شَبَهاً بالموقوع موقعِه، فإذا كان الموقوع موقعه الحرف، فالواقع يشبه الحرف؛ لأن مُشْبَهَ المُشْبِهِ مُشْبِهُه.

قال ابن عصفور: إن قول القائل بُنيت لِشَبَهِ مُشْبِهِ الحرفِ إقرار بأن البناء يكون لغير مشبه الحرف، وهو مُشْبه ما أشبه الحرف.

قال الشاطبي: والجواب أنه راجع في الحقيقة إلى نوع من أنواع الشَّبَه، وأيضاً فالشبَهُ يكون قريباً كالذي تقدم، ويكون بعيداً، وهذا من ذلك البعيد، وبُعْدُه لا يمنع وجوب الحكم له»[1].

❖ التحليل والعرض:

هذه المسألة تتعلق في باب المعرب والمبني، والمعرب ما تغير آخره بحسب دخول العوامل عليه، وهو الأصل في الأسماء، ويسمَّى متمكناً، والمبني هو الذي لا يتغير آخره، بل يلزم حالة واحدة، ويسمى غير متمكن.

---

(١) المقاصد الشافية ١/ ٨٩.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤
Ali Fattani

وقال أبو الفتح: وكأنهم إنما سموه بناء؛ لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب، سمي بناء من حيث كان البناء لازماً موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة: كالخيمة والمظلة والفسطاط والسرادق ونحو ذلك(١).

ومن أسباب بناء الاسم:

١- شَبَهُهُ بالحرف في الوضع، ويسمى **الشَّبَهُ الوضعي**، وهو كون الاسم وضع موضع الحرف في عدد حروفه كالتاء في (ضربتُ)، فقد شابهت الحرف الأحادي كباء الجر، والنا في (أكرمَنا) فقد شابهت الحرف الثنائي (عن)، إذ الأصل في الاسم أن يوضع على ثلاثة أحرف فصاعداً، فما وضع على أقل منها، فقد شابه الحرف واستحق البناء مثله(٢).

٢- شبهه بالحرف من حيث تضمنُه معنى من معاني الحروف، ويسمى **الشبه المعنوي**، وهو قسمان: أحدهما ما أشبه حرفاً موجوداً كأسماء الاستفهام نحو: (متى تقوم)؟ فقد أشبهت حرف (الهمزة)، وأسماء الشرط نحو: (متى تقم أقم)، فقد أشبهت حرف الشرط (إنْ)، والثاني: ما أشبه حرفاً غير موجود، نحو (هنا) من أسماء الإشارة للمكان، فإنها معنى من المعاني كان ينبغي أن يوضع لها حرف يدل عليها، كما وضعوا الكاف للخطاب، والهاء للتنبيه، وللنفي (ما)، وللنهي (لا)، وللتمني (ليت)، وللترجي (لعل)، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً(٣).

---

(١) الخصائص لابن جني ١/ ٣٧، ت: محمد علي النجار، ط: ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

(٢) أما ما جاء من الأسماء على صورة الحرفين وهو معرب مثل (أب وأخ) فذلك لضعف الشبه بكونه عارضاً بعد حذف لامها، لأن الأصل هو أَبَوٌ وأَخَوٌ بدليل قولهم في التثنية: أبوان وأخوان، مما يدل على أنهما موضوعان على ثلاثة أحرف.

(٣) يستثنى هذان وهاتان فإنهما معربتان لضعف الشبه بما عارضه من علامة التثنية التي هي من خصائص =

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

٣- شبهه بالحرف من حيث إنه يستعمل نائباً عن الفعل ولا يتأثر بالعامل، ولهذا يسمى **الشبه الاستعمالي**، وذلك كأسماء الأفعال نحو: (دراكِ زيداً)، فدراكِ: اسم فعل أمر بمعنى أدركْ مبني لشبهه بالحرف في كونه يعمل، ولا يعمل فيه غيره[(١)]، لذا خالف المصدر النائب عن فعله نحو: ضرباً زيداً، فهذا منصوب بفعله المحذوف، وهو معرب لعدم كمال مشابهته للحرف، وهذا مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب على القول الصحيح.

٤- شَبَهُهُ بالحرف في الافتقار اللازم إلى جملة، ويسمى **الشبه الافتقاري**، كالأسماء الموصولة[(٢)] فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة، و(إذ وإذا) من ظروف الزمان، و(حيث) خاصة من ظروف المكان، فإذا قلت: (جئتك إذ) فليس لها معنى حتى تقول: (جاء زيد) ونحوه من الجمل التي تبين معناها، وتوضح متعلقها.

٥- شبهه بالحرف المهمل الذي لا يعمل ولا يعمل به، كـ (بل) و(لو) ويسمى **الشبه الإهمالي**، ذكره ابن مالك في الكافية الشافية ومثل له بالأسماء التي ترد دون تركيب كحروف الهجاء المفتتح بها السور، على قول من بناها، والمراد الأسماء مطلقاً قبل التركيب، ومنها أسماء الهجاء المسرودة كألف، باء، تاء.. فإنها مبنية لشبهها

= الأسماء.

(١) مثله مثل: (لعل) و(ليت) فإنهما حرفان نابا عن فعلي أترجى وأتمنى، ولا يدخل عليهما عامل يتأثران به.

(٢) يستثنى منها (اللذان واللتان) فهما معربتان مثلهما مثل (هذين وهاتين) من أسماء الإشارة، ولنفس السبب. كما يستثنى من الأسماء الموصولة أيضاً (أيّ) ومثلها الشرطية والاستفهامية فهي معربة؛ لأنها ملازمة للإضافة مما أضعف مشابهتها للحرف، إلا في حالة واحدة تكون فيها (أيّ) الموصولة مبنية؛ وذلك إذا أضيفت لفظاً وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً كقوله تعالى: «(ثمّ لننزعن من كلِّ شيعةٍ أيهم أشدُّ على الرحمن عتيّاً »)) (مريم: ٦٩) فـ(أيهم) مبني على الضم في محل نصب مفعول به لننزعن، وسبب البناء نقص صلتها، والتقدير: أيهم هو أشد، انظر إعراب النحاس ٢/ ٣٢٢، والعكبري ٢/ ٨٧٨، والمنتجب ٤/ ٣٨٠.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤
Ali Fattani

بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة[١].

كذا ذكر ابن مالك أسباب بناء الاسم[٢]، وتبعه أكثر شراح الألفية، إلا أن بعضهم اختصرها إلى ثلاثة أسباب كابن هشام[٣]، أو إلى أربعة كابن عقيل[٤]، واستوعبها كاملاً مع شرح مطول كالشاطبي ~ [٥].

هذا وقد نهج ابن عصفور نهجاً آخر في بيان أسباب البناء، وحيث إنّ اعتراض الشاطبي منصبٌّ على فهم أو قول ابن عصفور، فلنذكر ما قاله ثم نناقشه:

قال ابن عصفور: «والأسماء كلها معربة إلا **ما أشبه الحرف** كالمضمرات والموصولات، ألا ترى أن المضمر يفتقر إلى مفسِّر، والموصولات إلى صلاتها، كما أن الحرف يفتقر إلى غيره، **أو تضمن معناه** كأسماء الشرط، فإنها تضمنت معنى (إنْ)، وأسماء الاستفهام، فإنها تضمنت معنى الهمزة، **أو وقع موقع المبني** كالمناديات المفردات المُقبَل عليها، فإنها وقعت موقع ضمير المخاطب؛ لأن المنادى مخاطب، والخطاب حقه أن يكون بضمائره المختصة به، وكأسماء الأفعال، فإنها وقعت موقع الفعل المبني، **أو ضارع ما وقع موقع المبني** وهو كل اسم معدول لمؤنث على وزن فَعَالِ كحَذامِ، فإنه بني لمضارعته نَزالِ في البناء والتعريف والتأنيث والعدل، **أو أضيف إلى مبني** نحو قوله[٦]:

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٢١٦، وهمع الهوامع ١/ ٥٢.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١/ ٢١٦-٢٢١، وشرح التسهيل ١/ ٣٧ - ٣٨.

(٣) انظر أوضح المسالك ١/ ٢٩-٣٣.

(٤) انظر شرحه على الألفية ١/ ٣٩-٤٢، وابن عقيل هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل بهاء الدين الحلبي البالسي الأصل نزيل القاهرة، كان من أجَلّ تلامذة أبي حيان، وكان إماماً في العربية والمعاني والبيان، شرح الألفية والتسهيل وقطعة من التفسير، توفي سنة ٧٦٩هـ (الدرر الكامنة ٢/ ٢٦٦-٢٦٩).

(٥) المقاصد الشافية ١/ ٧٤-٩٢.

(٦) هو النابغة الذبياني كما في ديوانه ص:١٢٢، وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٣٣٠، وابن جني في سر الصناعة =

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

عَلَى حينَ عاتبتُ المشيبَ علَى الصِّبَا وقلتُ أَلَمَّا أصحُ والشيبُ وازعُ

فبنى (حين) لإضافتها إلى (عاتب)، **أو خرج عن نظائره** نحو: (أي) الموصولة؛ لأنها إذا وصلت بمبتدأ أو خبر وكان المبتدأ ضميراً، جاز إثباته وحذفه كان في الكلام طول أو لم يكن، ولا يجوز ذلك في غيرها حتى يكون في الصلة طول»[1].

كذا حكى ابن عصفور أسباب بناء الاسم باختصار ووضوح وبألفاظ سهلة، وكأن أبا حيان وافقه حيث ذكرها كما ساقها مع بعض الشرح والاختصار، ثم عقب عليها بقوله: هذا تقسيم أصحابنا في أسباب البناء[2].

ثم تابع ابن عصفور حديثه قائلاً: «وهذه الأنواع كلها يلزمها البناء إلا المضاف إلى المبني فإنه يجوز فيه الإعراب والبناء، والإعراب أحسن، وكل اسم معدول لشخص مؤنث على وزن (فَعال)، فإنه يجوز فيه الإعراب والبناء على حسب ما أحكم في باب ما لا ينصرف، وأما (أي) الموصولة، فإنه يجوز فيها الوجهان، وكلاهما حسن، وأما المنادى المبني، فإنه قد ينون ويعرب في الضرورة»[3].

وإلى هنا ليس فيما ذكره ابن عصفور ووافقه عليه أبو حيان أيّ خلاف مع ما قاله الشاطبي، فأين موقع الاعتراض إذن؟

وبتأمل ما قاله الشاطبي مرة أخرى، نجد أنه ذكر (فعال) المعدولة في غير الأمر فإنها أشبهت (فعال) في الأمر، وسماها بشبه ما أشبه الحرف، كما ذكر المنادى المفرد وسماه بالوقوع موقع ما أشبه الحرف، وقال: أما الأول فإن فعال حين أشبهت ما أشبه

= ٢/ ٦٩، وابن السراج ١/ ٢٧٦، وابن الشجري ١/ ٦٨، والزمخشري في المفصل ص:١٥٤، وابن الأنباري في الإنصاف ١/ ٢٩٢، وابن عصفور في شرح الجمل ١/ ١٠٦.

(١) المقرب ١/ ٢٨٩-٢٩٠، وانظر شرح الجمل ٢/ ٣٣٥-٣٣٥.

(٢) انظر كتابه التذييل والتكميل ١/ ١٣٢-١٣٤.

(٣) المقرب الموضع السابق.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

الحرف صارت مشبهة للحرف بواسطة، ومُشْبِهُ مُشْبِهِ الشيءِ شَبيهُ الشيء، وأما الثاني: فلأن الوقوع موقع الشيء يوجب للواقع شَبَهاً بالموقوع موقعِه، فإذا كان الموقوع موقعه الحرفَ، فالواقع يشبه الحرف؛ لأن مشبهَ المشبهِ مشبهُهُ، هكذا فأنت وبالكاد تستطيع أن تفهم معنى هذه الألفاظ المتشابهة، حتى إذا جئت إلى اعتراضه على ابن عصفور دخلت في غموض آخر أشد من سابقه، وهو قوله: إن قول القائل بنيت لشَبَهِ مُشْبِهِ الحرف إقرار بأن البناء يكون لغير مُشبه الحرف، وهو مشبه ما أشبه الحرف، وهو يريد أن ابن عصفور يفسر معنى (بنيت لشبه مشبه الحرف) بأن البناء في هذه الحالة يكون لغير مشبه الحرف[1].

أما ابن عصفور: فقد تحدث عن كلا السببين، فسمى (فَعال) في غير الأمر بما ضارع ما وقع موقع المبني، وسمى المنادى المفرد بما وقع موقع المبني، كما تقدم، هكذا بألفاظ قليلة لا تحتاج إلى شرح، فهمنا منها ما أراد بدون إعمال ذهن، ولا كثرة تفكّر، وكلاهما أراد بذلك أن الاسم المؤنث الذي على وزن فعال كحذام مبني، والسبب هو شبهه باسم فعل الأمر كنزال المبني هو الآخر بسبب شبهه الحرف من حيث إنه يَعمل ولا يُعمل فيه كما تقدم، وكذلك بالنسبة للمنادى المفرد، فإنه بني بسبب وقوعه موقع ضمير المخاطب الذي هو الآخر مبني، اختلفت عباراتهما ولم تختلف النتيجة، وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا يعترض الشاطبي على ابن عصفور بأنه يقول: إن البناء لغير مشبه الحرف؟

ثم إني قد أجد تفسير هذا الاعتراض فيما حكاه ابن عصفور رداً على أبي علي الفارسي ووافقه أبو حيان على هذا الرد كما سوف أخرج:

قال ابن عصفور: «وزعم الفارسي أنه لا يجوز أن يبنى الاسم إلا لشبهه بالحرف أو لتضمنه معناه، فلا يجوز عنده أن يبنى الاسم لوقوعه موقع اسم مبني؛ لأن الأسماء ليس أصلها البناء، فلا يحمل عليها غيرها فيما هو فرع فيها، ولا يجوز عنده أيضاً أن

(١) المقاصد الشافية ١/ ٨٩.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

يبنى لوقوعه موقع فعل مبني؛ لأن الأسماء إذا أشبهت الأفعال فإنما ينبغي أن تمنع الصرف لا أن تبنى، واعتذر عن بناء الاسم المنادى بأنه وقع موقع ضمير الخطاب، والغالب عليه الحرفية، فكأنه مبني لوقوعه موقع الحرف.. وأما أسماء الأفعال نحو (دَراكِ)، فبنيت لتضمنها معنى لام الأمر، ألا ترى أن دراك في معنى (لِتدركْ)، وأما شَتّان ووَشْكان وسَرْعان فبنيت وإن لم تتضمن؛ لأن الغالب على أسماء الأفعال أن تكون بمعنى الأمر، ولا تجيء بمعنى الخبر إلا قليلاً، فعوملت معاملة أسماء الأفعال إذا كانت بمعنى الأمر، وأما (أي) فله أن يأخذ بمذهب الخليل أو يونس[1]، فلا تكون عنده مبنية[2].

وأما حَذامِ ويَسارِ وأمثاله فله أن يذهب فيه إلى مذهب الرَّبَعي[3] من أنه مبني لتضمنه معنى علامة التأنيث؛ لأن (حذام) معدول عن حاذمة، ويسار معدول عن يسرة، وهذا المذهب فاسد بدليل بناء الاسم لإضافته إلى مبني وإن لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه، وقد تقدم، فالصحيح ما قدمناه»[4].

وقال أبو حيان: وهذا الذي ذهب إليه أبو علي مذهب شديد التعسف، كثير التكلف، وهو مع ذلك فاسد بدليل بناء الاسم لإضافته إلى مبني وإن لم يشبه الحرف

---

(١) هو يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري أبو عبد الرحمن، كان بارعاً في النحو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سمع من العرب وروى عن سيبويه فأكثر، وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها، سمع منه الكسائي والفراء، وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها أهل العلم، توفي سنة ثنتين وثمانين ومائة (بغية الوعاة ٢/ ٣٦٥).

(٢) انظر مذهب الخليل ويونس في الكتاب ٢/ ٣٩٩-٤٠٠.

(٣) هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي أبو الحسن الزهيري، أحد أئمة النحويين وحذاقهم الجيدي النظر، الدقيقي الفهم والقياس، أخذ عن السيرافي، ولازم الفارسي عشرين سنة، له شرح الإيضاح، وشرح مختصر الجرمي، وكتاب ما جاء من المبني على فعال، توفي سنة عشرين وأربعمائة (معجم الأدباء لياقوت ١٤/ ٧٨-٨٥).

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٣٣٦-٣٣٧. والتذييل والتكميل ١/ ١٣٣-١٣٤.

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

ولا تضمن معناه، وكل ما اعتذر عنه فإنه بَنَى فيه على الحمل على الغالب، وسامح نفسه في ذلك[1].

فقد يكون قول ابن عصفور مُلَخِّصاً لمذهب الفارسي: فلا يجوز عنده أن يبنى الاسم لوقوعه موقع اسم مبني؛ لأن الأسماء ليس أصلها البناء، فلا يحمل عليها غيرها فيما هو فرع فيها، أقول: قد يكون الشاطبي فهم من هذا القول الذي هو للفارسي وليس لابن عصفور، أن البناء لغير مشبه الحرف؛ لأن الاسم بالأصل غير مبني، وبالتالي فليس في المسألة خلاف، ويشهد لابن عصفور قول أبي حيان بعد أن نقل كل كلامه تقريباً: هذا تقسيم أصحابنا في أسباب البناء، وقد خرجته قريباً والله أعلم.

---

(١) التذييل والتكميل الموضع السابق.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

۞المسألة الثانية : (تحديد الابتداء بالنكرة بمسوغات معينة)

قال ابن عصفور: «لا يبتدأ بالنكرة إلا بشروط، وهي أن تكون موصوفة، أو خلفاً من موصوف، أو مقارنة للمعرفة في أنها لا تقبل الألف واللام، أو تكون اسم استفهام، أو اسم شرط، أو كم الخبرية، أو يكون الكلام بها في معنى التعجب، أو تتقدمها أداة نفي، أو أداة استفهام، أو يتقدم خبرها بشرط أن يكون ظرفاً أو مجروراً، أو يكون فيها معنى الدعاء، أو يكون الكلام في معنى كلام آخر وهو قليل، أو تكون النكرة عامة، أو في جواب من سأل بالهمزة وأم، أو يكون الموضع موضع تفصيل»(١).

قال الشاطبي: «تحديد ابن عصفور وغيره للمواضع يوهم أن الابتداء بالنكرة مقصور على تلك المواضع، وأن ما عداها عَرٍ عن ذلك، وليس كذلك، وذلك أن السبب الذي لأجله امتنع الابتداء بها عند النحويين المتقدمين كلهم ومن اعتبر كلامهم من المتأخرين إنما هو عدم الفائدة في الإخبار عنها، والشروط التي يذكر هؤلاء إنما ساغ الابتداء بالنكرة عندها لوجود الفائدة معها في الإخبار، ولا يمكن أن يكون ما عدوا مقصوراً عليه الابتداء بالنكرة، فالاشتغال بتعدادها دون التنبيه على أصل ذلك عناء لا فائدة فيه»(٢).

❖ التحليل والعرض:

المبتدأ هو الاسم أو ما هو في تقديره المجعول أول الكلام لفظاً أو نية، المعرى من العوامل اللفظية غير الزائدة، وسمي المبتدأُ مبتدأً؛ لأنه مبدوء به في الكلام، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأً وإن تأخر، نحو: زيد قائم أو قائم زيد، بينما الفاعل تزول فاعليته إذا تقدم، تقول: انطلق زيد، وزيد انطلق، فزيد في الجملة الأولى فاعل، بينما بتقدمه في الثانية أصبح مبتدأ.

---

(١) المقرب ١/ ٨٢. وانظر شرحه لابن النحاس ١/ ٣٠٢- ٣٠٤. وشرح الجمل ١/ ٣٤٧-٣٥١.

(٢) المقاصد الشافية ٢/ ٣٧-٣٨.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

ولما كان الغرض من الكلام حصول فائدة، وكان الإخبار عن غير معين لا يفيد، كان أصل المبتدأ التعريف، ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة، بخلاف النكرة، فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية.

ويلزم من كون المبتدأ معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل؛ لأنه إذا كان معرفة مسبوقاً بمعرفة، تُوُهِّم كونهما موصوفاً وصفة، وبمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم فكان أصلاً، وقد يتعرفان كقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾[1]، وقد ينكران كقوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[2]، وعدم حصول الفائدة مانع من كون المبتدأ والخبر كلاماً، سواء كانا معرفتين أو نكرتين، أو معرفة ونكرة[3].

فإذا اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة المبتدأ، والنكرة الخبر، إلا في صورتين استثناء عند سيبويه:

إحداهما: كم الخبرية، نحو: كم مالُك، فإن (كم) مبتدأ وهي نكرة، وما بعدها الخبر وهو معرفة.

الثانية: أفعل التفضيل نحو: خيرٌ منك زيدٌ.

وغير سيبويه يجعل المعرفة في الصورتين المبتدأ جرياً على القاعدة، وقال بعضهم بجواز الوجهين إعمالاً للدليلين[4].

وبمعنى آخر نقول: إن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنه المسند إليه، فحقه أن يكون معلوماً؛ لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد في الغالب، وما لا فائدة فيه لا معنى للتكلم به، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم، أو رجل عالم، لم يكن في هذا

---

(١) سورة الفتح، الآية: ٢٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢١.

(٣) عن شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٩-٢٩٠.

(٤) همع الهوامع ٢/ ٢٧-٢٨.

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤
Ali Fattani

الكلام فائدة؛ لأنه لا يُستنكَر أن يكون في الناس رجل قائماً أو عالماً، فالأساس إذن هو حصول الفائدة، فإن حصلت جاز الابتداء بالنكرة، وهذا ما يفيده كلام سيبويه إذ قال: ولا يبدأ بما يكون فيه اللَّبْس وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسان حليماً، أو كان رجل منطلقاً، كنت تَلْبِس، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللَّبْس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللَّبس[1].

وعبر ابن الشجري[2] عن علة عدم جواز الابتداء بالنكرة بصياغة أخرى فقال: وإنما ضعف الابتداء بالنكرة؛ لأن النفس تتنبه بالمعرفة على طلب الفائدة، وإذا كان المخبَر عنه مجهولاً كان المخبَر حقيقاً باطراح الإصغاء إلى خبر مَن لا يعرفه[3].

وحيث إن حصول الفائدة هو السبب في جواز الابتداء بالنكرة، ارتأى كل النحاة بدون استثناء أن يذكروا أمثلة على ذلك، لكنهم تفاوتوا بالنسبة لقلة هذه الأمثلة أو كثرتها، فمنهم من اكتفى بأمثلة قليلة رأى أنها كافية للاستدلال على غيرها، وهذا ما فعله المتقدمون أمثال: سيبويه[4]، والمبرد[5]، وابن السراج[6].

لكن النحاة المتأخرين رأوا أنه ليس كل أحد يستطيع أن يهتدي إلى مواضع الفائدة، ومن هذا المنطلق تتبعوا تلك المواضع: فمن مقل مخل، ومن مكثر مورد ما لا

---

(١) الكتاب ١/ ٤٨، وشرحه للسيرافي ١/ ٣٠٤. وانظر المقتضب ١/ ٨٨.

(٢) هو هبة الله بن علي بن محمد أبو السعادات، كان أوحد زمانه في علم العربية ومعرفة اللغة وأشعار العرب، أقرأ النحو سبعين سنة، وله فيه عدة تصانيف، توفي سنة ثنتين وأربعين وخمسمائة (بغية الوعاة ٢/ ٣٢٤).

(٣) أمالي ابن الشجري ٣/ ١٩٣-١٩٤.

(٤) الكتاب ١/ ٣٢٩.

(٥) المقتضب ٤/ ١٢٧.

(٦) الأصول ١/ ٥٩.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

يصلح، أو معدد لأمور متداخلة[1]، ومن تلك المواضع التي تفيد بها النكرة - وبعضهم يسميها مسوغات، وبعضهم الآخر يسميها شروطاً - ما يلي:

١- أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور، بشرط أن يكون مختصاً، بمعنى أن يكون المجرور أو ما يضاف إليه الظرف مما يجوز الابتداء به نحو ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾[2]، و﴿وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ﴾[3]، فلا يجوز أن تقول: في دارٍ رجلٌ، أو عند رجلٍ مالٌ، لعدم الاختصاص، كذلك لا يجوز أن تقدم المبتدأ فتقول: رجل في الدار، أو نَمِرةٌ عند زيد؛ لأنه بتقدمه يلتبس بالصفة، فإن الجار والمجرور أو الظرف هنا يحتمل أن يكون صفة للنكرة فينتظر السامع الخبر. وأضاف ابن مالك على تقديم الخبر هنا إذا كان جملة، نحو: قصَدك غلامُه رجلٌ، قال أبو حيان: ولا أعلم أحداً وافقه[4].
قلت: وافقه ابن النحاس الحلبي وابن هشام[5].

٢- أن يسبقها نفي، نحو ما رجلٌ قائمٌ، ما خِلٌّ لنا؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم، وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس، فأشبهت المعرف بأل الاستغراقية.

٣- أن يسبقها استفهام، نحو قوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِ﴾[6]، وهل رجلٌ في الدار؟ وذلك لأن الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب، فأشبه العموم الخاص، وقصَر ابن الحاجب الجواز على وقوعه بعد الهمزة المعادلة بـ(أم) نحو:

---

(١) كذا قال ابن هشام في المغني ص:٦٠٨.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٧.

(٣) سورة ق، الآية: ٣٥.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ١١٠٢-١١٠٣، وهمع الهوامع ٢/ ٣١.

(٥) انظر التعليقة ١/ ٣٠٩، والمغني ص:٦١١.

(٦) سورة النمل، الآية: ٦٠.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ؟ لكن رده ابن هشام في المغني[1].

٤- أن تكون موصوفة، نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[2]، فـ(مؤمن) صفة للنكرة، والنكرة إذا وصفت قربت من المعرفة، وقد تحذف الصفة من الكلام نحو: السمنُ منوانٌ بدرهم، أي منوان منه، و: شرٌّ أهرّ ذا ناب[3]، أي شر عظيم، أو شرٌّ أيُّ شرٍّ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[4]، أي: وطائفة من غيركم، بدليل قوله قبلها: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾.

ومن الصفة المحذوفة قول الشاعر[5]:

قدرٌ أحلَّك ذا المجازِ وقد أرى وأَبِيَّ ما لَكَ ذو المجازِ بِدارِ

أي قدر لا يغالب.

وقد يحذف الموصوف وتذكر الصفة كقولهم: ضعيف عاذ بقرملة[6]، إذ الأصل: رجل ضعيف.، وقد تكون النكرة موصوفة من جهة المعنى وذلك في التصغير نحو:

---

(١) المغني ص:٦١٢.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢١.

(٣) قال في المستقصى ٢/ ١٣٠: كأنهم سمعوا هرير كلب في وقت لا يهر في مثله إلا لسوء فقالوا ذلك، أي إن الكلب إنما حمله على الهرير شرٌّ، يضرب فيما يستدل به على الشر.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٥٤.

(٥) هو مؤرج السلمي، وانظر البيت في المفصل ص:١٣٤، وشرحه لابن يعيش ٣/ ٣٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠٩، وشرح التسهيل ١/ ٢٩٥ كلاهما لابن مالك، والارتشاف ٣/ ١١٠١، ومغني اللبيب ص:٦٠٩، والخزانة ٤/ ٤٦٩، وفسره البغدادي بأن الشاعر يخاطب نفسه ويقول: قدر الله وقضاؤه أحلك هذا الموضع (ذو المجاز)، وإني أعلم وأقسم بأبي أنه ليس بدار إقامة لك. وموضع الشاهد: مجيء النكرة (قدر) مبتدأ لأنها موصوفة بصفة محذوفة.

(٦) يضرب مثلاً للذليل يعوذ بأذل منه، والقرملة: شجرة ضعيفة لا ورق لها ولا ظل، انظر جمهرة الأمثال ١/ ٣٧٩، ومجمع الأمثال١/ ٣٨٨، والمثل فيهما: ذليل عاذ بقرملة.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

رجيل في الدار، كأنه قال: رجل صغير في الدار، ومنه أيضاً: ما أحسن زيداً؛ لأن معناه: شيء عظيم حسن زيداً.

٥- أن تكون النكرة عاملة عمل الفعل كقوله ﷺ: «أمر بمعروف صدقة، ونهي عن المنكر صدقة»[(١)]، فـ(أمر) و(نهي) مبتدآن سوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما لأنهما مصدران، والمصدر يعمل عمل فعله، ومنه أيضاً إذا كانت النكرة مشتقة تكتفي بالفاعل نحو: قائم الزيدان، عند من لا يشترط الاعتماد، وهو سبقه بنفي أو استفهام.

ومن النكرة العاملة: النكرة المضافة؛ لأن المضاف عامل في المضاف إليه كقوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾[(٢)] وقوله عليه الصلاة والسلام: «خمسُ صلواتٍ كَتَبهُنَّ اللهُ على العبادِ»[(٣)]، وحتى لو كانت الإضافة غير محضة نحو: (مثلُك لا يبخلُ)، و(غيرُك لا يجودُ)، ووجه الإفادة في هذا المسوغ: أن النكرة قد حصل لها بالمعمول بعض الاختصاص كما حصل لها بالصفة، فأشبهت المعرفة بقربها منها فأفادت.

٦- العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو قوله تعالى: ﴿طَاعَةٞ وَقَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞ﴾[(٤)] على جعل (طاعة) مبتدأ والخبر محذوف تقديره: أمثل من غيرهما، ونحو قوله: ﴿قَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞ وَمَغۡفِرَةٌ خَيۡرٞ مِّن صَدَقَةٖ يَتۡبَعُهَآ أَذٗى﴾[(٥)]، ونحو: زيدٌ ورجلٌ قائمان.

---

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة الضحى رقم (٧٢٠) ١/ ٤٩٩.

(٢) سورة الشورى، الآية: ٤٠.

(٣) أخرجه الإمام مالك وأبو داود والنسائي كما في جامع الأصول رقم (٤١٣٢) ٦/ ٤٤، وفي هامشه: حديث صحيح لطرقه، وقد صححه ابن عبد البر وغيره من العلماء.

(٤) سورة محمد، الآية: ٢١.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٦٣.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ٧/٢٥ ١٤٣٤/
Ali Fattani

٧- أن تكون واجبة التصدير كالاستفهام نحو: مَن عندك؟ والشرط نحو: من يقم أقم معه، ومنهم من أدرج المسوغ هنا تحت عنوان الدلالة على العموم(١).

٨ - أن تقع بعد واو الحال كقوله(٢):

سَرَينَا ونَجمٌ قد أضَاءَ فمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضوؤُهُ كُلَّ شارقِ

٩- أن تقع بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا أسدٌ بالباب، ومثل ذلك قول الشاعر(٣):

حَسِبْتُكَ في الوغَى مُرْدِي حُروبٍ إذا خَوَرٌ لديكَ فَقُلْتُ سُحْقا

١٠- أن تقع بعد لولا كقوله(٤):

لولا اصطبارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذي مِقَةٍ لَمَّا استقلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ

وذلك أن تالي (لولا) شبيه بتالي النفي كما قال ابن هشام(٥).

١١- أن تدل على العموم كقوله تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾(٦)، وقوله: ﴿ قُلْ

---

(١) انظر المغني ص:٦١١، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٤.

(٢) لم أعثر على قائله، وهو في شرح التسهيل ١/ ٢٩٤، والارتشاف ٣/ ١١٠١، والمغني ص:٦١٣، وشرح ابن عقيل ١/ ١٩٩، وهمع الهوامع ٢/ ٣١، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٦، وموضع الشاهد قوله: (ونجم قد أضاء) حيث ساغ الابتداء بالنكرة وقوعها بعد واو الحال.

(٣) هو في الأشموني ١/ ٢٠٦ بغير تسمية، والشاهد فيه مجيء النكرة مبتدأ بعد إذا الفجائية.

(٤) البيت غير منسوب في التعليقة ١/ ٣١١، وشرح التسهيل ١/ ٢٩٤، والارتشاف ٣/ ١١٠٠، وأوضح المسالك ١/ ٢٠٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٠١، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٧، ومعنى أودى: أهلك، والمقة: المحبة، والشاهد قوله: (اصطبار) حيث ساغ الابتداء به وهو نكرة لمجيئه بعد لولا، والخبر هنا محذوف تقديره: موجود.

(٥) أوضح المسالك ١/ ٢٠٥، وشرحه ١/ ٢١٢.

(٦) سورة البقرة، الآية: ١١٦.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤
Ali Fattani

﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾[1]، ومنه: (تمرةٌ خيرٌ مِن جَرَادة)، و(مسألةٌ خيرٌ مِن بطالة).

١٢- أن تدل على تفصيل أو تنويع، نحو: (الناسُ رجلان: رجلٌ أكرمته، ورجلٌ أهنته)، ومنه قول الشاعر[2]:

فأقبلتُ زحفاً على الرُّكبتينِ ... فثوبٌ نسيتُ وثوبٌ أَجُرْ

وقول الآخر[3]:

فيومٌ عَلَينا ويَومٌ لنا ... ويَومٌ نُسَاءُ ويومٌ نُسَرْ

١٣- أن تكون بمعنى الفعل، وهذا يشمل لما يراد بها الدعاء كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾[4]، وقوله: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[5]، ولما يراد بها التعجب نحو: عَجَبٌ لزيد، وكقول الشاعر[6]:

---

(١) سورة الإسراء، الآية ٨٤.

(٢) هو امرؤ القيس كما في ديوانه ص:٧٠، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٨٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ١٤٠، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٦، والتعليقة ١/ ٣٠٨، والمغني ص:٦١٤، وشرح ابن عقيل ١/ ١٩٨، والخزانة ١/ ٣٧٣، والشاهد فيه قوله: فثوب.. وثوب، حيث جاءت النكرة في الموضعين مبتدأ لأنها تدل على التفصيل.

(٣) هو النمر بن تولب ﷺ كما في ديوانه ص:٥٧، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٨٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٦، وشرح التسهيل ١/ ٢٩٣، والمقاصد الشافية ٣/ ٦١٣، وهمع الهوامع ٢/ ٣٠، وانظره أيضاً في زاد المسير ٢/ ٢٨٦، وتفسير القرطبي ٤/ ٢١٨، والكتاب الفريد ٢/ ١٣٤، وموضع الشاهد: مجيء (يوم) في المواضع الأربعة مبتدأ وهو نكرة؛ وذلك لدلالته على التفصيل والتنويع.

(٤) سورة الصافات، الآية: ١٣٠.

(٥) سورة المطففين، الآية: ١.

(٦) اختلف في اسمه فقيل: ضمرة بن جابر، وقيل همام بن مرة، وقيل هني بن أحمر، وقيل غير ذلك، والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٣١٩، وابن يعيش ١/ ١١٤، والتعليقة ١/ ٣٠٥، وهمع الهوامع ٣/ ١١٨، والأشموني ١/ ٢٠٦، وخزانة الأدب ٢/ ٣٤، والشاهد فيه: (عجب) حيث ابتدأ بها وهي نكرة وذلك =

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

عَجَــبٌ لِتلــكَ قَــضِيَّةً وإقــامَتِي فِـيكمْ عـلَى تِلـكَ القَـضِيَّةِ أعْجَـبُ

١٤- أن تكون جواباً، كقولك لمن قال: ما عندك؟ درهم، فدرهم مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: درهم عندي، ولا يجوز أن يكون التقدير: عندي درهم، إلا على ضعف؛ لأن الجواب ينبغي أن يُسلَك به سبيل السؤال، والمقدم في السؤال هو المبتدأ، فكان هو المقدم في الجواب؛ ولأن الأصل تأخير الخبر، فترك في مثل عندي درهم؛ لأن التأخير يوهم الوصفية، وذلك مأمون فيما هو جواب فلم يعدل عن الأصل بلا سبب(١).

١٥- أن تكون مبهمة، أي مقصوداً إبهامها، أو لا تراد لعينها؛ لأن البليغ قد يقصده كقوله(٢):

مُرَسَّــــعَةٌ بـــــينَ أَرســـــاغِهِ بِـــهِ عَـــسَمٌ يَبتغِـــي أَرْنَبَـــا

١٦- أن تقع بعد فاء الجزاء كقولهم: إنْ ذهبَ عَيرٌ فعيرٌ في الرِّباط(٣)،

= لدلالتها على التعجب، وضُبطتْ (قضية) بالنصب على الحال أو التمييز، وبالجر على البدلية، وبالرفع على الخبرية لمتدأ محذوف.

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٩٥.

(٢) هو امرؤ القيس كما في ديوانه ص:١٢٨، وانظر البيت في المخصص ١٣/ ٢٨، وشرح الجمل ١/ ٣٥٠، ولسان العرب (رسع) ٨/ ١٢٣، والارتشاف ٣/ ١١٠٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٠٠، والمقاصد الشافية ٢/ ٥٠، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٨، والمرسعة: التميمة، والعسم: اعوجاج في الرسغ، والمعنى: يصف رجلاً بأنه أحمق قد أغرق نفسه بالتمائم في يديه ورجليه وألح في طلب الأرانب يتخذ من كعوبها حرزاً يصونه، والشاهد فيه قوله: مرسعة حيث جاءت مبتدأ وهي نكرة، وسوغ ذلك قصد الشاعر إبهامها تحقيراً للموصوف.

(٣) مثل يضرب في الرضا بالحاضر ونسيان الغائب، أمثال أبي عبيد ص:٣٢٥، ومجمع الأمثال ١/ ٣٦، والمستقصى ١/ ٣٧٢، وقال العسكري: يضرب مثلاً للشيء يقدر على العوض منه، فيستخف بفقده، الجمهرة ١/ ٩٢، والعير: الحمار وغلب على الوحشي، وعير القوم: سيدهم أيضاً، والرباط: الحبل الذي تربط به الدابة، اللسان (عير) ٤/ ٦٢٠.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

وهذا يمكن أن يكون المسوغ فيه الوصف المقدر، أي: فعير آخر في الرباط[١].

١٧- أن يكون فيها خرق للعادة نحو: شجرةٌ سجدت، وبقرةٌ تكلمت، إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار عنه فائدة، بخلاف نحو: رجل مات، ونحوه.

١٨- أن تجري مجرى المثل كقولهم: أَمْتٌ في الحجر لا فِيكَ[٢].

١٩- أن تكون معتمدة على لام الابتداء نحو: لَرَجُلٌ قائمٌ.

٢٠- أن يراد بها الحقيقة، أي الماهية كما هي، أي أن النكرة لا تراد بعينها، نحو: رجل خير من امرأة، كأنه قيل: كل رجل خير من كل امرأة باعتبار حقيقته، فلا ينافي أن بعض أفراد المرأة خير باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات، أي أنه لا يتناول الجميع في دفعة واحدة، عكس (كل) فإنه يتناول الجميع دفعة واحدة[٣].

هذه أغلب المسوغات التي ذكرها النحويون، وهي وإن قلّت رقماً عما ذكروه، لكنها اشتملت على جل قولهم، وذلك لما فيه من تداخل أو تفصيل، فمثلاً ذكرتُ العطف بجميع صوره كشرط واحد، بينما جعله غيري ثلاثة شروط[٤]، وقُلْ مثل ذلك في الصفة والموصوف، كما أن الشاهد الواحد قد يُختلف في مسوغه فمثلاً قولهم: (شر أهر ذا ناب)، بعضهم اعتبر المسوغ كونه من باب النكرة الموصوفة، وبعضهم اعتبره من باب الحصر والنفي، وهكذا كثرت المسوغات والشروط.

وأخيراً نقول - كما قال كل النحاة -: المعول على جواز الابتداء بالنكرة هو

---

(١) قاله ابن هشام في المغني ص:٦١٤-٦١٥.

(٢) الأمت: العوج، والمعنى: ليكن الأمت في الحجارة لا فيك، اللسان (أمت) ٢/ ٥، وانظر المثل في الكتاب ١/ ٣٢٩، وشرح السيرافي ٢/ ٢٢٠، والمستقصى ١/ ٣٦٠.

(٣) انظر شرح الجمل ١/ ٣٤٩.

(٤) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٠.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

إفادتها، وليس هذا مقتصَراً على النكرة، فقد تكون المعرفة غير مفيدة كما لو قلتَ: النار حارة، والثلج بارد، والسماء فوقنا[1]، وإن كان الأقدمون قد اكتفوا بذكر مسوّغ أو مسوّغين، فذلك لأن فهمهم وإدراكهم لم يكن بحاجة إلى تبيان هذه المسوغات أو الشروط، وأما مع ضعف السليقة، وتباعد الزمن، فقد احتاج الناس إلى تبيان هذه المواضع، وليس هذا تقصيراً من العلماء كما ذكر الشاطبي، بل بالعكس يدل على مهارة وقوة إدراك منهم، وإن كان مأخذ الشاطبي على ابن عصفور بأنه اقتصر على ذكر الشروط دون الإشارة إلى المسوغ الحقيقي وهو الإفادة، فهذا أيضاً غير صحيح، وهاك نص كلامه من كتابه شرح الجمل حيث يقول: ولا يجوز الابتداء بالنكرة من غير شرط من هذه الشروط أصلاً ولا في ضرورة؛ لأن الابتداء بالنكرة إنما امتنع لأنه غير مفيد[2].

وقال في موضع آخر: وأما سيبويه فلم يشترط في الابتداء في النكرة أكثر من شرط واحد وهو أن يكون في الإخبار عنها فائدة، لكن النحويين تتبعوا المواضع التي يكون الإخبار فيها عن النكرة مفيداً، فوجدوا ذلك منحصراً فيما ذكرنا[3].

فإذاً ابن عصفور ذكر الفائدة، وعبارته في ذلك واضحة وصريحة كما تقدم، فقوله: (لأن الابتداء بالنكرة إنما امتنع لأنه غير مفيد)، وقوله الآخر: (المواضع التي يكون الإخبار فيها عن النكرة مفيداً) فذكر الفائدة موجود في كلامه، ولكنها تحتاج إلى ما يوضحها بذكر هذه الشروط.

ومن هنا أصبح ذكر الشروط واجباً كما قال ابن مالك: «فلذلك احتيج إلى ذكر شروط تصحح الابتداء بالنكرة»[4].

---

(١) انظر في هذا كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٣٠٧. والتعليقة ١/ ٣١٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٤٩.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٣٥٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٦٣.

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

وليس عيباً أيضاً على ابن عصفور أو غيره من النحاة أن يحصروها في عدة أمور، فهذا ابن هشام يقول: «والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور»[1].

وحيث إن حصر الشروط وذكر العلل في المسائل النحوية هو الأكثر تداولاً وتقعيداً وتعارفاً بين النحاة، فإني أرجح ما ذهب إليه ابن عصفور وغيره، وهم الأكثر إن لم يكن جلهم، والله أعلم.

---

(١) مغني اللبيب ص:٦٠٨.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

۞المسألة الثالثة : (امتناع تقديم الخبر لاستواء المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير)

«**ذهب ابن عصفور ومعه جماعة من أهل النحو كابن خروف والجُزُولي**[1] مذهب أهل المعاني إلى أن الخبر إذا كان مساوياً للمبتدأ، فإن كل واحد منهما إذا جعل مبتدأ والآخر خبره أعطي من المعنى غير ما يعطيه العكس، فإذا قلت: زيد أخوك، فزيد معروف عند المخاطب والأخوة مجهولة عنده، وبالعكس»[2].

قال الشاطبي: «ما قالوه فيه مسامحة، إذ لو كان الخبر مجهولاً لم يؤت به معرفة، بل كانوا يقولون في الأول: زيد أخ لك، وفي الثاني: أخوك مسمىً زيداً، أو نحو ذلك، هذا هو المطابق، فإن استعملت المعرفة في موضع النكرة فعلى خلاف الأصل، اعتباراً بالمثال»[3].

❖ التحليل والعرض:

قالوا: إن أصل المبتدأ التقديم؛ لأنه محكوم عليه، ولابد من وجوده قبل الحكم، فقُصِد في اللفظ أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم[4]، وبتعبير آخر: إن الخبر في المعنى وصف للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف نحو: زيدٌ قائمٌ، إلا أنه لم يبلغ درجة

---

(١) هو عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت البربري المراكشي العلامة أبو موسى، لزم ابن بري، وأخذ عنه العربية جماعة منهم الشلوبين وابن معطٍ، وكان إماماً فيها لا يشق غباره، ولي خطابة مراكش، وشرح أصول ابن السراج، وله المقدمة المشهورة التي حشَّاها على جمل الزجاجي، توفي سنة سبع وستمائة (بغية الوعاة ٢/ ٢٣٦).

(٢) كذا قال الشاطبي في المقاصد ٢/ ٦٢-٦٣، ويؤيده ما في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٦١.

(٣) المقاصد الشافية ٢/ ٦٣، وفيه تجن على ابن عصفور وغيره؛ لأن مرادهم بالمجهول هنا: من حيث المعنى لا من حيث اللفظ.

(٤) شرح الرضي ١/ ٢٢٣.

ماجستير سلطان العطوي (كلية الرسالة ... الصورة النهائية) ١٥٠
١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

الصفة في وجوب التأخير، بل أجيز تقدمه إن لم يعرض مانع[1]، لذا نجد أن للمبتدأ مع الخبر من حيث التقديم والتأخير ثلاث حالات:

أ - وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر.

ب - وجوب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ.

ج - جواز الحالتين. ومسألتنا هنا تتعلق بالحالة الأولى وهي **وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر**، وذلك في المواضع الآتية:

١ - أن يُخاف التباس المبتدأ بالفاعل، وذلك إذا كان الخبر فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ المستتر نحو: (زيد قام)، فلا يجوز: (قام زيد) وأنت تريده مبتدأ، فأما إذا قلت: (زيدٌ قام أبوه)، أو (الزيدان قاما) فيجوز التقديم، ومن التقديم قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[2]، حيث قدم الخبر وهو (وأسروا) على المبتدأ وهو (الذين) في أحد أوجه إعراب هذه الآية[3].

٢- أن يكون الخبر محصوراً بإنما نحو: (إنما زيد قائم)، أو بإلا نحو: (ما زيد إلا قائم)، وقد يتقدم الخبر هنا ضرورة نحو قوله[4]:

فيارَبِّ هلْ إلا بكَ النَّصرُ يُرتَجَى عَلَيهِمْ وهلْ إلا عَليكَ المُعَوَّلُ

٣- أن تدخل على المبتدأ لام الابتداء نحو: (لَزيدٌ قائمٌ)، فلا يجوز تقديم الخبر

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٣٦٦.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٣.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ١/ ٣٦٧، وشرح الرضي ١/ ٢٥٤، والدر المصون ٨/ ١٣٣.

(٤) هو الكميت من هاشمياته ص:(١٦٤)، وانظره في شرح التسهيل ١/ ٢٩٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٠٤، وأوضح المسالك ١/ ٢٠٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٢١٤، والمقاصد الشافية ٢/ ٧٢، وهمع الهوامع ٢/ ٣٣، والأشموني ١/ ٢١١. والشاهد فيه قوله: (هل إلا بك النصر) و(وهل إلا عليك المعول) حيث قدم الخبر الواجب التأخير لأنه محصور بإلا، والأصل: هل النصر إلا بك، وهل المعول إلا عليك.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤
Ali Fattani

على اللام، فلا تقول: قائم لَزيد؛ لأن لام الابتداء لها الصدارة.

٤- أن يكون المبتدأ له صدر الكلام كأسماء الاستفهام نحو: (مَن في الدارِ)؟ وأسماء الشرط نحو: (مَن يَقمْ أقمْ معه)، و(ما) التعجبية نحو: (ما أحسنَ زيداً)، و(كم) الخبرية نحو: (كم عبيدٍ لِزيدٍ).

٥- أو مشبّهاً بما يستحق التصدير نحو: (الذي يأتيني فله درهم) فالذي مبتدأ يشبه اسم الشرط بعمومه وكون صلته سبباً لما بعدها كالشرط وجوابه، ولهذا دخلت الفاء على الخبر.

٦- أو مضافاً إلى ما يستحق التصدير نحو: (غلامُ مَن في الدار)؟ فقد أضيف المبتدأ (غلام) إلى اسم الاستفهام (من) المستحق للصدارة، ومثله اسم الشرط: (غلامُ مَن يقمْ أقمْ معه)، ومثله كم الخبرية: (مالُ كم رجلٍ عندك).

٧- أن يُخاف التباس الخبر بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين نحو: (زيدٌ أخوك)، أو نكرتين متساويتين في التخصيص ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر نحو: (أفضلُ منك أفضلُ مني)، وهذا الموضع هو الذي يخص المسألة التي نحن بصددها لذلك أخرته إلى هنا، وقد اختلف النحويون في حكم وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر في هذه الحالة على النحو الآتي:

أ - ذهب بعضهم إلى الخيار في جعل أيهما المبتدأ أو الخبر، أي الذي يُقَدَّم يكون مبتدأ، والذي يؤخَّر يكون خبراً، وهو قول أبي علي الفارسي[(١)]، وهو ظاهر قول سيبويه في باب (كان)[(٢)]، قال أبو حيان: والذي عليه المتقدمون قول أبي علي: إنك تجعل ما شئت منهما الاسم والآخر الخبر، يعني في باب كان وأخواتها، وكذا في المبتدأ

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١/ ٤٠٥، ت: د. كاظم بحر المرجان، ط: ١٩٨٢م، دار الرشيد - بغداد. وانظر الارتشاف ٣/ ١٠٩٩، والهمع ٢/ ٢٨.

(٢) الكتاب ١/ ٤٩ - ٥٠.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤
Ali Fattani

والخبر[1].

ب - وذهب آخرون إلى النظر إلى المعنى الذي يقصده المخاطب، فإن قدَّرتَ أن المخاطب يعلم زيداً ويجهل أنه أخو عمرو قلت: (زيدٌ أخو عمرو)، فإن قدرت أن المخاطب يعلم أخا عمرو ويجهل أنه مسمى بزيد قلت: (أخو عمرٍو زيدٌ)، وذلك أن المستفاد عند المخاطب إنما هو ما كان يجهله، والخبر هو محل الفائدة، فلذلك جعلتَ الخبر هو المجهول منهما[2].

ج - وقيل: إن كان أحدهما مشتقاً فهو الخبر وإن تقدم نحو: (القائمُ زيدٌ)، وقيل: إن كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ نحو: (هذا زيدٌ)، وقيل: إذا كان أحدهما أعم من الآخر فالعموم هو الخبر نحو: (زيدٌ صديقي) إذا كان له أصدقاء غيره، ومنه قوله الشاعر[3]:

أَردتُ قَصِيراتِ الحِجالِ ولم أُرِدْ قِصارَ الخُطا شَرُّ النساءِ البَحَاتِرُ

وقيل: إن استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المتقدم نحو: (اللهُ ربُنا).

فإذا كان ثَمّ قرينة لفظية أو معنوية جاز تقديم الخبر؛ لأنه في هذه الحالة لا يلبس نحو: (رجلٌ صالحٌ حاضرٌ)، فإن القرينة اللفظية - وهي الصفة - قاضية على النكرة الموصوفة بالابتداء، تقدمت أو تأخرت، وكذلك القرينة المعنوية نحو: (أبو يوسف[4]

---

(١) التذييل والتكميل ٣/ ٣٢٣.

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٦١.

(٣) هو كثير عزة كما في ديوانه (٣٦٩)، وانظر البيت في شرح المفصل ٦/ ٣٧، ولسان العرب (قصر) ٥/ ٩٩، والتذييل والتكميل ٣/ ٣٢٤، والدر المصون ١٠/ ١٨٥، والهمع ٢/ ٣٣. والحجال: جمع حجلة وهي المقصورة، وقصيرات الحجال: النساء في خدورهن، والبحاتر: جمع بحتر وهو القصير، وموضع الشاهد: (شر النساء البحاتر) حيث قدم الخبر لعمومه.

(٤) هو يعقوب بن إبراهيم القاضي الأنصاري أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة، أخذ الفقه عن الإمام وهو المقدم من أصحابه، وولي القضاء لثلاثة خلفاء هم المهدي والهادي والرشيد، توفي ببغداد سنة اثنتين =

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/ ١٤٣٤/٢٥
Ali Fattani

أبو حنيفة[1])، لأن التشبيه الحقيقي يقتضي أن يكون (أبو يوسف) مشبّه، وأبو حنيفة مشبّه به تقدم أو تأخر، ومثل هذا قول الشاعر[2]:

بَنُونا بَنُو أبنائِنا وبَناتُنا بَنوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعِدِ

فإن قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بأن بني الأبناء مشبّهون بالأبناء، فـ(بنو أبنائنا) مبتدأ مؤخر، و(بنونا) خبر مقدم، والمعنى: بنو أبنائنا مثل بنينا، ويضعف أن يكون على عكس التشبيه للمبالغة؛ لأن ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول.

وبالعودة إلى مناقشة الشاطبي لهذه المسألة نجد الآتي:

١- أنه جعل المسألة بين فريقين: فريق أخذ بقول أهل المعاني وهو وجوب تقديم الذي يقتضيه المعنى، وفريق قال بجواز الأمرين أخذاً بصلاحية اللفظ لذلك، ولم يشر إلى أن هناك ثمة أقوال أخرى كتقديم المشتق، والأعرف، والأعم كما ذكرتُ في التحليل.

٢- نسب الشاطبي ابن خروف إلى مذهب الآخذين بقول أهل المعاني كما هو واضح في نص المسألة، ثم عاد ونسبه إلى القائلين بإجازة الوجهين، قال وهو يتحدث عن إجازة النحويين للوجهين: وبهذا المعنى تأول ابن خروف وغيره ظاهر كلام سيبويه في إجازة الوجهين، فكأنهم تركوا النظر في لحظ المعاني والمقاصد وأحالوه على

= وثمانين ومائة (الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٣/ ٦١٢).

(١) هو الإمام الفقيه أبو حنيفة النعمان بن ثابت، ولد سنة ثمانين، روى عن بعض الصحابة، وسمع خلقاً من التابعين، وثقه يحيى بن معين وعلي بن المديني، وهو أشهر من أن يعرف، توفي سنة مائة وخمسين (الجواهر المضية ١/ ٤٩-٦٣).

(٢) هو الفرزدق كما في ديوانه ص:(٢١٧)، وهو من شواهد الإنصاف ١/ ٦٦، وشرح ابن يعيش ١/ ٩٩، وشرح الرضي ١/ ٢٥٣، وشرح ابن الناظم ص:٨٢، وشرح المقرب ١/ ٣٥٧، والمغني ص:٥٨٩، وأوضح المسالك ١/ ٢٠٦، والخزانة ١/ ٤٤٤.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

أهله[1]، وهذا تناقض مع قوله السابق.

٣- والغريب أيضاً أنه بعد أن ناقش ما ذهب إليه ابن مالك من وجوب النظر إلى المعنى - وهو ما قاله ابن عصفور وغيره - راح يحتج إلى ترجيح مذهب ابن مالك بأمرين، أولهما: إطباق أهل المعاني على اختلاف المعنى عند اختلاف الإعراب، والثاني: أن النحويين عندما أجازوا الوجهين إنما أجازوه من حيث الأمر اللفظي فقط[2]، ثم عاد في موضع آخر وقال: للناظم أن يرجح مذهبه بوجهين:

أحدهما: الوقوف مع الأصل الأول من قصد الإفهام الذي وضع له الكلام، فإليه ينبغي أن يرجع بالمحتملات.

ثانيهما: أن البيان ورفع اللبس في كلامهم أكثر وأشهر من الإبهام والتعمية، والحمل على الأكثر هو المتعين[3].

وهكذا نجد أن الشاطبي بذكره لهذه التبريرات والترجيحات كأنه يميل لمذهب ابن مالك، وهو مذهب ابن عصفور وغيره، وهو قول ابن الحاجب ووافقه الرضي، ولم يذكر ابن هشام في أوضح المسالك غيرَه، وقدمه في المغني وقال: هذا هو المشهور[4].

ومن هنا نرجح ما ذهب إليه هؤلاء الأئمة والله الموفق.

---

(١) المقاصد ٢/ ٦٤.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المقاصد الشافية ٢/ ٦٧-٦٨.

(٤) انظر شرح الرضي ١/ ٢٥٢-٢٥٣، وأوضح المسالك ١/ ٢٠٦، والمغني ص:٥٨٨.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤
Ali Fattani

۞ المسألة الرابعة: (حكم نعت المنصوب في باب (لا) النافية للجنس)

قال ابن عصفور: «إن نعت المنصوب لا يكون إلا نصباً، فلا يجوز فيه الحمل على الموضع»[(١)].

وقال الشاطبي: «مذهب سيبويه والمحققين كالسيرافي[(٢)] وابن خروف[(٣)] والشَّلَوْبِين[(٤)] وتلامذته: ابن أبي الربيع[(٥)] وابن الضائع[(٦)] وسواهما خلا ابن عصفور جواز الرفع حملاً على الموضع، فالوجهان سائغان عندهم وعند غيرهم؛ لأن المنصوب

---

(١) المقاصد الشافية ٢/ ٤٣٤، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٠.

(٢) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي القاضي النحوي، سكن بغداد، وكان يدرّس القرآن والقراءات والنحو واللغة والفقه والشعر وغيرها، وكان من أعلم الناس بنحو البصريين، قرأ على ابن مجاهد وابن دريد وابن السراج، له من الكتب: شرح سيبويه، وأخبار النحاة، والإقناع في النحو، توفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة (إنباه الرواة ١/ ٣٤٨-٣٤٩).

(٣) هو علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن الأندلسي النحوي، كان إماماً في العربية محققاً مدققاً، أقرأ النحو بعدة بلاد، وأقام بحلب مدة، صنف شرح سيبويه، وشرح الجمل، توفي سنة تسع وستمائة (بغية الوعاة ٢/ ٢٠٣).

(٤) هو عمر بن محمد بن عمر الأستاذ أبو علي الإشبيلي المعروف بالشلوبين يعني الأبيض الأشقر بلغة الأندلس، كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، وكان ذا معرفة بنقد الشعر وغيره، بارعاً في التعليم، صنف تعليقاً على كتاب سيبويه، وشرحين على الجزولية، والتوطئة في النحو، توفي سنة خمس وأربعين وستمائة(البغية ٢/ ٢٢٤-٢٢٥).

(٥) هو عبد الله بن أحمد بن عبيد الله الإمام أبو الحسين القرشي الأموي الإشبيلي، إمام أهل النحو في زمانه، قرأ النحو على الدباج والشلوبين، صنف شرح الإيضاح، وشرح سيبويه، وشرح الجمل، توفي سنة ثمان وثمانين وستمائة (بغية الوعاة ٢/ ١٢٥-١٢٦).

(٦) هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي أبو الحسن، لازم الشلوبين وفاق أصحابه بأسرهم، وله في مشكلات الكتاب عجائب، وكان إماماً لا يجارى، رد على ابن عصفور معظم اختياراته، له شرح الجمل وشرح سيبويه، مات سنة ثمانين وستمائة (البغية ٢/ ٢٠٤).

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

بلا عندهم كالمجرور بمن في قولك: هل من رجل؟ له لفظ وموضع، فيجوز الحمل على لفظه وعلى موضعه»[1].

❖ التحليل والعرض:

(لا) هنا هي العاملة عمل إنَّ المشددة، وتسمى لا التبرئة بإضافة الدال على المدلول؛ لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر[2]، لذلك اختلفت عن (لا) التي لنفي الواحد والعاملة عمل (ليس)، تقول: لا رجلَ قائمٌ، عندما تريد نفي الجنس، لذا لا يصح أن تقول: لا رجلَ قائمٌ بل رجلان، والصواب: لا رجلٌ قائماً بل رجلان؛ لأنها هنا لنفي الواحد.

وإنما عملت (لا) عمل (إنّ) لمشابهتها لها من أربعة أوجه:

الأول: أنّ كلاً منهما يدخل على الجملة الاسمية.

الثاني: أن كلاً منهما للتأكيد، (لا) لتأكيد النفي، و(إنّ) لتأكيد الإثبات.

الثالث: أن (لا) نقيضة (إنّ)، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره.

الرابع: أن كلاً منهما له صدر الكلام[3].

ولا يكون اسم (لا) وخبرها إلا نكرة، فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مؤول بنكرة كقولهم: (قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها)، فالتقدير: ولا مسمى بهذا الاسم لها، ويدل على أنه معامل معاملة النكرة وصفه بالنكرة كقولك: لا أبا حسنٍ حلاَّلاً لها[4].

كما أنه لا يُفْصَل بينها وبين اسمها، فإن فُصل بينهما ألغيت لضعفها، وتعيّن

---

(١) المقاصد ٢/ ٤٣٤-٤٣٥، وانظر الكتاب ٢/ ٢٩١-٢٩٣، والسيرافي ٣/ ٣٠.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٢.

(٣) التصريح على التوضيح ١/ ٣٣٦.

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٨.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

الرفع كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[1] فـ(لا): نافية لا عمل لها، و(فيها): خبر مقدم، و(غول): مبتدأ مؤخر. ويجب هنا تكرار (لا)[2].

ولاسم (لا) النافية للجنس ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مضافاً نحو: لا غلامَ رَجلٍ حاضرٌ، بشرط أن تكون الإضافة غير محضة لا تكسب تعريفاً، كهي في: (مثلك) و(غيرك)، والجمهور على أن (لا أبا لك) و(لا يدي لك) مضاف واللام زائدة.

الثانية: أن يكون مشابهاً للمضاف، وذلك إذا اتصل به شيء من تمام معناه نحو: لا قبيحاً فعلُه محمودٌ، ولا طالعاً جبلاً حاضرٌ، ولا خيراً من زيد عندنا، ولا ثلاثةً وثلاثين حاضرون، ويسمى المشبه بالمضاف مُطَوَّلاً وممطولاً أي ممدوداً[3].

الثالثة: أن يكون مفرداً، أي غير مضاف ولا شبيه بالمضاف، حتى ولو دل على مثنى أو جمع، نحو: لا عالِمَ متكبرٌ، لا علماء متكبرون، لا صَديقَينِ متنافران، لا حاسِدِينَ متعاونون.

واسم (لا) إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فهو معرب على ما ينصب به، وإن كان مفرداً، فهو مبني على الفتح أو ما ينوب عنه مع جواز الفتح والكسر في جمع المؤنث السالم[4]، علماً أن الكوفيين قالوا: إن فتحة اسم لا المفرد فتحة إعراب[5]، وهو

---

(١) سورة الصافات، آية: ٤٧.

(٢) أوضح المسالك ٢/ ٥-٦.

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٣٥٠.

(٤) انظر في حالات اسم (لا) وحكم إعرابه أو بنائه: أوضح المسالك ٢/ ٨-١٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٤٩-٣٥١، وقال ابن هشام: وفتح نحو (قائمات) أرجح من كسره (شرح شذور الذهب ٨٢).

(٥) الإنصاف ١/ ٣٦٦.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

قول جماعة من البصريين أيضاً[1].

وعلةُ البناء تَضَمُّنُ معنى (مِن)، كأن قائلاً قال: هل من رجل في الدار؟ فقال مجيبُه: لا رجلَ في الدار، وقيل: تركيب الاسم مع (لا) كتركيب خمسةَ عشرَ[2].

هذه بعض أحكام (لا) سقتها للتذكير، وأما فيما يتعلق بموضوع نعت اسمها: فإنْ كان اسمها مفرداً، جاز في نعته المفرد المتصل ثلاثة أوجه:

- **الفتح** على أنه رُكِّب معها قبل مجيء (لا)، وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد، ثم دخل عليهما (لا) مثل: لا خمسةَ عشرَ عندنا، وقيل: بُني على الفتح لأن الوصف من تمام اسم (لا)، واسمها المفرد مبني على الفتح لتضمنه معنى (من) كما تقدم، وقيل: إنه أُجري على لفظ الموصوف؛ لأنه أشبه المعرب، وقيل: فتحته فتحة إعراب، وحذف تنوينه للمشاكلة[3].

- **النصب** مراعاة لمحل الاسم؛ لأنه في محل نصب بـ(لا)، وقال الشاطبي: «النصب حملاً على اللفظ وإن كان الاسم مبنياً؛ لأن حركة البناء هنا شبيهة بحركة الإعراب، بل الإعراب أصلها، وقد قال جماعة ببقاء حكم الإعراب ، وأنها ليست بحركة بناء، فسهل ذلك»[4]، ومن شواهد النصب قوله[5]:

---

(١) انظر همع الهوامع ٢/ ١٩٩.

(٢) أوضح المسالك ٢/ ١٣-١٤، والهمع ٢/ ١٩٩.

(٣) شرح التصريح ١/ ٣٥٠.

(٤) المقاصد الشافية ٢/ ٤٣٩.

(٥) هو حسان بن ثابت ﷺ كما في ديوانه بشرح البرقوقي ص:٢٦٨، طبعة دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م. وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٣٠٦، وجمل الزجاجي ص:٢٤٠، وشرحه لابن عصفور ٢/ ٢٨٧، ورصف المباني ص:١٦٦، وشرح الرضي ٢/ ٢٣١، والمغني (١٠٧)، والمقاصد الشافية ٢/ ٤٣٩، والهمع ١/ ٢٠٥، والخزانة ٤/ ٦٩، والبيت في الهجاء، هجا قوماً فجعلهم أهل أكل وشرب، لا أهل غارة وحرب، والشاهد فيه: نصب النعت (عادية) حملاً على لفظ اسم لا وهو (فرسان).

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

ألاَ طِعَـــانَ ولا فُرْســـانَ عاديـــةً إلا تَجَـــشُّؤكمْ عنـــدَ التنـــانِيرِ

- **الرفع** مراعاة لمحلها مع (لا)؛ لأنها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه[1] ولأنهما صارا بالتركيب كشيء واحد، وجعلوا النعت للمجموع.

ومن أمثلة الخليل[2] على الأوجه الثلاثة: (لا رجل ظريف فيها) فيجوز في (ظريف) وهو نعت اسم (لا) وقد تحقق فيه الإفراد، والاتصال بالمنعوت فلا فاصل بينهما، وكون منعوته مبنياً، أن تقول: لا رجلَ ظريفَ، ولا رجلَ ظريفاً، ولا رجلَ ظريفٌ، ولا فرق في النعت بين المشتق كما مر، والجامد المنعوت بمشتق كالمثال الذي ذكره سيبويه[3]: ألا ماءَ ماءً بارداً، فيجوز في (ماء) الثاني: الفتح والنصب والرفع على ما مر[4].

وإن سألت عن الأَولى بالأوجه الثلاثة؟ فقد أجاب عنه سيبويه إذ قال: «والأكثر في الكلام عدم البناء، وإن شئت نونت صفة المنفي وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنون»[5].

قلنا: إن جواز هذه الأوجه الثلاثة بشرط أن يكون اسم (لا) مفرداً ونعتها مفرداً متصلاً به، فإذا تخلف أحد هذه الشروط كأن جاء اسمها مضافاً نحو: لا طالبَ علمٍ مقصراً ناجحٌ، أو شبيهاً بالمضاف نحو: لا طالباً علماً مقصراً ناجحٌ، أو كان النعت نفسه غير مفرد مثل: لا رجلَ قبيحَ الفعلِ عندنا، أو لا رجلَ قبيحاً فعلُه عندنا، أو فقد

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٤.

(٢) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري أبو عبد الرحمن، كان ذكياً فطناً شاعراً، استنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبطه أحد وما لم يسبقه إليه سابق، وهو أستاذ سيبويه، توفي سنة سبعين ومائة (طبقات الزبيدي ٤٧-٥١).

(٣) الكتاب ٢/ ٢٨٩.

(٤) شرح التصريح ١/ ٣٥٠.

(٥) الكتاب ٢/ ٢٨٨. وانظر المقتضب ٤/ ٣٦٧.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

الاتصال نحو: لا ماء عندنا ماءً بارداً، امتنع الفتح وسقط البناء؛ لأنه يستدعي التركيب، ويصير أربعة أشياء كشيء واحد، والعرب لا يركبون ما زاد على كلمتين، فلم يبق إلا جواز النصب بالنظر إلى لفظ اسم (لا) إن كان معرباً، واقتصر على هذا ابن عصفور(١)، وإلى محله إن كان مبنياً، وجواز الرفع بالنظر إلى محل (لا) مع اسمها وهو ما أيده الشاطبي(٢).

وبالنظر في مناقشة الشاطبي لمسألة نعت اسم لا النافية للجنس نجد الآتي:

١- أنه أجاد في عرضها والإلمام بجميع أطرافها، فقد ذكر شروط جواز الأوجه الثلاثة مع التمثيل لكل وجه، ثم تحدث عن الحكم إذا لم تتوفر الشروط، ومثّل لتخلف كل شرط بما فيه الكفاية.

٢- كما أنه ناقش ابن عصفور فيما ذهب إليه من عدم جواز الحمل على الموضع وغَلَّط قياسه على حكمه في باب النداء.

٣- أوجد شبه العذر لابن عصفور عندما قال: إن مذهبه في هذه المسألة إنما وقع له في شرحه على الجمل، بينما الذي في المقرب والهلالية موافق لمذهب الجماعة، والله أعلم(٣).

وأخيراً فإن هذ المسألة تكاد تخرج عن نطاق الخلاف بالنظر لما ذهب إليه ابن عصفور في المقرب، وبالتالي فإن نعت المنصوب في باب (لا) النافية للجنس يجوز فيه النصب والرفع، وهذا ما نرجحه وهو قول الجماعة.

---

(١) في شرح الجمل ٢/ ٢٨٠ فقط.

(٢) المقاصد ٢/ ٤٣٤ وانظر أوضح المسالك ٢/ ٢٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٥٧.

(٣) شرح الجمل ٢/ ٢٨٠، والمقرب ١/ ١٩١.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

۞ المسألة الخامسة : (تعدد الحال)

- **قال ابن عصفور**: «إن عاملاً واحداً لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف، قال: كما لا يجوز أن يقال: قمت يوم الخميس يوم الجمعة، كذلك لا يقال: جاء زيد ضاحكاً مسرعاً، واستثنى من ذلك الحال المنصوب بأفعل التفضيل»(١).

- **قال الشاطبي**: «ما قاله ابن عصفور غير صحيح للفرق بين المسألتين، إذ وقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال، ومجيء زيد في حال ضحك وحال إسراع ممكن غير محال، فما أبعد ما بين الموضعين، وأما نظير مسألته: جاء زيد راكباً راجلاً، أو مسرعاً مبطئاً، أو رأيته سائراً قاعداً وما أشبه ذلك، هذا الذي لا يمكن وجوده إن لم يحمل على وجه يصح ولو بمجاز، وإذ ذاك لا يكون الامتناع من جهة العامل بل من جهة المعنى، وأما الظرفان فلهما حكم آخر غير حكم الحال»(٢).

❖ التحليل والعرض:

كون العامل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد رأي

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ٣/ ٤٨٢، ت: عدة أساتذة، ط: أولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى - مكة المكرمة. وانظر المعنى في المقرب لابن عصفور ١/ ١٥٥، ت: أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، ط: أولى ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، بدون ذكر اسم الناشر. وشرحه لابن النحاس الحلبي المسمى بالتعليقة ١/ ٥٤٣-٥٤٤، ت. د. خيري عبد الراضي، ط: أولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، مكتبة دار الزمان بالمدينة المنورة. ويظهر أن الشاطبي لم يأخذه من المقرب ولا من شرحه لابن النحاس؛ لأن هذين المثالين اللذين حكاهما عنه غير موجودين فيهما، والمثالان من شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤٨ نقلاً عن ابن عصفور، فيظهر أنه من كتبه الأخرى، والله أعلم.

(٢) المقاصد الشافية الموضع السابق.

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤
Ali Fattani

معروف قبل ابن عصفور وابن مالك و الشاطبي، وهو رأي الفارسي[١] وآخرين[٢]، وحجتهم في ذلك كما قال أبو حيان: «إن الحال مع عاملها شبيهة بالمفعول والفعل المتعدي إلى واحد، وشبيهة بالظرف، فكما أن المتعدي إلى واحد لا يتعدى إلى اثنين بغير وساطة حرف، فكذلك الحال وعاملها، وكما أن الفعل لا يتعدى إلى ظرفين إلا بوساطة حرف العطف، فكذلك الحال؛ لأنها في تقدير: في حال كذا، ولو صرحت بقولك: (في حال كذا) لم يكن أن تصل إلى آخر إلا بوساطة حرف العطف، فتقول: في حال كذا وفي حال كذا، ولا يلزم من إمكان أحوال لذي حال واحد جواز نسبة تلك الأحوال إليه بغير حرف العطف، كما لم يلزم ذلك في نحو: مررت بزيد وبعمرو، وإن كان المرور الواحد يمكن وقوعه بمتعلق كثير، ومع ذلك لا يجوز: مررت بزيد بعمرو، فلا بد فيه من حرف العطف»[٣].

---

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي النحوي، قدم بغداد فاستوطنها، وأخذ من علماء النحو فيها، حتى قال كثير من تلامذته: إنه أعلم من المبرد، وصنف كتباً عجيبة لم يسبق إلى مثلها، منها الإيضاح، والحجة، والتذكرة، وكثير من المسائل، توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة (إنباه الرواة على أنباه النحاة ١/ ٣٠٨-٣٠٩).

(٢) انظر المسائل البصريات لأبي علي ٢/ ٧٧٨-٧٨٣، ت: د. محمد الشاطر أحمد، ط: أولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، مطبعة المدني - القاهرة. وارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان ٣/ ١٥٩٥، ت: د. رجب عثمان ود. رمضان عبد التواب، ط: أولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، مكتبة الخانجي - القاهرة. والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢/ ٣٤ - ٣٥، ت: د. محمد كامل بركات، ط: أولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار الفكر - دمشق. وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ٤/ ٣٧، ت: د. عبد العال مكرم ط: ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، عالم الكتب - القاهرة.

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ٩/ ١٣٢-١٣٣، ت: د. حسن هنداوي، ط: أولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، دار كنوز إشبيليا - الرياض.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

وهذا الفريق يعرب (مدحوراً) في قوله تعالى: ﴿ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗا﴾[1] صفة لـ(مذؤوماً) أو حالاً من الضمير المستتر فيه[2]. وقد يعربها بدلاً كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا﴾[3] فقوله: (أسفاً) على رأي هذا الفريق حال من الضمير المستتر في (غضبان) أو بدل من (غضبان)[4]، بل قال المنتجب الهمذاني[5]: «ولا يجوز أن يكون نعتاً لـ (غضبان) كما زعم بعضهم؛ لأن النعت لا ينعت»[6].

ويَستثني مَن منع تعدد الحال من ذي حال واحد، الحال المنصوب بأفعل التفضيل؛ وذلك لأن أفعل التفضيل يتضمن معنى عاملين نحو: أنت يوم الجمعة أحسن قائماً منك يوم الخميس قاعداً، وزيد راكباً أحسن منه ماشياً، ومنه المثال الذي يتداوله النحاة: هذا بُسْراً أطيب منه رُطَباً[7]، لأن التقدير: يزيد طيبه في حال كونه بُسْراً على طيبه في حال كونه رُطَباً، فبسراً ورطباً حالان من المشار إليه.

---

(١) سورة الأعراف، آية: ١٨.

(٢) انظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٥/ ٢٧١، ت: د. أحمد الخراط، ط: أولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، دار القلم - دمشق وبيروت.

(٣) سورة الأعراف، آية: ١٥٠.

(٤) الدر المصون ٥/ ٤٦٥.

(٥) هو المنتجب بن أبي العز بن رشيد أبو يوسف الهمذاني المقرئ النحوي صاحب شرح الشاطبية، وشرح المفصل، كان رأساً في القراءات والعربية، نزل دمشق وتوفي فيها سنة ثلاث وأربعين وست مائة (معرفة القراء الكبار ٢/ ٦٣٧).

(٦) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني، ت: محمد نظام الدين الفتيح، ط: أولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، مكتبة دار الزمان - المدينة المنورة.

(٧) الكتاب لسيبويه ١/ ٤٠٠، ت: عبد السلام محمد هارون، ط: ثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، مكتبة الخانجي - القاهرة. والمقتضب للمبرد ٣/ ٢٥١، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، بدون تاريخ، عالم الكتب - بيروت.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

وأما كون العامل الواحد ينصب حالين أو أكثر لذي حال واحد، فهو أيضاً قول جماعة من النحاة على رأسهم أبو الفتح ابن جني[(١)]، ورغم أن أبا حيان قال عن المذهب الأول: إنه مذهب كثير من المحققين[(٢)]، فقد ذهب كثير من النحاة - وجل المتأخرين على هذا - إلى أن تعدد الحال - وصاحبُها واحد - جائز كما قال ابن مالك وشارحه الشاطبي، بل نسبه الرضي إلى الجمهور وقال: هو الحق[(٣)]، وقبل هؤلاء جَوَّزه ابن يعيش النحوي[(٤)]، وقدمه المنتجب الهمذاني[(٥)].

وحجة من رأى جواز التعدد أن الحال شبيهة بالخبر وبالنعت، فيجوز أن تتعدد كما جاز أن يتعدد الخبر والنعت، كما ردوا على من منع ذلك قياساً على الزمان والمكان، ففرقوا بين الحال وبين الظرف؛ لأن وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو: جلست خلفك أمامك، وخرجت اليوم أمس، علماً أنه يجوز عطف أحدهما على الآخر نحو: جلست خلفك وأمامك، كذلك يجوز التعدد إن لم يتباين المكانان

---

(١) انظر كتابه التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، ت: د. حسن هنداوي، ط: أولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، نشر وزارة الأوقاف بالكويت. والتذييل والتكميل ٩/ ١٣٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٤. وابن جني هو عثمان بن جني أبو الفتح النحوي من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، تتلمذ على أبي علي الفارسي أربعين سنة، ولما مات تصدر مكانه ببغداد، صنف الخصائص، وسر الصناعة، واللمع، والمحتسب، وشرح مستغلق الحماسة، وغير ذلك، توفي سنة اثنتين وتسعين وثلاث مائة (بغية الوعاة ٢/ ١٣٢).

(٢) التذييل والتكميل الموضع السابق.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي ٢/ ٤٩، ت: عبد العال سالم مكرم، ط: أولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، عالم الكتب - القاهرة. وانظر شرح المقرب (التعليقة) ١/ ٥٤٣، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٤.

(٤) شرح المفصل ٢/ ٥٦ لابن يعيش، طبعة عالم الكتب - بيروت، بدون تاريخ.

(٥) الكتاب الفريد ٣/ ٢٢ و١٣٣.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

والزمانان نحو: جلست أمس وقت الظهر، وجلست أمامك وسط الدار[1].

وأما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿أَخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا﴾، وقول الشاعر[2]:

عليَّ إذا ما جئتُ ليلَى بخُفيةٍ زيارةُ بيتِ اللهِ رَجْلانَ حافِيَا

فجائز لا بأس به، ولا يتعارض مع المعنى[3].

وصحيح أنه لا يجوز أن تتعارض الأحوال أو تتضاد كما هو الشأن في الظروف، فلا يقال: حضر القطار سريعاً بطيئاً، ولا وقف الحارس متيقظاً غافلاً، ولكن إذا أردنا الوصول إلى معنى جديد يؤخذ من الحالين معاً ولا يؤديه أحدهما دون الآخر، فإنه يجوز حينئذ التعارض والتضاد نحو: أكلت الطعام ساخناً بارداً، تريد معتدلاً، ونحو: ركبت السيارة مسرعة بطيئة، أي متوسطة السرعة، قال ابن يعيش[4]: «فإن أردت أن تسبك من الحالين حالاً واحدة جاز، كما يجوز أن تسبك من الخبرين خبراً واحداً فتقول: هذا الطعام حلواً حامضاً، كأنك أردت هذا الطعام مُزّاً، فسبكتَ من الحالين

---

(١) انظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢/ ٥٠.

(٢) هو مجنون ليلى كما في ديوانه ص:٢٣٥، شرح عدنان درويش، ط: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، دار صادر - بيروت. وقد استشهد به ابن هشام في أوضح المسالك ٢/ ٣٣٥، ومغني اللبيب ص:٦٠١ على تعدد الحال، وموضع الشاهد فيه: (رجلان حافيا) بمعنى يمشي على رجليه غير منتعل، وهما حالان من الضمير في (عليّ).

(٣) انظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢/ ٥٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٧٥٤-٧٥٥، وشرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، ت: عدة أساتذة، ط: أولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، دار السلام - القاهرة.

(٤) هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد موفق الدين أبو البقاء النحوي الحلبي، وكان يعرف بابن الصانع، كان من كبار أئمة العربية، ماهراً في النحو والتصريف، تصدر بحلب للإقراء، وغالب فضلاء حلب تلامذته، صنف شرح المفصل، وشرح تصريف ابن جني، توفي سنة ثلاث وأربعين وستمائة (بغية الوعاة٢/ ٣٥١-٣٥٢).

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

معنى، كما تقول في الخبر: هذا حلوٌ حامضٌ»[1].

وسواء كان الحالان مفردين كما تقدم، أو مفرداً وجملة كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ﴾[2]، فـ(كسالى) وجملة (يراؤون) حالان من فاعل (قاموا)[3].

هذا ويجب تعدد الحال في موضعين:

الأول: إذا وقعت الحال بعد (إما) التي للتفصيل كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[4]، فـ(شاكراً وكفوراً) حالان من الهاء في (هديناه)، أو (جعلناه) أو من (الإنسان) أو من (السبيل)[5].

الثاني: إذا وقعت بعد (لا) النافية لأنها تتكرر في الأغلب نحو: جاءني زيد لا راكباً ولا ماشياً، ويندر إفرادها نحو جاءني زيد لا راكباً[6].

وبمقارنة شرح الشاطبي بشرح التسهيل لابن مالك نجد الآتي:

١- أن الشاطبي كرر ما قاله ابن مالك مع تغيير طفيف في بعض عباراته، دون

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٥٦.

(٢) سورة النساء، آية: ١٤٢.

(٣) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٦٣، ت: د. زهير غازي زاهد، ط: ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، مطبعة العاني - بغداد، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري، ت: د. طه عبد الحميد ومصطفى السقا، ط: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، الهيئة المصرية العامة للكتاب. والكتاب الفريد ٢/ ٣٦٢.

(٤) سورة الإنسان، آية: ٣.

(٥) اقتصر ابن الأنباري في البيان ٢/ ٤٨٠ على الأول، وقدم مكي في مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٣٤-٤٣٦ الثاني على الثالث ت: ياسين محمد السواس ط: ثانية ط: دار المأمون للتراث - دمشق بدون تاريخ. وانظر الرابع في الكشاف للزمخشري ٤/ ١٦٧ ط: دار المعرفة - بيروت، بدون تاريخ. وانظر هذه الأوجه مجتمعة في الكتاب الفريد ٦/ ٢٨٨-٢٨٩.

(٦) انظر شرح الرضي على الكافية ٢/ ٦٣٩.

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة ... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/ ١٤٣٤
Ali Fattani

أن يزيد أو يشرح شيئاً.

٢- أن الشاطبي اقتصر على نسبة عدم الجواز إلى ابن عصفور وحده تماماً كما فعل ابن مالك، على حين وقد ذكرت أن هذا مذهب موجود قبله وهو رأي الفارسي وجماعة.

٣- لم يحاول تعليل وجهة نظر ابن عصفور إلا من جهة المعنى، وذلك على العكس مما فعله أبو حيان، وقد ذكرنا بعض ذلك في التحليل.

٤- لم يذكر الشاطبي من الأمثلة والشواهد في جواز تعدد الحال لذي حال واحد غير ما قاله ابن مالك، ولم يذكر شاهداً واحداً لا من القرآن ولا من الشعر، عِلْماً بأن الأمثلة متوفرة، وقد ذكرنا بعضها في التحليل.

٥- لم يشر الشاطبي إلى حالتي وجوب تعدد الحال، ولا إلى بعض المسائل التي ذكرناها في التحليل، وهذا تقصير منه.

ونخلص في ختام هذه المسألة إلى ترجيح قول من قال: بأن تعدد الحال لذي حال واحد جائز، وذلك لأن المعنى والقياس يؤيده، كما أن حجة الذين منعوه حجة جدلية غير مقنعة، وإذا كان أبو حيان قد تبناها ودافع عنها، فإن معاصريه وتلامذته كالسمين الحلبي وابن هشام وابن عقيل وناظر الجيش قد جَوَّزوها بل وقدّموها على الوجه الأول.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

۞ المسألة السادسة : (علة امتناع تقديم التمييز على العامل)

قال الشاطبي: «ذهب الكسائي[1] من أهل الكوفة، والمازني وتلميذه المبرد من أهل البصرة إلى جواز التقديم، وهو مذهب ابن مالك في التسهيل وشرحه، والصحيح منع ذلك من جهة القياس والسماع:

أما السماع: فلو كان مقولاً لسُمع، لكنه لم يُسمَع إلا نادراً في الشعر الذي هو محل الضرورة، فدل على أن العرب تمتنع منه قصداً.

وأما القياس: فإن التمييز هنا منقول من الفاعل، فأصله أن يكون فاعلاً، فكرهوا أن ينقلوه عن موضعه الأصلي، وهو أن يؤخروه عن العامل فيه، إذ كان الفاعل لا يتقدم على عامله، وهذا قاله الفارسي وغيره[2].

ورد ذلك ابن عصفور باتفاقهم على جواز التقديم في نحو: (أذهبتُ زيداً)، وإن كان فاعلاً في أصله[3].

فابن عصفور قال بجواز تقديم الفاعل فرد عليه الشاطبي بعدم الجواز.

❖ التحليل والعرض:

التمييز – ويقال له التبيين والتفسير أيضاً – اسم نكرة، منصوب، فضلة، غير تابع، متضمن معنى (مِن) لبيان ما قبله من إجمال نحو: (امتلأ الإناءُ ماءً)، و(عندي

---

(١) هو علي بن حمزة الكسائي الإمام أبو الحسن الأسدي مولاهم الكوفي المقرئ النحوي أحد الأعلام، اختار لنفسه قراءة ورحل إلى البصرة فأخذ عن الخليل بن أحمد، وحدث عنه يحيى الفراء وخلف البزار وأحمد بن حنبل، وإليه انتهت الإمامة في العربية، توفي سنة تسع وثمانين ومائة (معرفة القراء الكبار ١/ ١٢٠-١٢٨).

(٢) المقاصد الشافية ٣/ ٥٥٤، وانظر مذهب الكسائي في شرح الرضي ٢/ ١١٦، وأوضح المسالك ٢/ ٣٧٢، ومذهب المازني في الخصائص ٢/ ٣٨٤، ومذهب المبرد في مقتضبه ٣/ ٣٦.

(٣) المقاصد الشافية الموضع السابق، وانظر شرح الجمل ٢/ ٢٩١ بصياغة أخرى.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

شبرٌ أرضاً)، فخرج المشبه بالمفعول به نحو (زيدٌ حَسَنٌ وجهَه) لعدم تنكيره، وخرج الحال؛ لأنه بمعنى (في)، وخرج اسم (لا) التي لنفي الجنس؛ لأنه ليس فيه بيان لما قبله، ومنه قول الشاعر[1]:

أستغفرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العبادِ إليهِ الوجهُ والعَمَلُ

والتمييز نوعان:

أ – مبينٌ إجمال اسم ذات (مفرد)، وهو الواقع بعد المقادير نحو: (له شِبْرٌ أرضاً)، و(له قَفِيزٌ بُرّاً) و(له مَنَوانِ عسلاً وتمراً) و(عندي عشرونَ درهماً).

ب – مبين إجمال نسبة (جملة)، وهو المسوق لبيان ما تعلق به العامل من فاعل نحو: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[2]، إذ الأصل: اشتعلَ شيبُ الرأسِ، ومفعول نحو: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾[3]، والأصل: فجَّرْنا عيونَ الأرضِ، ومبتدأ نحو: ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾[4]، والأصل: مالي أكثر من مالك.

والناصب لمبين اسم الذات هو ذلك الاسم المبهم[5]، واختُلف في صحة إعماله مع أنه جامد، فقيل: شبهه باسم الفاعل لأنه طالب له في المعنى كعشرين درهماً، فإنه شبيه بضاربين زيداً، ورطل زيتاً، فإنه شبيه بضارب عمراً في الاسمية والطلب المعنوي

---

(١) البيت بلا نسبة في الكتاب ١/ ٣٧، والمقتضب ٢/ ٣٢١، والخصائص ٣/ ٢٤٧، والأصول ١/ ١٧٨، وأدب الكاتب ص:٥٢٤، وشرح المفصل ٧/ ٦٣، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٩، وأوضح المسالك ٢/ ٣٦٢، والخزانة ٣/ ١١١. والشاهد فيه قوله: (ذنباً) فإنه ليس بتمييز، لأنه ليس فيه بيان لما قبله، و(مِن) المقدّرة قبله إنما هي للابتداء.

(٢) سورة مريم، الآية: ٤.

(٣) سورة القمر، الآية: ١٢.

(٤) سورة الكهف، الآية: ٣٤.

(٥) انظر الكتاب ١/ ٤٠٤.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون، وقيل: شبهه بـ(أفعل مِن)[1].

والناصب لمبين النسبة عند سيبويه والمازني والمبرد والفارسي وابن السراج: المسند من فعل أو شبهه، فالفعل كـ (طاب زيدٌ نفساً)، فنفساً منصوب بطاب، وشبه الفعل نحو: (هو طيِّبٌ أُبُوَّةً)، فأبوة منصوب بطيّب وهو صفة مشبهة[2].

وذهب قوم إلى أن العامل في مميز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه، واختاره ابن عصفور ونسبه إلى المحققين[3].

تقديم التمييز على عامله:

أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا كان اسماً جامداً نحو: (عندي عشرون درهماً)، وكذا إذا كان فعلاً جامداً غير متصرف نحو: (ما أحسن زيداً رجلاً)، ومنعوا نحو: (كفى بزيد رجلاً) وإن كان فعلاً متصرفاً، إلا أنه في معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب؛ لأن معناه: ما أكفأه رجلاً، وعللوا سبب منع التقديم لضعف العامل؛ لأن عامله معنىً أو اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة، أو لأن الجامد لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه[4].

واختلفوا في جواز تقديمه إذا كان العامل فعلاً متصرفاً نحو: (طاب زيد نفساً) و(تصبب زيد عرقاً): فذهب سيبويه[5] والفراء[6] وأكثر البصريين والكوفيين إلى منع

---

(١) انظر التصريح ١/ ٦١٧.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٢٠٤- ٢٠٥، والمقتضب ٣/ ٣٢، والأصول ١/ ٢٢٢-٢٢٣، والمقتصد ٢/ ٦٩١، والارتشاف ٤/ ١٦٢١، والهمع ٤/ ٦٩.

(٣) شرح الجمل ٢/ ٢٩١، وانظر الارتشاف ٤/ ١٦٢١، والتذييل والتكميل ٩/ ٢٥٨. انظر شرح ابن يعيش ٢/ ٧٤، وشرح الرضي ٢/ ١١٦، والتصريح ١/ ٦٢٨.

(٤) الكتاب ١/ ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٥) معاني الفراء ١/ ٧٩.

(٦) حكاه عنه ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٢٩١، وانظر المقتصد ٢/ ٦٩٤.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة ... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

ذلك وبه قال أبو علي في شرحه الأبيات[١]، وأكثر متأخري أصحابنا[٢]. وهو مذهب ابن عصفور جزماً[٣].

وحجة المانعين من تقديمه هي:

أ - كون التمييز منقولاً من الفاعل، فأصل (تصببَ زيدٌ عرقاً): تصببَ عرقُ زيدٍ، فكما أن الفاعل لا يجوز تقديمه، لا يجوز تقديم ما نقل منه[٤].

ب - وأيضاً فإن التمييز مبين لما قبله كالنعت، والنعت لا يجوز تقديمه على المنعوت، فكذلك هذا[٥].

ج - وحجة ثالثة قالها الرضي: إذا فسرت التمييز بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالاً وتفصيلاً، وتقديمه يخل بهذا المعنى، فلما كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزاً، لم يستقم[٦].

وردَّ ابن عصفور الحجتين الأولى والثانية، قال: ولا حجة فيما ذكر، أما إن التمييز منقول من الفاعل، فقد يكون منقولاً من المفعول كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[٧]، وأيضاً فلو كان كما زعمنا لجاز تقديمه في الأصل فاعلاً بالنظر إلى اللفظ، كما جاز (أكرمته)، و(زيداً أكرمت)، وإن كان في الأصل فاعلاً في (كرم زيد).

---

(١) كذا قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٩/ ٢٦٢. وانظر الإنصاف ٢/ ٨٢٨.

(٢) ----.

(٣) انظر المقرب ١/ ١٦٥، وشرح الجمل ٢/ ٢٩١، والهمع ٤/ ٧٠.

(٤) انظر الإنصاف ٢/ ٨٣٠، وشرح ابن يعيش ٢/ ٧٤، وهو قول ابن جني في الخصائص ٢/ ٣٨٤، ونسبه ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٢٩١ إلى الفارسي والزجاج، لكن قال الرضي ٢/ ١١٧: ليست العلة بمرضية إذ ربما يخرج الشيء عن أصله.

(٥) قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف كما في التصريح ١/ ٦٢٩، وشرح الجمل الموضع السابق.

(٦) شرح الكافية ٢/ ١١٧.

(٧) سورة القمر، الآية: ١٢.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

وقولهم: إنه تبيين كالنعت باطل؛ لأنه لو كان كذلك لم يجز توسطه كما لم يجز توسط النعت.

والصحيح أن المانع من تقديمه كون العامل فيه لا يكون فعلاً، فإذا كان فعلاً فإنما العامل فيه تمام الكلام، فكما جاز في (عشرين) أن تنصبه، فكذلك ينتصب بعد تمام الكلام[١]. يعني أن العامل معنوي، وهو الجملة التي انتصب عن تمامها، لا الفعل، ولا الاسم الذي جرى مجراه.

وقد نازعه أبو حيان في ذلك ورد عليه أدلته[٢].

وذهب الكسائي[٣] والجرمي[٤] والمازني[٥] والمبرد[٦] ومن أخذ بمذهبهم من البصريين وبعض الكوفيين إلى جواز ذلك، وهو اختيار ابن مالك[٧]، وقال أبو حيان: «هو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك، وقياساً على سائر الفضلات، ورد على ابن السيد وابن عصفور ومن قال بقولهما، وقال: هذا عدم اطلاع على كلام العرب وتقليد لسيبويه.. وهذا غير متجه لأن كلام سيبويه لم ينقل فيه المنع من العرب، إنما هذا رأيه، ولو اطلع على ماقالته العرب في ذلك من التقديم لاتبعه»[٨].

---

(١) شرح الجمل ٢/ ٢٩١.

(٢) التذييل والتكميل ٩/ ٢٤٢-٢٤٣.

(٣) حكاه عنه ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ٣٧٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٦، وشكك أبو حيان في صحة النقل عنه (التذييل والتكميل ٩/ ٢٦٢) ويؤيده أني لم أجد أحداً من القدامى ذكره، والله أعلم.

(٤) التذييل والتكميل ٩/ ٢٦٢.

(٥) المقتضب ٣/ ٣٦، والخصائص ٢/ ٣٨٤، والأصول ١/ ٢٢٣.

(٦) المقتضب الموضع السابق.

(٧) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩، وشرح الكافية ٢/ ٧٧٧.

(٨) التذييل والتكميل ٩/ ٢٦٢-٢٦٣.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

ومن الشواهد على جواز التقديم قول الشاعر[1]:

أَتهجُــرُ لــيلَى لِلفــراقِ حبيبَهــا وما كــانَ نفــساً بــالفراقِ يَطِيــبُ

ومنه أيضاً قوله[2]:

ضــيعتُ حَزْمِــي في إبعــادِيَ الأَمَــلا وما ارعَوَيــتُ ورأسي شــيباً اشــتَعَلا

وقوله[3]:

أنفــساً تَطيــبُ بِنَيــلِ المنَــى وداعِــي المنُــونِ يُنــادِي جِهَــارا

وغير ذلك من الشواهد[4].

وأما عن توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه نحو: (طاب نفساً زيدٌ) و(كرم أصلاً عمرو) فليس في جوازه خلاف، وقياس توسطه مع الفعل توسطه مع الوصف نحو: أطيّبٌ نفساً زيدٌ)[5].

---

(١) هو المخبل السعدي، وانظره في المقتضب ٣/ ٣٧، والخصائص ٢/ ٣٨٤، والأصول ١/ ٢٢٤، وشرح السيرافي ٢/ ٧٩، والمقتصد ٢/ ٦٩٣، والإنصاف ٢/ ٨٢٨، وشرح المفصل ٢/ ٧٤، وشرح الجمل ٢/ ٢٩٢. والشاهد فيه: (نفساً بالفراق تطيب) حيث قدم التمييز وهو (نفساً) على عامله وهو (يطيب)، وهو يروى بالياء وبالتاء (انظر شرح الجمل).

(٢) غير معروف، والبيت في شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩، والمغني ص:٦٠٣، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٩٢، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٥٣، وشرح الأشموني ٢/ ٢٠١. والشاهد فيه تقديم التمييز (شيباً) على عامله (اشتعل).

(٣) نسب لرجل من بني طيئ، وانظره في شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩، والمغني ص:٦٠٣، والمقاصد الشافية ٣/ ٥٥٣، والتصريح ١/ ٦٢٨، وشرح الأشموني ٢/ ٢٠١. والشاهد فيه تقديم التمييز (نفساً) على عامله (تطيب).

(٤) انظر شرح التسهيل وشرح الكافية الشافية المواضع السابقة.

(٥) انظر المقرب ١/ ١٦٥، وشرح الجمل ٢/ ٢٩٠، والتذييل والتكميل ٩/ ٢٥٩، وحكاه في التصريح ١/ ٦٢٩ عن ابن الضائع.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

وإذا عدنا إلى مناقشة الشاطبي لابن عصفور في هذه المسألة فإننا نجد الآتي:

١- أن رده على ابن عصفور يوهم أن الثاني قال بجواز تقديم التمييز على عامله، وهذا خلاف ما نقلناه عنه في التحليل، فكلاهما يتفق على المنع، فليُتنبَّه.

٢- أن الخلاف بينهما يدور حول تعليل سبب منع تقدم التمييز على عامله، فعلى حين ينقل الشاطبي عن بعض النحويين أن ذلك بسبب كون التمييز منقولاً عن الفاعل، والفاعل لا يتقدم على عامله، فيرد عليه ابن عصفور باتفاقهم على جواز التقديم في نحو: (أذهبت زيداً) وإن كان فاعلاً في أصله[(١)]، وما حكاه الشاطبي عن ابن عصفور وجدته أنا لابن مالك أيضاً، فقد قال في شرح الكافية الشافية: ولو كانت الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقدم لَعُمل بمقتضى ذلك في نحو (أذهبتُ زيداً)، فكان لا يجوز أن يقال: زيداً أذهبت؛ لأن أصله: (ذهب زيد)، ولا خلاف في أن ذلك جائز[(٢)].

٣- كذلك مما تعلل به الشاطبي لعدم جواز تقديم التمييز على عامله هو شَبَهُه بالنعت من حيث كونه بياناً لما قبله فلا يتقدم، فيرد ابن عصفور على القائلين به، بأنه لو كان كذلك لم يجز توسطه كما لم يجز توسط النعت.

٤- والأمر الذي ذهب إليه ابن عصفور هو أن المانع من التقديم هو تمام الكلام وليس كون عامله فعلاً، فكما جاز أن تنصب تمييز (عشرين) بعد تمام الكلام، جاز أن تنصب تمييز الفعل بعد تمام الكلام[(٣)].

وهكذا نجد أن أجوبة ابن عصفور قوية ومقنعة، وبالتالي نرجح وجهة نظره، والله أعلم، وكما قلت فإن الخلاف لا يتعلق بجواز تقديم التمييز، فإن هذه مسألة

---

(١) المقاصد ٣/ ٥٥٤. وليس ما ذكره هو مثال ابن عصفور، وإنما هو بمعناه (شرح الجمل ٢/ ٢٩١).

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٧.

(٣) شرح الجمل ٢/ ٢٩١.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠
١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

خلافية بين العلماء، اختارها ابن مالك في شرح التسهيل، وانتصر لها أبو حيان كما تقدم في التحليل.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥ Ali Fattani

۞ المسألة السابعة : (المخصوص بالمدح والذم)

قال ابن عصفور: «إذا تأخر اسم الممدوح أو المذموم بعد نعم وبئس، كان فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون خبر ابتداء مضمر.

والآخر: أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، وكأنه في الوجهين لما قال: (نِعْمَ أو بِئْسَ الرجلُ)، قيل له: فمن هذا الممدوح أو المذموم؟ فقال: (زيدٌ)، على تقدير: هو زيدٌ، أو على تقدير: زيدٌ الممدوحُ، وزيدٌ المذمومُ.

والثالث: أن يكون مبتدأ و(نعم الرجل) جملة في موضع الخبر، وقد تقدم على المبتدأ، فيكون أمره كأمر: (زيدٌ نعمَ الرجلُ)، وخبر المبتدأ قد يتقدم عليه وإن كان جملة»[(١)].

قال الشاطبي: «قول ابن عصفور مردود؛ لأن محصوله تكلف خبر لمبتدأ قد وجد معه ما يجوز أن يكون خبره، ولبعد هذا التقدير لم يذكر الناس هذا الوجه.. ورده المؤلف أيضاً بأن هذا الحذف مُلتزَم، ولم نجد خبراً يُلتزم حذفه إلا ومحله مشغول، ليسد الشاغل مسده، كخبر المبتدأ بعد (لولا)، وهذا خلاف ذلك»[(٢)].

❖ التحليل والعرض:

نِعْمَ وبئس فعلان[(٣)] جامدان لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة، وهما

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٨. وانظر المقرب ١/ ٦٩.

(٢) المقاصد الشافية ٤/ ٤٣٦-٥٣٩.

(٣) هذا عند البصريين والكسائي وأما عند الفراء وبقية الكوفيين فهما اسمان، وانظر أدلة كل فريق في أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٠٤-٤٢٢، والإنصاف ١/ ٩٧، المسألة الرابعة عشرة.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

يرفعان فاعلين يجب أن يكونا مُعرفين بأل نحو: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[1] و﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ﴾[2] أو مضافين إلى ما قارنها نحو ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[3] و﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[4]، أو مضافين إلى مضاف لما قارنها كقوله[5]:

فنِعْمَ ابنُ أُختِ القَومِ غيرَ مُكَذَّبٍ زُهيرٌ حُسامٌ مُفْرَدٌ مِن حَمائلِ

أو يكونا مضمرينِ مستترينِ مفسرينِ بتمييز نحو قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[6]، وقول الشاعر[7]:

نِعمَ امرأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ إلا وكانَ لمرتاعٍ لها وَزَرا

أو يكونا كلمة (ما) نحو قوله تعالى: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾[8] وقوله: ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[9].

---

(١) سورة ص، الآية: ٤٤.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٢٩.

(٣) سورة النحل، الآية: ٣٠.

(٤) سورة النحل، الآية: ٢٩.

(٥) هو أبو طالب عم النبي ﷺ كما في ديوانه ص:(٧٢)، وانظر البيت في شرح التسهيل ٣/ ٩، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٥، والارتشاف ٤/ ٢٠٤٣، والتذييل والتكميل ١٠/ ٨٤، وأوضح المسالك ٣/ ٢٧٢، والمساعد ٢/ ١٢٥، وهمع الهوامع ٥/ ٢٩، وشرح الأشموني ٣/ ٢٨، والخزانة ٢/ ٧٢، وزهير في البيت هو ابن أبي أمية ابن أخت أبي طالب، كان أحد من نقض الصحيفة، يشبهه بالسيف المجرد من علاقته، وموضع الشاهد: (ابن أخت القوم)، حيث جاء فاعل نعم مضاف إلى اسم مضاف إلى ما فيه (أل).

(٦) سورة الكهف، الآية: ٥٠.

(٧) لم أعثر على قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل ١/ ١٦٣، و٢/ ١٦٩، وأوضح المسالك ٣/ ٢٧٥، وشرح الأشموني ٣/ ٣٢، والتصريح ١/ ٦١٢، والمرتاع: الخائف، والوزر: الملجأ، والشاهد فيه: (نعم امرأً هرمٌ) مجيء فاعل نعم ضميراً مستتراً مفسراً بتمييز.

(٨) سورة النساء، الآية: ٥٨.

(٩) سورة العنكبوت، الآية: ٤.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

ويذكر المخصوص - وهو المقصود بالمدح أو الذم - بعد فاعل نعم وبئس، الظاهر أو بعد التمييز، نحو: نعم الرجل أبو بكر، أو نعم رجلاً أبو بكر، وبئس الرجل أبو جهل، أو بئس رجلاً أبو جهل، هذا هو الغالب، وسِرُّه: أنه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشائعين في كل خصلة محمودة أو مذمومة المستبعد تحقيقها، سلكوا بهما في الأمر العام طريقي الإجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير، فجاؤوا بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم حتى يتوجه المدح والذم إلى المخصوص به أولاً على سبيل التفصيل، فيحصل مِن تقوّي الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد(١).

ومن غير الغالب أنه قد يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو: زيدٌ نعمَ الرجلُ، وعمرو بئس الرجلُ.

وقد يتقدم في الكلام ما يشعر به فيحذف نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾(٢)، أي هو أيوب، فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير (أيوب) لتقدم ذكر (أيوب) عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ﴾(٣).

وقد يحذف المخصوص مع التمييز لفهم المعنى نحو قول النبي ﷺ: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت»(٤)، أي: نِعْمَتْ رخصةً الوضوءُ(٥).

---

(١) شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ٢/ ٨٣، ت: محمد باسل عيون السود، ط: ثانية ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) سورة ص، الآية: ٤٤.

(٣) سورة ص، الآية: ٤١.

(٤) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي، جامع الأصول لابن الأثير ٧/ ٣٢٩، ت: عبد القادر الأرناؤوط، ط: ثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، دار الفكر - بيروت. وفي معنى الحديث قال ابن الأثير: فبها متعلقة بفعل مضمر، أي: فبهذه الفعلة أو الخصلة - يعني الوضوء - ينال الفضل.. وسئل الأصمعي عنها فقال: أظنه يريد: فبالسُّنَّة أخذ، وأضمر ذلك، والله أعلم.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٦١٤-٦١٥، ت: د. صاحب أبو جناح، ط: أولى ١٤١٩هـ - =

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

إعراب المخصوص بالمدح أو الذم:

إذا ذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم وبئس ففي إعرابه عدة أوجه:

أولها: مبتدأ والجملة قبله خبره، مثاله: نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس القرينُ عمرٌو، قال ابن مالك: إذا كان مذكوراً هكذا فهو مبتدأ مخبر عنه بما قبله من الفعل والفاعل، ولا يضر خلو الجملة من ضمير يعود على المبتدأ؛ لأن الفاعل هو المبتدأ في المعنى، فلم يحتج إلى رابط، إذ هو مرتبط بنفسه، كما لم يحتج إلى رابط إذا كانت الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو: كلامي الله ربنا(١).

وقال الأستاذ أبو الحسن ابن الباذش(٢): «لا يجيز سيبويه أن يكون المختص بالمدح والذم إلا مبتدأ في: نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الرجلُ عمرٌو، كما كان في: زيدٌ نعم الرجلُ، وعمرٌو بئس الرجل، وتكون الجملة في موضع رفع، وذلك أن نعم وبئس لا يتم المعنى المقصود بهما إلا باجتماع المختص بالمدح والذم مع الجنس الذي هو منه، فلا يتقدر على هذا إلا مبتدأ كما لا يتقدر: ذهب أخوه زيد، إلا مبتدأ، وهذا يقتضي تشبيه نعم به»(٣).

وقال أبو حيان: «وإعرابه مبتدأ مع التأخر ولا يجوز غيره، وهو مذهب سيبويه،

= ١٩٩٩م، عالم الكتب، بيروت - لبنان، وفيه تصحيف في الضبط.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٦، ت: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي مختون، ط: أولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، هجر للطباعة والنشر - الجيزة. والكتاب ١/ ٤٣٦.

(٢) هو الإمام علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي، أوحد زمانه إتقاناً ومعرفة وتفرداً بعلم العربية، حسن الخط، كبير الفضل، كان مشاركاً في الحديث، وحدث عن القاضي عياض وغيره، صنف شرح سيبويه، والمقتضب، وشرح أصول ابن السراج، وشرح الإيضاح.. توفي سنة ثمان وعشرين وخمسمائة (بغية الوعاة ٢/ ١٤٢ - ١٤٣).

(٣) حكاه عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٠/ ١٣٤.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة ... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

وهو اختيار ابن خروف»[1].

ثانيها: خبر مبتدأ محذوف وجوباً تقديره: هو زيد، ونسب هذا إلى سيبويه أيضاً[2]، وقال به جماعة منهم: أبو عمر الجرمي[3]، والمبرد[4]، وأبو إسحاق الزجاج[5]، وابن السراج[6]، والسيرافي[7]، والفارسي[8].

قال ابن مالك: «وأجاز سيبويه كون المخصوص خبر مبتدأ واجب الإضمار، والأول أَولى، بل هو عندي متعين؛ لصحته في المعنى، وسلامته من مخالفة أصل، بخلاف الوجه الثاني وهو كون المخصوص خبراً، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان إذا قيل: نعم الرجل كان زيد؛ لأن خبر المبتدأ بعد دخول كان يلزمه النصب، ولم نجد

---

(١) المصدر السابق ١٠/ ١٣٢، وانظر اختيار ابن خروف أيضاً في شرح الرضي ٥/ ٢٧٣، والمساعد ٢/ ١٣٥، ومذهب سيبويه في كتابه ٢/ ١٧٦-١٧٧، وهو مذهب الأخفش أيضاً كما في الارتشاف ٤/ ٢٠٥٤.

(٢) كذا في ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٥٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٣٤، وهو عن سيبويه أيضاً في قول ابن مالك الآتي.

(٣) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي النحوي، صاحب الكتاب المختصر في النحو، قدم بغداد وناظر بها يحيى بن زياد الفراء، وكان ممن اجتمع له مع العلم صحة المذهب وحسن الاعتقاد، توفي سنة خمس وعشرين ومائتين (تاريخ بغداد ٩/ ٣١٣-٣١٥). وانظر قوله في الارتشاف ٤/ ٢٠٥٤، والتصريح ٢/ ٨٣.

(٤) المقتضب ٢/ ١٤١-١٤٢.

(٥) معاني القرآن للزجاج ١/ ١٧٢، ت: د. عبد الجليل شلبي، ط: أولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، عالم الكتب - بيروت.

(٦) الأصول في النحو لابن السراج ١/ ١١٢، ت: د. عبد الحسين الفتلي، ط: أولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٧) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ٣/ ١٠، ت: أحمد مهدلي وعلي سيد علي، ط: أولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان.

(٨) كتاب المقتصد في شرح إيضاح الفارسي لعبد القاهر الجرجاني ١/ ٣٦٧-٣٦٩، ت: د. كاظم المرجان، ط: ١٩٨٢م، دار الرشيد - بغداد. وانظر: كتاب الإيضاح العضدي ص:٨٧.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

العرب تعدل في مثل هذا عن الرفع، فعلم أنه قبل دخول كان لم يكن خبراً وإنما كان مبتدأ»[1].

ووافق أبو حيان ابنَ مالك، وقال بعد أن ذكر اعتراضه: «ولو كان خبر مبتدأ محذوف للزم حذف الجملة رأساً - أي كاملة - في نحو: (نعم العبد)، إذ يصير التقدير: أيوب الممدوح، ولا يجوز حذف الجملة رأساً إلا إن كان في الكلام ما ينوب عنه نحو: نَعَمْ، وبَلَى، ولا، ونحوها من حروف الجواب»[2]. كقولك: أزيد في الدار أم لا؟

ثالثها: مبتدأ حذف خبره، قال ابن عصفور: وكأنه لما قال: نعم أو بئس الرجلُ، قيل له: فمن هذا الممدوح أو المذموم؟ فقال: زيدٌ، على تقدير: زيدٌ الممدوحُ، وزيدٌ المذمومُ[3].

قال ابن مالك: «أجاز ابن عصفور أن يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر، وهذا أيضاً غير صحيح؛ لأن هذا الحذف ملتزم، ولم نجد خبراً يلتزم حذفه إلا ومحله مشغول بشيء يسد مسده كخبر المبتدأ بعد (لولا)، وهذا بخلاف ذلك، فلا يصح ما ذهب إليه ابن عصفور»[4].

وقال أبو حيان: «ويدل على فساد هذا الوجه أن الاسم المختص بالمدح والذم يجوز حذفه، فإن كان خبر المبتدأ محذوفاً ثم حذف هو آل إلى حذف الجملة كلها وذلك غير جائز»[5].

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٦.

(٢) التذييل والتكميل ١٠/ ١٣٢.

(٣) شرح الجمل ١/ ٦١٨، والمقرب ١/ ٦٩.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٧.

(٥) التذييل والتكميل ١٠/ ١٣٤.

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

رابعها: أن يعرب بدلاً من الفاعل، وإليه ذهب ابن كيسان[(١)]، وأبو سعد صاحب المستوفى[(٢)]، ورُدَّ بأنه لازم، وليس البدل بلازم فإنه يصح الاستغناء عنه، ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم، أي لا يصح أن تقول: نعم زيدٌ[(٣)]، ومن جوزه جعله بدل اشتمال لأنه خاص والرجل عام، وهو إنما يظهر على جَعْل (أل) جنسية لا عهدية، وإلا كان بدل كل من كل[(٤)].

هذه أوجه إعراب المخصوص بالمدح أو الذم إذا جاء بعد الفاعل، وهو الأكثر استعمالاً؛ وذلك ليحصل التفسير بعد الإبهام، وأما إذا جاء قبله وهو قليل نحو: زيدٌ نعم الرجلُ، فإن إعراب المخصوص حينئذ مبتدأ والجملة بعده الخبر، قولاً واحداً.

قال أبو حيان: «والعموم هو الرابط؛ لأن أل للجنس.

وقال ابن السِّيد[(٥)]: الرابط هو: (هو) محذوف، فالتقدير: زيد هو نعم الرجل»[(٦)].

وهكذا فنحن في إعراب المخصوص الذي يأتي بعد الفاعل أمام:

---

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي، أخذ عن المبرد وثعلب، وقيل إنه أنحى منهما، وكان أميل إلى مذهب البصريين، من تصانيفه: المهذب في النحو، معاني القرآن، علل النحو، ما اختلف فيه البصريون والكوفيون، توفي سنة عشرين ومائة (بغية الوعاة ١/ ١٨-١٩).

(٢) كذا نسبه صاحب الارتشاف ٤/ ٢٠٥٤، وانظر مذهب ابن كيسان في شرح التصريح ٢/ ٨٣.

(٣) شرح الأشموني ٣/ ٣٧.

(٤) همع الهوامع ٥/ ٤١، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٣٧.

(٥) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي النحوي، كان عالماً بالآداب واللغات، متبحراً فيها مقدماً في معرفتها، كان حسن التعليم، جيد التلقين، ثقة حافظاً ضابطاً، من مؤلفاته: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، المثلث في اللغة، إصلاح الخلل الواقع في شرح الجمل، شرح أبيات الجمل، توفي سنة إحدى وعشرين وخمسمائة (إنباه الرواة ٢/ ١٤١-١٤٣).

(٦) حكاه أبو حيان في الارتشاف ٤/ ٢٠٥٣ - ٢٠٥٤، وانظر همع الهوامع ٥/ ٤١.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

ـ مذهب يقتصر في إعرابه على الابتداء ولا يجيز غيره، وأصحابه هم: سيبويه، وابن خروف، وابن الباذش، وانتصر له ابن مالك، وأبو حيان، و الشاطبي.

ـ ومذهب آخر يجيز إعرابه خبر مبتدأ محذوف وأصحابه هم: الجرمي، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والفارسي وغيرهم، وهو مذهب الجمهور كما قال مؤلف التصريح على التوضيح(١).

ـ والمذهب الثالث هو قول ابن عصفور وجماعة بأنه مبتدأ حذف خبره.

ـ والرابع كونه بدلاً وهو مذهب ابن كيسان، وأبو سعد صاحب المستوفى.

وبالنظر في أدلة الشاطبي كما جاءت في كتابه المقاصد نجد أنه انتصر للمذهب الأول، وأبطل كل الأوجه الأخرى بما فيها مذهب الجمهور، ولقد أحسن في استيعاب جميع الأدلة التي ساقها ابن مالك وأبو حيان، والتي تدل على أنه كان تابعاً لغيره في انتقاده لابن عصفور، كم أنه لم يكن مقنعاً في ما ذهب إليه، إذ إنه لم يتعرض لدليل غيرِه، ولم يناقشه في ما ذهب إليه، ودليل ابن عصفور هو دليل الجمهور نفسه، قال ابن هشام: «ويذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم وبئس فيقال: نعم الرجلُ أبو بكر، وبئس الرجلُ أبو لهب، وهو مبتدأ والجملة قبله خبره، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ واجب الحذف، أي: الممدوحُ أبو بكر، والمذمومُ أبو لهب»(٢).

قلت: المبتدأ والخبر في هذين المثالين كلاهما معرفة، فيصح بل هو الأَولى أن تجعل الاسم المبتدأ والخبر الصفة فتقول: أبو بكر الممدوحُ، وأبو لهب المذمومُ، فيكون الخبر هو المحذوف، وهذا ما ذهب إليه ابن عصفور، حتى إنه ذكر المثال نفسه الذي ساقه ابن هشام مع تغيير الاسم فقال: «وجاز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف تقديره:

---

(١) التصريح ٢/ ٨٣.

(٢) أوضح المسالك ٣/ ٢٨٠.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ـ ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

الممدوح زيد والمذموم زيد[1]، وعكس في شرح الجمل فقال: زيد الممدوح، وزيد المذموم»[2].

ومن هنا يتبين لنا أن ما قاله ابن عصفور صحيح، وهو موافق لمذهب الجمهور، وإليه نذهب، والله أعلم.

---

(١) المقرب ١/ ٦٩.

(٢) شرح الجمل ١/ ٦١٨.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

۞المسألة الثامنة : (جواز أن تكون الواو الجامعة مثل الفاء في تصيير الجملتين كالجملة الواحدة)

قال ابن عصفور: «إن الواو الجامعة مثل الفاء في هذا، فإن الواو قد تكون عاطفة غير جامعة، فلا يصير ما بعدها مع ما قبلها كشيء واحد، كقولك: هذان قائمان وضاحكان، فقائمان خبر هذين، وضاحكان خبر ثان معطوف عليه، وقد تكون جامعة تُصَيِّر ما بعدها مع ما قبلها كشيء واحد كقولك: هذان زيدٌ وعمرٌو، ألا ترى أن زيداً على انفراده ليس بخبر لهذين، وكذلك عمرو على انفراده ليس بخبر لهذين، وإنما الخبر زيد وعمرو معاً، فالواو صيرتهما بمنزلة خبر واحد، وإذا ثبت هذا فإن قدرت الواو في قولك: الذي يطيرُ ويغضبُ زيدٌ الذبابُ، جامعة، كأنك قلت: الذي يجتمع طيرانُه وغضبُ زيدٍ الذبابُ، صارت الجملتان بمنزلة الجملة الواحدة، فيكون الحكم مثله مع الفاء، وإن قدرتها عاطفة غير جامعة، كانت كل واحدة من الجملتين منفصلة من الأخرى فلم يجز»[1].

قال الشاطبي: «هذا التفصيل لم يقل به غيره؛ لأن الواو وإن قُصد بها الجمع لا بد أن يصلح ما بعدها لوقوعه موقع ما قبلها، وهذا لا يصح هنا للزوم خلو الصلة من ضمير كما تقدم، بخلاف الفاء، فإن ربط التسبيب فيها لا يصح معه تقدير وقوع ما بعدها موقع ما قبلها؛ لأن الثانية مسبَّبة عن الأولى، فلا يمكن أن تقدر هنالك غير مسببة، وجمع الواو لا يقتضي ترتيباً تسبيبياً، فلذلك يقدر ما بعدها في موضع ما قبلها.

وكذلك (ثم) وغيرها من حروف العطف حكم ما بعدها مع ما قبلها حكم الواو، وما ذكره ابن عصفور من تقدير الجملتين مع الواو الجامعة جملة واحدة تقدير معنوي، لا تقاس عليه أحكام اللفظ، وقد نَزَّل الجملتين ولا موضع لهما من الإعراب

---

(١) كذا هذا القول عن ابن عصفور كما حكاه الشاطبي في المقاصد الشافية ٥/ ٩١، ولم أجد أحداً من النحاة نسبه هكذا لابن عصفور، وهو مخالف لما سأنقله في التحليل والعرض عن كتابه المقرب.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

منزلة ما له موضع من الإعراب لفعل غير موجود، وهذا كله ضعيف، فالصحيح ما ذهب إليه غيره من اختصاص الموضع بالفاء»[(١)].

❖ التحليل والعرض:

الواو والفاء حرفان من حروف عطف النسق[(٢)]، وتستعملان كما يلي:

أما الواو: فلمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب خلافاً لأبي زكريا الفراء، وهشام بن معاوية الضرير[(٣)]، وأحمد بن يحيى ثعلب[(٤)] من الكوفيين، وقُطرب[(٥)] من البصريين في زعمهم أنها تفيد الترتيب، فتعطف متأخراً في الحكم على

---

(١) المقاصد الشافية ٥/ ٩١-٩٢.

(٢) النسق من كل شيء: ما كان على طريقة نظام واحد، عام في الأشياء، وقد نسَّقته تنسيقاً، ويخفف فيقال: نسَقته نسقاً، ويقال: انتسقتْ هذه الأشياء بعضها إلى بعض، أي: تنسّقت، وحروف العطف يسميها النحويون حروف النسق؛ لأن الشيء إذا عطفته على شيء صار نظاماً واحداً (تهذيب اللغة للأزهري ٤/ ٣٥٦٢)، هذا وسيبويه ١/ ٤٤١ يسمي عطف النسق: باب الشِّرْكة، وانظر التصريح على التوضيح ٢/ ١٥٣.

(٣) هو هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي أبو عبد الله، صاحب الكسائي، أخذ عنه كثيراً من النحو، وله في النحو مقالة تعزى إليه، وله فيه تصانيف عديدة منها: الحدود، والمختصر، والقياس، وغير ذلك، توفي سنة تسع ومائتين (وفيات الأعيان ٦/ ٨٥).

(٤) هو أحمد بن يحيي النحوي ابن يزيد مولى بني شيبان، فاق من تقدم من الكوفيين وأهل عصره منهم، وكان قد ناظر أصحاب الفراء وساواهم، نظر في النحو وله ثماني عشرة سنة، وصنف الكتب وله ثلاث وعشرون سنة، وكان ثقة صدوقاً حافظاً للغة عالماً بالمعاني، وكان يدرس كتب الفراء والكسائي درساً، ولم يكن يعلم مذهب البصريين، توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين (طبقات النحويين واللغويين ١٤١-١٤٩).

(٥) هو محمد بن المستنير أبو علي المعروف بقطرب النحوي اللغوي أحد العلماء بالنحو واللغة، أخذ عن سيبويه وعن جماعة من البصريين، وكان موثقاً فيما يمليه، له من الكتب: معاني القرآن، والاشتقاق، والقوافي، والنوادر، والمثلث، والأضداد وغيرها كثير، توفي سنة ست ومائتين (إنباه الرواة ٣/ ٢١٩-
=

ماجستير سلطان العطوي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

متقدم نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾(١)، ومتقدماً على متأخر نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾(٢)، ومصاحباً للمعطوف عليه في الحكم نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾(٣).

وأما الفاء: فللترتيب والتعقيب نحو قوله تعالى: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾(٤)، واستثنى الجرمي البقاع والمطر من إفادتها الترتيب واستدل بقوله(٥):

قِفَا نَبكِ مِن ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللوَى بينَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وقولهم: مطرنا مكان كذا فمكان كذا، إذا كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد.

وكثيراً ما تقتضي الفاء التسبب، وهو أن يكون المعطوف بها متسبباً عن المعطوف عليه إن كان المعطوف بها جملة نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾(٦)، ولكون الفاء فيها معنى السببية اختصت بجواز العطف على الصلة ما لا يصح كونه صلة لخلوه من

= ٢٢٠).

(١) سورة الحديد، الآية: ٢٦.

(٢) سورة الشورى، الآية: ٣.

(٣) سورة العنكبوت، الآية: ١٥. وانظر آراء هؤلاء العلماء في التصريح ٢/ ١٥٦.

(٤) سورة عبس، الآية: ٢١.

(٥) هو امرؤ القيس كما في ديوانه ص١١٠، وهو مطلع معلقته، وانظره في الإنصاف ٢/ ٦٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٣، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٧، وشرح الرضي ٦/ ١٥١، ومغني اللبيب رقم (٢٩١)، وهمع الهوامع ٥/ ٢٢٥، والتصريح ٢/ ١٥٧، وموضع الشاهد (بين الدخول فحومل) فالفاء هنا لا تدل على ترتيب لأنه سبقها (بين)، والجواب أن رواية الأصمعي هي: بين الدخول وحومل، بالواو، وقال: لا يقال: رأيتك بين زيد فعمرو (شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري ص:١٩، ت: عبد السلام هارون، ط: دار المعارف ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م. وانظر رأي الجرمي في المغني والتصريح الموضعين السابقين.

(٦) سورة القصص، الآية: ١٥.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

العائد نحو: اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك، فـ(اللذان): اسم موصول مبتدأ، وجملة (يقومان): صلته، وجملة (فيغضب زيد) معطوفة بالفاء عليها، وجاز ذلك على الرغم من خلوها من العائد؛ لأن ما في الفاء من معنى السببية أغنى عن العائد؛ لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة، فكأنك قلت: اللذان إنْ يقوما فيغضبْ زيدٌ أخواك، و(أخواك): خبر (اللذان)، ومثلُ هذا: الجملةُ التي استعملها الشاطبي: الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، وهي لابن مالك قبله[1]، كما يصح عكس ذلك، وهو أن تعطف ما يصلح أن يكون صلة على ما لا يصلح أن يكون صلة، نحو: الذي يقومُ أخواك فيغضبُ هو زيدٌ، فـ(الذي) مبتدأ، و(يقوم أخواك) صلة (الذي) على الرغم من أنها خالية من العائد، وذلك لأن جملة (فيغضب هو) المعطوفة عليها مشتملة على ضمير يعود على اسم الموصول، وهو الضمير المرفوع بيغضب[2].

وقوله: (زيد) خبر (الذي)[3].

واختصاص الفاء بهذا لا يقتصر على العطف على الصلة، بل يجوز بالخبر والصفة والحال أيضاً، فتعطف على الخبر ما لا يصلح كونه خبراً لخلوه من عائد على المبتدأ وعكسه، فالأول نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٥٤، وشرح ابن الناظم ص:٣٧٣.

(٢) وقد أبرز الضمير هنا لأن الفعل كالوصف إذا جرى على غير من هو له ورفع ضميراً وجب إبرازه، كذا قال الأزهري في شرح التصريح ٢/ ١٦٢، وتعقبه الصبان ٣/ ٩٦ فقال: قوله: (فيغضب هو زيد) يحتمل أن (هو) فاعل يغضب، فنكتة الإبراز دفع توهم كون زيد فاعلاً ليغضب، فيختل التركيب لعدم الضمير حينئذ في كل من الجملتين، لا كون الفعل جرى على غير من هو له كما قيل؛ لأنه ممنوع، بل هو جار على من هو له، ويحتمل أن الفاعل ضمير مستتر في (يغضب) و(هو) توكيد له، وهذا ظاهر كلام الدنوشري، وما قبله ظاهر كلام التصريح، ويحتمل أنه ضمير منفصل مبتدأ خبره (زيد) والجملة خبر الموصول، ويحتمل أنه ضمير فصل لا محل له من الإعراب، فالاقتصار على الأول تقصير، وفاعل (يغضب) على الأخيرين ضمير مستتر فيه يعود على الذي.

(٣) انظر أوضح المسالك ٣/ ٣٦١-٣٦٢، وشرح التصريح ٢/ ١٦٢، وشرح الأشموني ٣/ ٩٦.

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

﴿مُخْضَرَّةً﴾[1]، فجملة (فتصبح الأرض) معطوفة على جملة (أنزل) الواقعة خبر (أن)، وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم (أن)، إذ المعطوف على الخبر خبر، ولكنها لما قرنت بالفاء السببية ساغ ذلك.

وأما عكسه فنحو قوله[2]:

وإنسانُ عَيني يَحسِرُ الماءُ تارةً فَيبدُو وتاراتٍ يَجُمُّ فَيَغرَقُ

وتعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه من عائد على الموصوف وعكسه، فالأول نحو: مررت برجل يبكي فيضحك عمرو، والثاني نحو: مررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو.

وتعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالاً لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال وعكسه، فالأول نحو: عهدت زيداً يغضب فيطير الذباب، والثاني نحو: عهدته يطير الذباب فيغضب هو.

هذا وقد قال ابن هشام في المغني: «ويجب أن يُدَّعَى أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو (زيدٌ يطيرُ الذبابُ فيغضبُ)، قد أُخلصتْ لمعنى السببية ، وأُخرجت عن العطف، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط[3].

ونشير هنا إلى أن هشام بن معاوية الكوفي أجاز العطف بالواو مكان الفاء نحو: زيد قامت هند وأكرمها، و: الخيل جاء زيد وركبها، ومنعه الجمهور؛ لأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات لا في الجمل، بدليل جواز: هذان قائم وقاعد، دون: هذان

---

(١) سورة الحج، الآية: ٦٣.

(٢) هو ذو الرمة غيلان كما في ديوانه ص:٣٩١، وانظر البيت في المحتسب ١/ ١٥٠، والمقرب ١/ ٨٣، وتذكرة النحاة ص:٦٦٨، والارتشاف ٤/ ١٨٨٤، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٣، والمغني ص:٦٥١، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٢، والخزانة ٢/ ١٩٢، وإنسان العين: المثال الذي يُرَى في السواد، ويحسر: يغور، ويجم: يكثر، والشاهد فيه: خلو جملة الخبر (يحسر الماء) من ضمير يعود على المبتدأ، والذي سوغ ذلك العطف عليها بجملة (فيبدو) المشتملة على ضمير مستتر يعود على المبتدأ.

(٣) مغني اللبيب ص:٥٥٥، وحكاه عنه في شرح التصريح ٢/ ١٦٤.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ـ ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

يقوم ويقعد[1].

وأجازه الرضي إذا كان هناك تعلق معنوي بين مضموني الجملة، فتقول: الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيدٌ، والذي تزول الجبال ولا يزول أنا، والذي تقوم القيامة ولا ينتبه أنت؛ لأن الاقتران معلوم من قرينة الحال[2].

وبالعودة إلى مناقشة الشاطبي لهذه المسألة نجد الآتي:

أولاً: أنه نسب إلى ابن عصفور القول بأن حكم الواو الجامعة مثل حكم الفاء السببية في جواز كون ما بعدها مع ما قبلها كشيء واحد، وبالتالي يجوز عطف ما ليس بصلة على الصلة، ومالا يصح أن يكون خبراً على ما يصح وهكذا.. وهذا تقويل لابن عصفور لما لم يقله، ودليلي على ذلك:

أ - أني لم أجد أحداً - على الرغم من كثرة التتبع - ممن سبق الشاطبي أو جاء بعده نسب هذا القول لابن عصفور.

ب - أن كلام ابن عصفور نفسه يناقض ما قاله الشاطبي، فقد نص ابن عصفور وهو يتحدث عن اشتراط اشتمال جملة الخبر على رابط يربطها بالمبتدأ، فذكر من جملة ما ذكر: أن يقترن بالجملة جملة أخرى متضمنة لضمير عائد على المبتدأ معطوفة عليها بالفاء نحو قوله:

وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو .....

وأكد ذلك شارح كلام ابن عصفور بقوله: فاكتفى منهما بضمير واحد كما يُكتفى في الشرط والجزاء، ولذلك اشترطنا الفاء دون غيرها من حروف العطف إذ كانت مختصة بالسببية[3].

---

(١) انظر شرح المقرب ١/ ٣١٩، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٥، والمغني ص:٦٥١، والهمع ٢/ ٢٠.

(٢) شرح الكافية ٣/ ٧٤.

(٣) انظر المقرب ١/ ٨٣، وشرحه لابن النحاس الحلبي ١/ ٣١٩.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤
Ali Fattani

ثانياً: حكى الشاطبي كلام ابن عصفور حول مجيء الواو جامعة وغير جامعة، ثم أدخل معه قوله: وإذا ثبت هذا، فإن قدرتَ الواوَ في قولك: (الذي يطير ويغضب زيد الذباب) جامعة، كأنك قلت: الذي يجتمع طيرانه وغضب زيد الذباب، صارت الجملتان بمنزلة الجملة الواحدة، فيكون الحكم مثله مع الفاء، وإن قدرتها غير جامعة كانت كل واحدة من الجملتين منفصلة من الأخرى فلم يجز، وهذا التفصيل لم يقل به غيره.. انتهى[1].

وكلام الشاطبي هذا يوهم أن قائله هو ابن عصفور، وليس كذلك، وإنما هو استنتاج توصل إليه الشاطبي والله أعلم.

كما أن الشاطبي لم يكن مصيباً في تقسيم الواو في كونها جامعة وغير جامعة، والصحيح الذي تحدث عنه ابن عصفور هو أن الواو تكون جامعة في الموضعين والاختلاف إنما يكون في كون إحداهما جامعة مُشَرِّكة، نحو: قام زيد وعمرو؛ لأنك لوقلت: قام زيد وقام عمرو لساغ، وجامعة غير مشَرِّكة، نحو: هذان زيد وعمرو؛ لأنك لو قلت: هذان زيد، وهذان عمرو لم يجز[2].

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن كلام ابن عصفور عن الواو الجامعة إنما خصَّه بعطف المفرد على المفرد، فلا يشمل عطف الجمل كما هو في مسألتنا، ويظهر أن الشاطبي لم ينتبه إلى هذا، وانتبه غيره كما تقدم عند ابن النحاس وابن هشام وغيرهما.

وأخيراً فإنه لا خلاف في الحقيقة بين ابن عصفور والشاطبي، وإنما الخلاف بين الشاطبي وهشام من الكوفيين كما تقدم، والله أعلم.

---

(١) المقاصد الشافية ٥/ ٩١.

(٢) انظر شرح الجمل ١/ ٢٦٤.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

۞ المسألة التاسعة : (منع العُلْقَةِ[1] في باب البدل)

حكى ابن عصفور الخلاف في جريان البدل في هذا الباب مجرى النعت، وارتضى القول بالمنع محتجاً بأن البدل على تقدير تكرار العامل، فصار مثل تكراره نصاً[2].

قال الشاطبي: «هذا فيه نظر، فإن تقدير تكرار العامل ليس في البدل كاللفظ به، وإنما هو تقدير معنوي، ويستوي معه في ذلك العطف؛ إذ هو أيضاً على تقدير تكرار العامل، ألا ترى أنك تقول: يا عبدَ الله وزيدُ، كما تقول: يا عبدَ الله زيدُ، ومع ذلك لم يمتنع أن تقول: أزيداً رأيت عمراً وأَخاه؟ فكذلك لا يمتنع أن تَقول: أزيداً رأيت عمراً أخاه؟ وأيضاً لو كان البدل على تقدير تكرير العامل حقيقة لم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة، وذلك باطل بالاتفاق، وإذا كان كذلك جرى في الحكم مجرى المعطوف، وهو ظاهر إطلاق الناظم، ولا حجة في اختياره لغير ذلك في التسهيل؛ فإنه قد نصب نفسه منصب المجتهدين في العربية، وقد تختلف أقوال المجتهدين كثيراً في المسألة الواحدة بحسب الأوقات والأنظار»[3].

---

(١) العلقة في اللغة: كل ما يُتَبَلَّغُ به من العيش (الصحاح (علق) ٤/ ١٥٢٩)، وكأن ابن مالك حينما قال في الألفية:

وعُلْقَةٌ حاصِلةٌ بتابعِ كعُلْقةٍ بنفسِ الاسمِ الواقعِ

أراد منه: ما يتوصل به إلى الارتباط بين العامل وبين الاسم الظاهر في باب الاشتغال، وقد استعمل لفظ (علقة) أبو سعيد السيرافي في شرح الكتاب ٣/ ٤١٦ باب (أَمْ) المنقطعة، قبل صاحب الألفية، وانظر تعليلاً آخر لمعناها في المقاصد الشافية ٣/ ١١٧ - ١١٨.

(٢) كذا حكاه الشاطبي ٣/ ١٢٠ عن ابن عصفور، وانظر شرح الجمل ١/ ٣٦٩.

(٣) المقاصد الشافية ٣/ ١٢٠-١٢١.

ماجستير سلطان العطوي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤
Ali Fattani

❖ **التحليل والعرض:**

هذه المسألة تتعلق بباب الاشتغال، والاشتغال في النحو هو: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف، أو ما جرى مجراه، يعمل في ضميره، أو في سببيّه (ملابسه)، فالمشتغل بالضمير نحو: (زيداً ضربته)، و(زيداً مررت به)، والمشتغل بالسببي هو:

- الاسم المضاف إلى ضمير الاسم الأول مباشرة نحو: (زيداً ضربت غلامَه)، أو المضاف بواسطة نحو: (زيداً ضربت غلامَ أخيه) أو مضاف إلى صلته نحو: (زيداً ضربت الذي أهانه).

- الصفة المشتملة على ضمير الاسم السابق نحو: (زيداً ضربت رجلاً يحبه).

- عطف النسق بالواو نحو: (زيداً ضربت عمراً وأخاه).

- عطف البيان نحو: (زيداً ضربت عمراً أباه).

والذي جرى مجرى الفعل المتصرف هو الوصف العامل: كاسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة، بشرط أن تكون عاملة، نحو (زيداً أنا ضاربُه)، و(الدرهمَ أنت معطاه)، و(العسلَ أنت شرَّابُه)، فخرج اسم الفعل ولو كان يعمل عمل الفعل لكونه ليس وصفاً، وكذا خرج الوصف الذي لا يعمل كاسم الفاعل الذي يدل على الماضي أو كان محلى بأل.

وخرج بالفعل المتصرف غير المتصرف مثل نِعْمَ وبئس وأفعال التعجب.

واختلف في ناصب الاسم المشغول عنه: فقد ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الواقع على ضميره، وذهب البصريون إلى أنه بفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور بعده، من لفظه إذا أمكن نحو: (زيداً ضربته) فإنك تقول في تأويله: ضربت زيداً ضربته، أو معناه نحو: (زيداً مررت به) تقول في تأويله: جاوزت زيداً مررت به[1].

---

(١) انظر في مسألة ناصب الاسم المشغول عنه: الإنصاف ١/ ٨٢، وشرح الرضي ١/ ٤٣٤، وهمع الهوامع

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

واختلف في حكم نصب الاسم السابق المشتغَل عنه إلى:

١- **وجوب النصب**: إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات التحضيض نحو: (هلا زيداً أكرمته)، وأدوات الاستفهام غير الهمزة لأنها لا تختص بالأفعال، نحو: (هل زيداً رأيته)، وأدوات الشرط نحو: (حيثما زيداً لقيته فأكرمه)، ومنه قوله[1]:

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِساً أهلكتُهُ فإذا هَلكتُ فعند ذلكِ فاجْزَعِي

٢- **وجوب الرفع**: إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد (إذا) الفجائية نحو: (خرجت فإذا زيدٌ يضربُه عمرٌو) لأن (إذا) هذه لا يقع الفعل بعدها لا ظاهراً ولا مضمراً، وكذلك إذا وقع بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كالأدوات التي لها الصدارة مثل الشرط والاستفهام وما النافية نحو: (زيدٌ إنْ لقيته فأكرمه) و(زيدٌ هل تضربه)؟ و(زيدٌ ما لقيتُه).

٣- **جواز النصب والرفع**: وهو ما كان غير الحُكمين السابقين، فيشمل الاسم المشتغل عنه الذي بعده فعل دال على طلب كالأمر نحو: (الحيوان ارحَمْهُ)، والنهي نحو: (الطيور لا تعذبها)، والدعاء نحو: (الشهيد رحمه الله)، كما يشمل الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام نحو: (أزيداً ضربته)؟، والاسم الواقع بعد عاطف تقدمته جملة فعلية ولم يُفصَل بين العاطف والاسم نحو: (قام زيدٌ وعمراً أكرمته)، وفي كل هذه الأمثلة يترجح النصب على الرفع.

= ٥/ ١٥٨، والتصريح ١/ ٤٥٩.

(١) هو النمر بن تولب ﷺ كما في ديوانه ص:٧٢، وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٣٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٤٨، وشرح الرضي ١/ ٤٦٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ٥٥، والخزانة ١/ ٣١٤. والشاعر يطلب من زوجته ألا تقلق على إنفاقه نفيس ماله، والشاهد فيه (إن منفساً أهلكته) حيث نصب (منفساً) على الاشتغال بعد إن الشرطية التي لا يليها إلا الفعل، وقد روي مرفوعاً على تقدير (إن هلك منفس)، فيكون إعرابه فاعلاً لا مبتدأ.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

ويستوي الرفع والنصب إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف متصل تقدمته جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو: (زيدٌ قام وعمرٌو أكرمته).

ويترجح الرفع في كل اسم لم يكن مما تقدم نحو: (زيدٌ ضربته)، يجوز رفع زيد على الابتداء، ونصبه بفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور بعده، ورُجِّح الوجه الأول لأنه لا يحتاج إلى تقدير، ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[1].

وبالعودة إلى أصل المسألة، نجد أنها تدور حول كون الملابسة بالتابع الأجنبي كالملابسة بالسببي، فيُنَزَّل (زيداً ضربتُ رجلاً يحبه) منزلة (زيداً ضربتُ غلامه)، وأن ابن عصفور اشترط أن يكون هذا التابع هو: الوصف، أو عطف البيان، أو عطف النسق بالواو.

وبهذا خرج التوكيد؛ لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكَّد أبداً، ولا يصح عوده على الاسم السابق[2].

كما خرجت بقية حروف العطف لأنها ليست في معنى الجمع.

وخرج البدل أيضاً كما ورد في نص المسألة، لكن الشاطبي خالف ابن عصفور في رأيه كما تقدم.

فأما ابن عصفور: فإنه قال في تعليل منع العُلْقة بالبدل: لأنه على تقدير تكرير العامل، فإذا قلت: (زيداً ضربت عمراً أخاه)، وجعلت الأخ بدلاً، فكأنك قلت: زيدٌ ضربتُ رجلاً ضربتُ أخاه، فتخلو الجملة التي هي في موضع الخبر من ضمير يعود على المبتدأ[3]، يعني أن الضمير الذي هو سبب العُلْقة أصبح يعود على المبدَل منه لا على الاسم المشغول عنه، وبذلك تبطل المسألة.

---

(١) سورة الرعد، الآية: ٢٣.

(٢) انظر شرح التصريح ١/ ٤٥٩.

(٣) شرح الجمل ١/ ٣٦٩.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

ووافق ناظرُ الجيش[1] ابنَ عصفور على عدم الملابسة بالبدل، لكنه اعترض على تعليله له فقال: «وفي هذا التعليل الذي ذكره نظر؛ لأن مقتضاه منع صحة كون الاسم مبتدأ، ولا يلزم من ذلك منع النصب بفعل مقدر على أنه من باب الاشتغال، والأَولى أن يعلل منع الملابسة بالبدل بشيء، وهو أن شرط الاسم الذي يشغل العامل عن الاسم السابق ضميراً كان أو سبباً أن يكون معمولاً للعامل الذي شغل بأحدهما؛ ليكون الكلام جملة واحدة، وإذا كان البدل على نية تكرار العامل يصير كأنه من جملة أخرى، ومتى قدر أنه من جملة أخرى وكل جملة مستقلة بنفسها، فلا تدخل الجملة الثانية في الأولى، فلا يحصل الربط، ويلزم انتفاء السببية حينئذ»[2].

وقال ابن هشام: (زيداً ضربت عمراً أخاه) إن قدرت الأخ بدلاً بطلت المسألة رفعت أو نصبت، إلا إذا قلنا: عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان[3].

وذكر ابن عقيل الشاهد نفسه وقال: فإن جعلت (أخاه) بدلاً امتنع لخلو جملة الخبر من الرابط؛ لكون البدل على نية تكرار العامل، وهذا نفس ما قاله ابن عصفور[4].

---

(١) هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم القاضي محب الدين ناظر الجيوش بالديار المصرية، الحلبي الأصل المصري المولد والدار، إمام كبير عالم بالعربية وغيرها، قرأ على الصائغ السبع، وعمّر زماناً، توفي سنة ثمان وسبعمائة بالقاهرة (غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٢/ ٢٨٤).

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤/ ١٧٠٠.

(٣) أوضح المسالك ٢/ ١٧٣.

(٤) المساعد ١/ ٤١٠.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

وبالعودة إلى مناقشة الشاطبي فإننا نجد الآتي:

١- أنه قدم قول ابن مالك الذي يتضمن الإطلاق في الألفية على قوله الذي يتضمن التقييد في التسهيل[١]، وهذا مخالف للأصول.

٢- احتج على صحة العُلْقة بالبدل بكونه من التوابع التي أطلق ابن مالك القول في صحتها، ولم يقبل بتقييده الذي جاء في التسهيل كما قال، والشاطبي نفسه يخرج على هذا الإطلاق عند ما يقول بعدم صحة العلقة بالتأكيد[٢].

٣- نقل عن ابن عصفور الخلاف في جريان البدل في هذا الباب مجرى النعت، ثم قال عنه: إنه ارتضى القول بالمنع، قلت: ابن عصفور لم يحك خلافاً هنا، وإنما قال بالمنع قولاً واحداً[٣].

٤- على الرغم من أن الشاطبي قد علل صحة العلقة بعدة أمور إلا أنه خالف أكثر من سبقه، وأول ما نجد ذلك عند سيبويه، فإنه لم يذكر في هذا الباب إلا النعت والعطف بالواو[٤].

٥- وعلى الرغم من أن تعليل الشاطبي تعليل مقبول، وبه قال بعض العلماء[٥]، إلا أنه يبقى في حدود صحة الوجهين كما قال ابن هشام، وبه نقول.

---

(١) حيث نص في شرح التسهيل ٢/ ١٤٦ على أن الملابسة لا تكون إلا بالنعت والعطف بالواو.

(٢) انظر المقاصد ٣/ ١٢٠.

(٣) انظر المقاصد الموضع السابق، وشرح الجمل ١/ ٣٦٩.

(٤) انظر الكتاب ١/ ١٠٧.

(٥) نقل الصبان في حاشيته على الأشموني ٢/ ٨٥-٨٦ بأن البدل على نية تكرار العامل هو قول الأخفش، والرماني، والفارسي وأكثر المتأخرين، وعزا القول بأن عامله العامل في متبوعه إلى سيبويه، والمبرد، والسيرافي، والزمخشري، وابن الحاجب.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

وأخيراً نقول: وإن كان تعقب الشاطبي لابن عصفور مقبولاً، لكنه وقع في عدة إشكالات منها: أنه اختار القول المتقدم لابن مالك وترك قوله الذي اعتمده في كتابه الأخير، كما أنه لم يأخذ بجميع قول ابن مالك المتقدم إذ استثنى منه التوكيد، وعاب على ابن مالك الاجتهاد في اختيار رأيه، في حين أباح لنفسه أن يجتهد ويختار رأياً مخالفاً ليس لابن مالك، ولا لابن عصفور، بل لسيبويه نفسه، هذا بالإضافة إلى أنه نسب إلى ابن عصفور مالم يقله، والله أعلم.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

۞ المسألة العاشرة : (انصراف (مَثنى و ثُلاث) إذا سمي به)

ارتضى ابن عصفور مذهب الفارسي وهو «أن (مثنى وثلاث) ونحوه إذا سمي به انصرف؛ لأنه إذا كان معرفة، فليس فيه إلا التعريف خاصة، إذ ليس معدولاً في حال التسمية؛ لأنه لم يعدل إلا عن اسم العدد، وذلك المعنى قد ذهب بالتسمية، ولا يشبه حاله حين كان معدولاً؛ لأنه الآن معرفة، وكان في حين عدله نكرة، فإذا نكر أشبه أصله، فامتنع صرفه»(١).

قال الشاطبي: «قد رد الناس هذا المذهب، ولعله رجع عنه، ومذهبه في الإيضاح مذهب الجمهور، وهو نصه في التذكرة، إذ قال حين نقل كلام أبي العباس(٢) في (مثنى وثلاث ورباع): إذا سمي بشيء من ذلك، فالقياس الانصراف، وذلك أن الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم، والعدل قائم في الحالين جميعاً، ثم جعل قياس غيرها من العدول قياسها.

وأما ابن عصفور فارتضى مذهب الفارسي، ومرتضاه عند غيره غير مرتضَى؛ لأن شَبَه الأصل من العدل حاصل، والعلمية محققة، فسبب المنع موجود، فالوجه امتناع الصرف.

وأيضاً هو مذهب لا نظير له؛ إذ لا يوجد ما ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في

---

(١) المقاصد الشافية ٥/ ٥٩٩-٦٠٠، وانظر رأي ابن عصفور أيضاً في التصريح على التوضيح ٢/ ٣٢٩، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٢٤١، وأما مذهب الفارسي فانظره في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٤٩٧.

(٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المبرد، كان من العلم، وغزارة الأدب، وكثرة الحفظ، وفصاحة اللسان، وبراعة البيان.. على ماليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه، كان وهو حديث السن يتصدر حلقة أبي عثمان المازني يقرأ عليه كتاب سيبويه، وكُتب المبرد مشهورة، توفي سنة ست وثمانين ومائتين (طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ١٠١-١١٠).

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

النكرة، وإنما المعروف العكس»[1].

❖ التحليل والعرض:

(مثنى وثلاث) من ألفاظ العدد المعدولة الممنوعة من الصرف، وهما على وزن مفعل وفعال، وقد اختلف أهل اللغة في الأعداد التي يشملها هذان الوزنان، فاقتصر سيبويه[2] على ذكر الأعداد من واحد إلى أربعة[3]. وقال الأزهري[4]: وخماس ومخمس كما يقال ثناء ومثنى ورباع ومربع[5]، وقال الجوهري[6]: وعُشار بالضم معدول من عشرة، تقول: جاء القوم عُشار عُشار، أي عشرة عشرة[7]. وقال ابن مالك[8]: وأجاز

---

(١) المقاصد الشافية الموضع السابق.

(٢) هو عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر وأبو الحسن، قدم البصرة من فارس، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، وعن يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر، وأخذ اللغة عن أبي الخطاب الأخفش، وسمع الحديث، ألف الكتاب في النحو، وجميع الناس عليه عيال، توفي بفارس سنة ثمانين ومائة (إنباه الرواة ٢/ ٣٤٦-٣٥٣).

(٣) الكتاب ٣/ ٢٢٥.

(٤) هو محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي الشافعي أبو منصور، ورد بغداد، وكان رأساً في اللغة، أخذ عن الهروي صاحب الغريبين، وكان عارفاً بالحديث عالي الإسناد، من كتبه غير التهذيب: تفسير ألفاظ مختصر المزني، التقريب في التفسير، شرح شعر أبي تمام، توفي سنة سبعين وثلاثمائة (بغية الوعاة ١/ ١٩-٢٠).

(٥) تهذيب اللغة ١/ ١١٠٢، ت: د. رياض زكي قاسم، ط: أولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، دار المعرفة - بيروت.

(٦) هو إسماعيل بن حماد أبو نصر الفارابي، كان من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلماً، وكان إماماً في اللغة والأدب، وخَطُّه يضرب به المثل، دخل العراق وقرأ العربية على أبي علي الفارسي والسيرافي، وصنف كتاباً في العروض، ومقدمة في النحو، والصحاح، مات في حدود الأربعمائة (بغية الوعاة ١/ ٤٤٦-٤٤٧).

(٧) الصحاح ٢/ ٧٤٧.

(٨) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي نزيل =

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة ... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

الكوفيون والزجاج[1] أن يقال قياساً: خُماس، وسُداس ومسدس، وسباع ومسبع، وثمان ومثمن، وتساع ومتسع[2]. أقول: ولذلك قال ابن هشام[3]: من الواحد إلى الأربعة باتفاق، وفي الباقي على الأصح[4].

ومعنى العدل في الأعداد: هو تحويلها من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي؛ وذلك لسبب التخفيف أو المبالغة.

قال سيبويه[5]: وسألته - يعني الخليل - عن (أُحاد) و(ثُناء) فقال: هما بمنزلة أُخَر، إنما حده واحداً واحداً، واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه، وقال لي: قال أبو عمرو[6]: (أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع) صفة، كأنك قلت: أولي

= دمشق، إمام النحاة، وحافظ اللغة، صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وأربى على المتقدمين، وكان إماماً في القراءات وعللها، وكان في النحو والتصريف بحراً لا يجارى، وهو صاحب الألفية، والكافية، والخلاصة وغيرها كثير، توفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة (الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٩).

(١) هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج النحوي، كان من أهل الفضل والدين حسن الاعتقاد، لزم المبرد وعنه أخذ العلم، وكان أبو علي الفارسي من تلامذته، له من المصنفات: معاني القرآن، والاشتقاق، وفعلت وأفعلت، وما ينصرف وما لا ينصرف، وغير ذلك، توفي سنة إحدى عشرة وثلاث مائة (إنباه الرواة ١/ ١٩٤-٢٠٠).

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٤٨.

(٣) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين أبو محمد النحوي، أتقن العربية ففاق الأقران بل الشيوخ، انفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، قال عنه ابن خلدون: مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه، ومن تصانيفه: المغني، وأوضح المسالك، وشذور الذهب، وقطر الندى وغيرها كثير، توفي سنة إحدى وستين وسبع مائة (الدرر الكامنة ٢/ ٣٠٨-٣١٠).

(٤) أوضح المسالك ٤/ ١٢٢.

(٥) الكتاب ٣/ ٢٢٥.

(٦) هو زبان - على الأصح وقيل: اسمه كنيته - ابن عمار بن عبد الله بن الحصين التميمي ثم المازني الإمام المقرئ النحوي البصري، قرأ على مجاهد وسعيد بن جبير وعطاء وعكرمة، وابن كثير، وأخذ عنه أبو =

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

أجنحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وتصديقُ قولِ أبي عمرو قولُ ساعدة بن جؤية[1]:

ولكـــنما أهـــلي بـــوادٍ أنيـــسُه ذِئـابٌ تَبَغَّـى النـاسَ مَثْنَـى ومَوحَـدُ

واختلف العلماء في سبب منع هذه الألفاظ من الصرف على أربعة مذاهب[2]:

أحدها: العدل والوصف، وهو مذهب سيبويه والخليل وأبي عمرو، وقد تقدم.

الثاني: مذهب الفراء[3] وهو العدل والتعريف بنية الألف واللام، ولذلك يمتنع إضافتها عنده لتقدير الألف واللام، وامتنع ظهور الألف واللام عنده لأنها في نية الإضافة[4].

الثالث: مذهب أبي إسحاق، وهو عدلها عن عدد مكرر، وعدلها عن التأنيث[5].

الرابع: نقله الأخفش[6] عن بعضهم، أن العلة المانعة من الصرف هي تكرار

= عبيدة والأصمعي وشبابة وكثيرون، كان أعلم الناس بالقرآن والعربية وأيام العرب والشعر، توفي سنة أربع وخمسين ومائة (معرفة القراء الكبار ١/ ١٠٠-١٠٥).

(١) ديوان الهذليين ١/ ٢٣٧، ط: دار الكتب ١٣٨٥هـ ١٩٦٥م، الدار القومية - القاهرة. وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٢٢٦، والمقتضب ٣/ ٣٨١، ومعاني الأخفش ١/ ٢٤٤-٢٤٥، ومعاني الزجاج ٢/ ١٠، والمخصص ١٧/ ١٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٢، ومغني اللبيب رقم (١١١٣)، وموضع الشاهد فيه ترك صرف (مثنى وموحد) لأنهما صفة معدولة عن اثنين اثنين وواحد واحد.

(٢) انظرها في إعراب النحاس ١/ ٣٩٣، والبحر المحيط ٣/ ١٥١، والدر المصون ٣/ ٥٦٣.

(٣) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي الفراء، كان أبرع الكوفيين في علمهم، قال ثعلب: لولا الفراء ما كانت عربية؛ لأنه حصنها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية؛ لأنها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد، وكُتُب الفراء لا يوازى بها كتاب، توفي سنة سبع ومائتين (طبقات النحويين واللغويين ١٣١-١٣٣).

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٤، ط: ثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، عالم الكتب - بيروت.

(٥) معاني القرآن للزجاج ٢/ ٥، ت: د. عبد الجليل شلبي، ط: أولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، عالم الكتب - بيروت.

(٦) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط مولى بني مجاشع، أخذ النحو عن سيبويه وكان أكبر =

ماجستير سلطان العطوي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠ ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

العدل فيه؛ لأنه عدل عن لفظ اثنين وعن معناه(١).

وجمهور النحاة على منع صرف هذه الألفاظ، ونقل الفراء عن بعض العرب أنه صرفها فقال: ادخلوا ثُلاثَ ثُلاثَ، وثُلاثاً ثلاثاً، لكن المنع عنده أولى(٢).

ولم تستعمل العرب هذه الأعداد المعدولة إلا نكرات، لذا كان إعرابها:

ـ إما أخباراً كقول النبي ﷺ: «صلاةُ الليلِ مَثْنَى مَثْنَى»(٣)، وإنما كرر (مثنى) هنا لقصد التوكيد لا لإفادة التكرير كما قال ابن هشام(٤).

- وإما نعوتاً نحو قوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾(٥).

- وإما أحوالاً نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾(٦)

ـ وقد جاءت فاعلة ومجرورة، وذلك قليل، ولم يسمع تعريفها بأل، وقلّ إضافتها(٧)، لكن قال صاحب الكشاف(٨): وهي نكرات يعرّفن بلام التعريف، يقال:

= منه، وكان معلماً لولد الكسائي، وكان أعلم الناس في الكلام وأحذقهم بالجدل، وله من الكتب: الأوسط في النحو، وتفسير معاني القرآن، والاشتقاق، والمسائل الكبير، ومعاني الشعر، توفي سنة إحدى عشرة ومائتين بعد الفراء (إنباه الرواة ٢/ ٣٦-٤١).

(١) معاني الأخفش ١/ ٢٤٤- ٢٤٥، ت: د. هدى محمود قراعة، ط: أولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، مكتبة الخانجي - القاهرة.

(٢) معاني الفراء ١/ ٢٥٤-٢٥٥. وعنه الأشموني ٣/ ٢٤١.

(٣) متفق عليه من حديث عبد الله بن عمر { ، أخرجه البخاري في كتاب الوتر، باب ما جاء في الوتر (٩٩٣). ومسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل مثنى مثنى (٧٤٩).

(٤) أوضح المسالك ٤/ ١٢٢.

(٥) سورة فاطر، آية: ١.

(٦) سورة النساء، آية - ٣.

(٧) همع الهوامع ١/ ٩٤. وانظر الدر المصون ٣/ ٥٦٤ - ٥٦٥.

(٨) هو محمود بن عمر الزمخشري أبو القاسم، جاور بمكة فتلقب بجار الله، كان واسع العلم، كثير الفضل، =

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

فلان ينكح المثنى والثُلاث والرُباع[1]. فتعقبه أبو حيان[2] بقوله: وهذا لم يذهب إليه أحد، بل لم يستعمل في لسان العرب إلا نكرات[3].

ومن أحكام هذه الألفاظ المعدولة: ألا تؤنث بالتاء، لا تقول: (مَثْناة) ولا (ثُلاثة) ولا رُباعة، بل تجري بغير تاء على المذكر والمؤنث[4].

ومنها جواز تكرير اللفظ المعدول، فيكون التالي توكيداً لفظياً للأول، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا عند الاستشهاد بالحديث الشريف.

بقي مسألة انصراف أو عدمه إذا استعملت هذه الأعداد المعدولة أسماء، وقد اختلف النحاة فيها على مذهبين:

أحدهما: الصرف، وبه قال الأخفش[5]، وأبو علي[1]، وابن بَرهان[2]، وابن بابشاذ[3]، وحجتهم في ذلك أن العدل يزول معناه في التسمية، فيصرف (ثُناء) وأخواته إذا سمي بشيء منها مذكراً[4].

= غاية في الذكاء وجودة القريحة، متفنناً في كل علم، معتزلياً قوياً في مذهبه، وكتبه مشهورة منها: الكشاف في التفسير، والفائق في غريب الحديث، والمفصل في النحو، والمستقصى في الأمثال، توفي سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة (بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩-٢٨٠).

(١) الكشاف ١/ ٢٤٤.

(٢) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الشيخ الإمام الحافظ العلامة فريد العصر وشيخ الزمان وإمام النحاة أثير الدين أبو حيان الغرناطي، وهو الذي جسّر الناس على مصنفات ابن مالك، والتزم أن لا يُقرئ أحداً إلا إن كان في سيبويه أو التسهيل لابن مالك أو في تصانيفه. له من الكتب الكثير منها: البحر المحيط، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، والتذكرة، وارتشاف الضرب من لسان العرب، توفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة (الوافي بالوفيات (٥/ ٢٦٧-٢٨١).

(٣) البحر المحيط ٣/ ١٥١، ط: ثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، دار الفكر - بيروت.

(٤) البحر المحيط ٣/ ١٥٢، والدر المصون ٣/ ٥٦٥.

(٥) معاني القرآن له ١/ ٢٤٤-٢٤٥، وحكاه عنه النحاس في الإعراب ١/ ٣٩٣.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

والصرف هنا منسوب أيضاً إلى أبي العباس المبرد(٥)، وأيضاً هو قول ابن يعيش، فإنه قال في شرح المفصل: فإن سمي رجل بمثنى وثلاث ورباع ونظائرها انصرف في المعرفة، فتقول فيه: هذا مثنىً وثلاثٌ بالتنوين؛ لأن الصفة بالتسمية زالت، وزال العدل أيضاً؛ لزوال معنى العدد بالتسمية، وحدث فيه سبب آخر غيرهما وهو التعريف، فانصرف لبقائه على سبب واحد، فإن نَكَّرْتَه بعد التسمية لم ينصرف على قياس قول سيبويه؛ لأنه أشبه حاله قبل النقل، وينصرف على قياس قول أبي الحسن لخلوّه من سبب البتة(٦).

والقول بالانصراف هو ما ذهب إليه ابن عصفور كما أفاد الشاطبي.

والمذهب الثاني: وهو مذهب الجمهور وعليه سيبويه(٧)، حيث قالوا: إن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية(٨)، كما أن لفظ العدل باق، فلا أثر لزوال معناه، كما لا أثر لزوال معنى الجمعية من (مساجد) علماً(٩). يعني إذا سمي إنسان بـ(مثنى) أو

---

(١) لأبي علي روايتان تقدمتا من كلام الشاطبي في مستهل هذه المسألة.

(٢) هو عبد الواحد بن علي بن بَرهان أبو القاسم العكبري النحوي، كان من العلماء القائمين بعلوم كثيرة منها النحو واللغة، ومعرفة النسب، والحفظ لأيام العرب، وأخبار المتقدمين، وله أنس شديد بعلم الحديث، توفي سنة ست وخمسين وأربعمائة (إنباه الرواة ٢/ ٢١٣-٢١٤).

(٣) هو طاهر بن أحمد بن باب شاذ المصري الجوهري أبو الحسن، إمام عصره في علم النحو، ولي إصلاح ما يصدر من ديوان الإنشاء بمصر، فكان لا يخرج كتاب حتى يعرض عليه، من كتبه: المقدمة في النحو، وشرح جمل الزجاجي، وشرح أصول ابن السراج، توفي سنة تسع وستين وأربع مائة (الأعلام ٣/ ٢٢٠).

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٧، والتصريح ٢/ ٣٢٩.

(٥) التصريح ٢/ ٣٢٩.

(٦) شرح المفصل ١/ ٦٢-٦٣.

(٧) الكتاب ٣/ ١٢٤ - ١٢٥.

(٨) أوضح المسالك ٤/ ١٢٤.

(٩) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٨.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

(ثلاث) ونحوهما مما كان في أصله وصفاً معدولاً، فإنه يبقى على حاله من المنع من الصرف؛ لأنه أيضاً هنا يجمع بين علتين هما العلمية والعدل؛ والعلمية محققة، والعدل إن زال معناه بقي لفظه كما قال ابن مالك قبل قليل؛ لأنه إذا زالت حقيقة العدل، فإن شبه العدل قائم وهوكافٍ، وحجة أخرى لهذا المذهب أشار إليها الشاطبي هي أنه لا يوجد ما ينصرف في المعرفة، ولا ينصرف في النكرة، وإنما المعروف العكس[1].

وبالنظر في شرح الشاطبي لهذه المسألة نجد أنه قد أحسن في عرضها، واستشهد لما ورد فيها بشواهد شعرية وأخرى قرآنية، وفصّل في ذكر ألفاظ العدد المعدولة التي اقتصر عليها ابن مالك، وأجاد في تفسير معنى العدل، وفصَّل في حجة الجمهور، وفعل ذلك كله خلافاً لمنهجه في المسألة السابقة، لكنه لم يصب أيضاً في النواحي الآتية:

١- اكتفى بنسبة مذهب الصرف إلى الفارسي وباتباع ابن عصفور له، بينما هو في الحقيقة - وكما ذكرت - ينسب إلى غيرهما مثل أبي الحسن الأخفش، وأبي العباس المبرد، وابن برهان، وابن بابشاذ، وابن يعيش.

٢- لم يتحدث عن سبب منع الأعداد المعدولة عن الصرف غير الصفة والعدل، بينما نقلتُ أربعة أقوال في ذلك.

٣- لم يشر إلى أوجه إعراب هذه الأعداد لا في الكثرة ولا في القلة، كما لم يذكر بعض الأحكام المتعلقة بها كعدم دخول أل التعريف عليها، وعدم لحوق تاء التأنيث بها.

وأخيراً فإننا نرجح مذهب الجمهور بعدم صرف هذه الأعداد المعدولة إذا سمي بها، لأن أكثر العلماء عليها، ولأن حجة أصحابها قوية وقد تقدمت، وأُبَسِّط أنا هذه الحجة بهذين المثلين: (جاء القوم مثنى)، و(جاء مثنى) اسم رجل، فلفظ (مثنى) واحد

---

(١) المقاصد الشافية ٥/ ٦٠٠، وانظر شرح الكافية ٣/ ١٤٩٦.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

من حيث الوزن والعدل اللفظي، فلماذا أمنعه من الصرف في الأول وأصرفه في الثاني؟ صحيح أن الأول وصف، والثاني علم، لكنهما علتان صالحتان لمنع الصرف إذا انضم العدل إلى كل منهما، والعدل اللفظي قائم هنا في كليهما نطقاً وصورة، والله أعلم.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

۞ المسألة الحادية عشرة : (الفصل بالظرف والمجرور بين إذن ومعمولها)

قال ابن عصفور: «يجوز الفصل بين (إذن) والفعل بالظرف والمجرور قياساً على القسم والنداء؛ لأنهما قد يُتصرف فيهما بالتقديم والتأخير ما لا يتصرف في المفعول، فصارا بذلك في حكم القسم والنداء»(١).

قال الشاطبي: «زيادة ابن عصفور قد لا يُسَلَّم له فيها؛ لأن الظرف والمجرور إنما يُتسع فيهما بالسماع»(٢).

❖ التحليل والعرض:

(**إذن**) من نواصب الفعل المضارع، ولابد قبل أن نخوض في مسألتها من أن نتحدث عما يلي:

١- **نوعها**: الجمهور على أنها حرف، وقيل: اسم(٣)، واختلف في كونها حرفاً بسيطاً أو مركباً من إذْ وأنْ، فقد قالوا: إن الأصل في (إذن أُكرمَك): (إذا جئتني أكرمْك) ثم حذفت الجملة وعوض التنوين عنها، وأضمرت (أنْ)، والصحيح كونها حرفاً بسيطاً، فتكون هي الناصبة لا (أنْ) مضمرة بعدها(٤).

٢- **معناها**: قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء(٥)، كقولك لمن قال أزورك:

---

(١) كذا حكاه عنه الشاطبي في المقاصد ٦/ ٢٤، وقاله ابن عصفور في المقرب ١/ ٢٦٢ بدون ذكر التعليل: يجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم والظرف والمجرور، نحو قولك: إذن والله أكرمك، و: إذن في الدار آتيك. ولم يتطرق للفصل في شرح الجمل ٢/ ١٧٣-١٧٥.

(٢) المقاصد الشافية ٦/ ٢٥.

(٣) نسبه الرضي ٤/ ٤٦ إلى بعض الكوفيين. وانظر الارتشاف ٤/ ١٦٥٠. والأشموني ٣/ ٢٩٠.

(٤) انظر المغني ص:٣٠، وكون النصب بها بأن مضمرة هي رواية عن الخليل لم يسمعها منه سيبويه (الكتاب ٣/ ١٦)، ونسبها السيوطي في الهمع ٤/ ١٠٤ إلى الزجاج والفارسي.

(٥) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

إذن أكرمَك، فقد أجبته وجعلت إكرامه جزاء زيارته، أي: إن تزرْني أكرمْك، وقد تكون للجواب فقط، وذلك إذا دلت على الحال، كمن يقول لك: أحبك، فتقول: إذن أظنك صادقاً، إذ لا مجازاة هنا ضرورة(١).

٣- **لفظها ورسمها**: الصحيح أن نونها تبدل ألفاً عند الوقف عليها تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، وقيل: يوقف بالنون؛ لأنها كنون لن وإن(٢)، وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف، والمازني(٣) والمبرد يكتبانها بالنون، وعن الفراء: إن عملت كتبت بالألف، وإلا كتبت بالنون، للفرق بينها وبين (إذا)، وتبعه ابن خروف(٤).

٤- **عملها**: لابد لنصبها المضارع من شروط ثلاثة:

أ- الشرط الأول: وقوعها في صدر جملة الجواب، يقال: آتيك، فتقول: إذن أكرمَك، بالنصب ليس إلا، فإن لم تتصدر ووقعت في حشو الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها أهملت نحو: (أنا إذن أكرمُك)، لأنَّ ما بعدها وقع خبراً لما قبلها، ونحو:

إنْ تأتني إذن أكرمْك، لأن ما بعدها جواب لشرط ما قبلها، ونحو: والله إذن لا أخرجُ، لأن ما بعدها جواب قسم قبلها، مذكور كما تقدم أو مقدر نحو قوله(٥):

---

(١) انظر شرح الجمل ٢/ ١٧٣-١٧٤. والمغني ص:٣٠. وشرح التصريح ٢/ ٣٦٧.

(٢) روي هذا عن المازني والمبرد، انظر المغني ص:٣١.

(٣) هو بكر بن محمد بن بقية الإمام أبو عثمان المازني، بصري روى عن أبي عبيدة والأصمعي، وعنه المبرد واليزيدي، وكان إماماً في العربية متسعاً في الرواية، وكان لا يناظره أحد إلا قطعه، ولم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو منه، له من التصانيف: كتاب في القرآن، علل النحو، تفاسير كتاب سيبويه وغير ذلك، توفي سنة تسع وأربعين ومائتين (بغية الوعاة ١/ ٤٦٣-٤٦٦).

(٤) انظر شرح الرضي ٥/ ٤٥، والمغني ص٣١.والأشموني٣/ ٢٩١.وانظر إعراب المنتجب٢/ ٢٨٣-٢٨٤ ورصف المباني ص:١٥-١٥٦فلهما في رسمها تعليل آخر مفيد.

(٥) هو كثير عزة كما في ديوانه ص:٣٠٥، وهو من شواهد الكتاب ٣/ ١٥، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٤٢، =

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

لَـئِنْ عـادَ لِي عبـدُ العزيـزِ بمثلِهـا وأَمكَنَنِـي مِنهـا إذنْ لا أُقِيلُهَـا

أما قول الراجز[1]:

لا تَتْرُكَنِّـي فِـيهِمُ شَـطِيرَا إنِّي إذنْ أَهلِـكَ أو أَطِـيرَا

فضرورة، أو إن خبر إنَّ محذوف؛ أي إني لا أحتمل ذلك، أو إني أُتْلَف أو أُذَلّ[2].

فإذا كان السابق على (إذن) عاطفاً بالواو أو الفاء، جاز النصب والرفع: النصب على اعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد (إذن) غير معتمد على ما قبلها، وجاز الرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله، بسبب ربطه بعض الكلام ببعض[3]، ومثال الرفع قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا

= ورصف المباني ص:١٥٤، وشرح ابن الناظم ص:٤٧٧، وأوضح المسالك ٤/ ١٦٥، والبيت في مدح عبد العزيز بن مروان، ولا أقيلها: لا أتركها، وموضع الشاهد: إهمال (إذن) لأن ما بعدها جواب قسم قبلها، وهو مقدر بعد اللام الموطئة (لئن).

(١) لم ينسبه أحد، وانظره في معاني الفراء ٢/ ٣٣٨، وشرح السيرافي ١/ ٣٧، ومقاييس اللغة ٣/ ١٨٧، والإنصاف ١/ ١٧٧، والمقرب ١/ ٢٦١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٧، ورصف المباني ص:١٥٤، وشرح الرضي ٤/ ٤٦، وأوضح المسالك ٤/ ١٦٦. والخزانة ٨/ ٤٥٦. ومعنى شطيرا: غريباً، وأطيرا: أذهب بعيداً، وموضع الشاهد إعمال (إذن) مع أن الظاهر أنها وقعت حشواً بين اسم إن وخبرها.

(٢) انظر شرح السيرافي ١/ ٣٧، وشرح الرضي ٥/ ٤٧، ورصف المباني ص:١٥٤.

(٣) أوضح السيرافي هذه العلة بقوله: لأن الواو والفاء لا تكونان إلا متعلقتين بما قبلهما، و(إذن) إذا كان قبلها محتاجاً إلى ما بعدها لم تعمل، وذلك قولك: (زيد إذن يقوم)، و(إن زيداً إذن ينطلق)، و(والله إذن لا يقوم)، ألغيت (إذن) لحاجة ما قبلها إلى ما بعدها، فإذا كان قبلها واو أو فاء، وجعلت الكلام الذي بعدها في تقدير الحاجة إلى ما قبلها ألغيت (إذن)؛ لأن الواو للعطف، فكأن ما بعد (إذن) من تمام ما قبلها، وإذا جعلت الواو مستأنفة جعلت لها حكم نفسها، وصارت كجملة معطوفة على جملة (شرح الكتاب ١/ ٣٦).

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ـ ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

قَلِيلًا ﴾[1]، وقوله: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾[2]، وقرئ بالنصب: (وإذن لا يلبثوا)[3] و: (فإذن لا يؤتوا)[4]، والرفع هو الغالب[5]، قال في المغني: والتحقيق أنه إذا قيل: إن تزرْني أزرْك وإذن أحسن إليك، فإن قدرت العطف على الجواب جزمت، وبطل عمل (إذن) لوقوعها حشواً، أو على الجملتين جميعاً جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف، وقيل: يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف، أو لأن المعطوف على الأول أَولى[6].

وإن جاءت (إذن) متأخرة نحو: أكرمُك إذن، فلا تنصب بلا خلاف؛ لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه[7].

ب - الشرط الثاني: أن يكون المضارع بعدها دالاً على الاستقبال، فلو قيل لك: أُحِبُّكَ، فقلت: إذن أظنُّك صادقاً، رفعت الفعل لأنه يدل على الحال، ومثله: (إذن تصدقُ) جواباً لمن قال: (أنا أحب زيداً)؛ لأن من شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال، كذلك إذا وليها الماضي لا تعمل فيه، وذلك لعدم قبوله العمل.

ج - الشرط الثالث: أن تتصل بفعلها؛ فإن فصلت بطل عملها نحو: إذن زيد

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ٧٦.

(٢) سورة النساء، الآية: ٥٣.

(٣) قراءة شاذة نسبت إلى أُبي بن كعب ﷺ كما في مختصر الشواذ لابن خالويه ص:٧٧، والكشاف ٢/ ٣٧١، والبحر المحيط ٦/ ٦٦، وهي لابن مسعود ﷺ كما في شرح السيرافي ١/ ٣٥، والمحرر الوجيز ١٠/ ٣٣١.

(٤) قرأها ابن مسعود ﷺ كما في معاني الفراء ١/ ٢٧٣، والكشاف ١/ ٢٧٤، والمحرر الوجيز ٤/ ١٥١، والكتاب الفريد ٢/ ٢٨٣.

(٥) قال ابن مالك ~ : وإلغاؤها أجود، وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة (شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٣٦).

(٦) مغني اللبيب ص:٣٢، وشرح التصريح ٢/ ٣٦٩.

(٧) همع الهوامع ٤/ ١٠٦.

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

يكرمُك؛ لضعفها حينئذ عن العمل فيما بعدها.

وجوزوا الفصل بالقسم المحذوف جوابه نحو قوله[1]:

إذنْ واللهِ نَـــــرْمِيَهم بحـــــربٍ تُـشِيبُ الطفـلَ مِـن قَبْـلِ المَـشِيبِ

لأن القسم زائد مؤكد لربط إذن، وهو من جمل الاعتراض، فلم يمنع من النصب به هنا لأنه لا يعد حاجزاً كما لم يعد حاجزاً بين المضاف والمضاف إليه في قولهم: إنَّ الشاةَ لَتجترُّ فتسمعُ صوتَ واللهِ ربِّها، وكقول بعض العرب: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ[2].

واغتُفر أيضاً الفصل بلا النافية نحو: إذن لا أفعلَ؛ لأنه لا يعتد بها فاصلة في (أن) فكذا في إذن[3].

وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء نحو: إذن يا زيدُ أُحسنَ إليك، و إذن يغفرُ اللهُ لك يدخلَك الجنة[4]، وعلله الرضي بكثرة دورانهما في الكلام[5].

وأجاز ابن عصفور والأبذي[6] والمالقي[7] الفصل بالظرف والمجرور إلى

---

(١) هو حسان بن ثابت ﷺ كما في شرح ديوانه للبرقوقي ص:٩١، وانظره في أوضح المسالك ٤/ ١٦٨، وشرح شذور الذهب ص:٢٩١، وهمع الهوامع ٤/ ١٠٥، وشرح الأشموني ٣/ ٢٨٩.

(٢) انظر شرح الكافية ٣/ ١٥٣٦، وشرح ابن الناظم ص:٤٧٨، وشرح التصريح ٢/ ٣٧٠.

(٣) انظر الارتشاف ٤/ ١٦٥٣، والمغني ص:٣١. والهمع ٤/ ١٠٥.

(٤) انظر المصادر السابقة.

(٥) شرح الكافية ٥/ ٤٣.

(٦) هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبذي، كان نحوياً، من أحفظ أهل وقته لخلافهم، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه، اقرأ بمالقة، وقال أبو حيان كان أحفظ من رأيناه بعلم العربية، توفي سنة ثمانين وستمائة (البغية ٢/ ١٩٩).

(٧) هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد أبو جعفر المالقي النحوي، كان قيماً على العربية إذ كانت جل بضاعته، يشارك في المنطق والعروض وقرض الشعر، وكان عالماً بالنحو، صنف شرح الجزولية، وشرح =

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ـ ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

جانب القسم نحو قولك: (إذن يومَ الجمعةِ أكرمَك)، و(إذن في الدار آتيَك)، وذلك لتوسع العرب فيهما، وقال ابن النحاس الحلبي[1]: «وإنما اختصت (إذن) دون غيرها بذلك؛ لأنها لما أعملت وألغيت أشبهت الفعل، فجاز فيها ما لم يجز في أخواتها»[2].

وقال المالقي: «وإنما بقي التأثير مع الفصل بما ذكر؛ لأن القَسَم معناه التوكيد، ولأن الظرف والمجرور يجوز بهما الفصل لكثرة استعمالهما واتساع العرب فيهما في غير موضع بوقوعهما صفتين، وصلتين، وخبرين، وحالين لما هو كذلك، وإذ يُفصَل فيهما بين المضاف والمضاف إليه في الشعر مع شدة اتصالهما كما قال[3]:

كما خُطَّ الكتابُ بِكفٍّ يوماً يَهودِيٍّ يُقارِبُ أو يُزيلُ

وقال آخر[4]:

= مقرب ابن هشام الفهري، ورصف المباني في حروف المعاني، وله تقييد على الجمل وغير ذلك، توفي سنة ثنتين وسبعمائة (بغية الوعاة ١/ ٣٣١-٣٣٢).

(١) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر بهاء الدين ابن النحاس الحلبي النحوي، شيخ العربية بالديار المصرية، كان من أذكياء بني آدم، مشهوراً بالدين والصدق والعدالة، ولي التدريس بجامع ابن طولون، ولم يصنف شيئاً إلا إملاء على كتاب المقرب، توفي سنة ثمان وتسعين وستمائة (فوات الوفيات ٣/ ٢٩٤).

(٢) التعليقة ٢/ ٨٦٧.

(٣) هو أبو حية النميري كما في الكتاب ١/ ١٧٨-١٧٩، والمقتضب ٤/ ٣٧٧، والخصائص ٢/ ٤٠٥، والأصول ٢/ ٢٢٧، والإنصاف ١/ ٤٣٢ وشرح المفصل ١/ ١٠٣، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٧٧. والشاهد فيه: الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه، والتقدير: بكف يهودي يوماً.

(٤) هو ذو الرمة كما في ديوانه (٧٦)، وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٧٩، والمقتضب ٤/ ٣٧٦، والخصائص ٢/ ٤٠٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٠٨٣، والإنصاف ٢/ ٤٣٣ ، وشرح الرضي ٢/ ٣٢٨، والخزانة ٤/ ١٠٨. والإيغال: الإبعاد، والميس: أعواد الرحال والأقتاب. والشاهد فيه الفصل بالجار والمجرور بين المضاف (أصوات) وبين المضاف إليه (أواخر).

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة ... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

كـأنَّ أصـواتَ مِـن إيغـالهنَّ بِنـا أواخِـرِ المَـيسِ أصـواتُ الفـاريجِ

فأولى الفصل بهما بين العامل والمعمول، وإنما جاز الفصل بينها وبين معمولها بما ذكر وإن كانت حرفاً، إذ الحرف لا يفصل بينه وبين معموله إلا إذا أشبه الفعل كإن وأخواتها؛ لأنها أيضاً مشبه بـ(ظننت) في التقديم والتوسط والتأخير، والاعتماد عليها مرة، وعلى معمولها أخرى، إلا أنها أضعف منها لكون هذه حرفاً، وتلك فعلاً، فاعلمه»[1].

وأجاز الكسائي والفراء وهشام جواز الفصل بين (إذن) والفعل بمعمول الفعل نحو: إذن زيداً أكرم، وإذن فيك أرغب، والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب، وعند الفراء وهشام الرفع[2].

وأخيراً نشير إلى أن بعض العرب يلغي عمل (إذن) مع استيفائها للشروط[3]، وهو القياس لأنها غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون حملاً على (ظن)؛ لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة، وتأخيرها عنها، وتوسطها بين جزأيها، كما حُملت (ما) على (ليس) لأنها مثلها في نفي الحال[4].

وبالعودة إلى مناقشة الشاطبي لهذه المسألة نجد أنه تحدث عن معناها، وعن نصبها المضارع بنفسها لا بأن مضمرة بعدها، وعن شروط عملها، وفصَّل في ذلك مع الشواهد الكافية، ثم تحدث عن جواز الفصل بين إذن والفعل بالقسم، وهو قول ابن مالك، لكنه اعترض عليه بعدم ذكره لجواز الفصل بالنداء، متعللاً لذلك بكون النداء يجري مجرى القسم في كون الفصل به كلا فصل، وهذا غير كاف، وليس فيه حجة، كما

---

(١) رصف المباني ص:١٥٣-١٥٤.

(٢) انظر الارتشاف ٤/ ١٦٥٤، والمغني ص:٣٢.

(٣) حكاه سيبويه ٣/ ١٦ عن عيسى بن عمر، وأيده يونس.

(٤) شرح التصريح ٢/ ٣٧٠.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠
١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

أنه لم ينسبه إلى القائل به وهو ابن بابشاذ الذي قرنه مع الدعاء كما تقدم، والأغرب من ذلك أنه استأنس ببيتي شعر يدعمان رأيه وهما:

أَعمِـــــلْ إذنْ إذا أتتـــــكَ أَوَّلا وسُـــقتَ فِعــلاً بعــدَها مُــستَقبَلا

واحــذرْ إذا أَعملتَهــا أنْ تَفْــصِلا إلا بِحَلْـــفٍ أو نِـــداءٍ أو بِـــلا

ثم ساق بعدهما بيتاً آخر يؤيد مذهب ابن عصفور، لكن يظهر أنه لم يشفع له كما شفع البيتان السابقان للشاطبي، والبيت هو[1]:

والظَّــرْفَ والمجــرورَ زِدْهُمَــا عــلَى قَــولِ ابــنِ عُــصْفُورٍ نَبِيــلِ النُّــبَلا

وكل اعتراض الشاطبي على ابن عصفور أنه لا يُسَلَّم له فيها؛ لأن الظرف والمجرور إنما يتسع فيهما بالسماع، ولم يسمع ذلك، ولا أدري لماذا لم يطبق هذه القاعدة على النداء؟ علماً بأن ابن هشام قال في الشذور بعد تجويز الفصل بالقسم ولا النافية: فلو فصل بغير ذلك لم يجز العمل، كقولك: إذن يا زيد أكرمُك، فلم يستشهد على عدم الجواز إلا بالنداء.

وأما عن حجة ابن عصفور: فقد ذكرت ما قاله ابن النحاس الحلبي، وما قاله المالقي، ويشهد لهما أيضاً ما قاله ابن هشام في المغني وهو يتحدث عن القاعدة التاسعة في كونهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما، وأنقل كلامه بدون الأمثلة حتى لا أطيل:

ذكر أنهم فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله، وفعل التعجب من المتعجب منه، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه، وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن، وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما، وبين إذن ولن ومنصوبهما، وهنا استشهدَ بالشاهد نفسه الذي استشهدوا به على جواز الفصل بين (إذن) ومعمولها بالقسم، وهو

---

(١) انظره مع سابقيه في المقاصد الشافية ٦/ ٢٤-٢٥.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

قول الشاعر[1]:

إذنْ واللهِ نـــرميَهم بحـــربٍ.....

على اعتبار أن القسم هنا جار ومجرور فصل بين إذن ومعمولها، وهذا يقوي ما ذهب إليه ابن عصفور[2].

وصحيح أن بعض النحويين لم يوافقوا على غير الفصل بالقسم كابن الناظم، وأبي حيان، وابن عقيل[3]، إلا أن بعضهم الآخر قال به كالمالقي والأبذي وابن النحاس الحلبي، كما أن بعضهم ذكره دون أن يعترض عليه كابن مالك وابن هشام والسيوطي[4].

ومن هنا فإني أؤيد ما ذهب إليه ابن عصفور، والله أعلم.

---

(١) تقدم ذكره وتخريجه قبل قليل.

(٢) وانظر بقية ما ساقه ابن هشام في اتساعهم بالظرف والمجرور - وهو طويل - في المغني ص:٩٠٩-٩١١.

(٣) انظر شرح ابن الناظم ص:٤٧٨، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٥٣. والمساعد على تسهيل الفوائد ٣/ ٧٤.

(٤) انظر شرح التسهيل ٤/ ١٩، والمغني ص:٣٢، وهمع الهوامع ٤/ ١٠٥.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

۞ المسألة الثانية عشرة : (نصب الفعل في جواب الدعاء)

ذهب ابن عصفور: إلى جواز نصب المضارع الواقع في جواب الدعاء إذا كان على غير صيغة الأمر نحو قولك: غفر الله لزيد فيدخلَه الجنة[١].

قال الشاطبي: «ظاهر كلام النحويين الجواز؛ لأن عباراتهم في الجواز مطلقة، وابن السَّرَّاج[٢] نص على عدم الجواز[٣]، وهو الذي يقتضيه السماع؛ إذ لم ينقل البصريون ذلك سماعاً عن العرب، وإنما نقلوه حيث يكون الأمر محضاً لا مؤولاً، وإذا كان الأمر محضاً كان النصب جواباً على القياس، وأما إذا خرج عن ذلك فلا يقاس؛ إذ الأمر ليس على بابه، فلا يترتب عليه من النصب ما يترتب على ما جاء على أصل الباب»[٤].

❖ التحليل والعرض:

من المعلوم أن الفعل المضارع ينصب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية[٥]

---

(١) المقرب ١/ ٢٦٧، وانظر شرحه لابن النحاس ٢/ ٨٧٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٥٤، ت: د. صاحب أبو جناح، ط: أولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، عالم الكتب، بيروت - لبنان، والمقاصد الشافية ٦/ ٥٧.

(٢) هو محمد بن السري البغدادي النحوي أبو بكر بن السراج، كان أحدث أصحاب المبرد سناً مع ذكاء وفطنة، وكان المبرد يقربه، فقرأ عليه كتاب سيبويه، وعوّل على مسائل الأخفش والكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة، أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني، ومن كتبه: الأصول الكبير، وجمل الأصول، الموجز، شرح سيبويه، وغير ذلك، لم تطل مدته ومات شاباً سنة ست عشرة وثلاثمائة (بغية الوعاة ١/ ١٠٩-١١٠).

(٣) انظر الأصول في النحو لابن السراج ٢/ ١٨٦، ت: د. عبد الحسين الفتلي، ط: أولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٤) المقاصد الشافية ٦/ ٥٧.

(٥) هذا على قول البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه ينصب بالخلاف بين الجواب وما قبله، وقال أبو عمر =

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

والتي يدل اسمها على معناها؛ وذلك لأن ما بعدها مسبب عما قبلها ومترتب عليه، وهي حرف عطف يدل على الترتيب والتعقيب، يعطف المصدر المؤول من أن المضمرة والفعل بعدها على مصدر قبله، من باب عطف المفرد على المفرد، ولا يجوز الفصل بين فاء السببية والمضارع بغير (لا) النافية إن اقتضى المعنى وجودها، ولابد أن تكون واقعة في جواب النفي أو الطلب[1]، والطلب هنا يشمل ثمانية أنواع، ويكفي وجود نوع واحد منها قبل الفاء السببية لينتصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوباً إن لم يوجد مانع آخر، وأنواع الطلب: الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي على خلاف في هذا الأخير، والذي ينسب إلى الفراء؛ لأنه لا يدل على الطلب، لكن قال أبو حيان: «وسماع الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين»[2].

ومسألتنا هنا تتعلق بالدعاء الذي ينتصب الفعل المضارع الواقع في جوابه، فما هو معنى الدعاء؟ وما هي صيغه؟ وفي أي الأبواب يدخل؟

فأما معناه: فهو طلب فعل شيء أو الكف عنه، بشرط أن يكون في الحالتين من أدنى لأعلى، وإلا فهو أمر أو نهي إن كان من أعلى لأدنى، والتماس إن كان بين متساويين، ولهذا عرفه الرضي[3] بطلب الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى نحو:

= الجرمي: ينصب بالفاء نفسها (انظر الكتاب ٣/ ٧، والإنصاف ٢/ ٥٧٧، وشرح المفصل ٧/ ٢١، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ١٤٤، وشرح المقرب ٢/ ٨٦٩، والارتشاف ٤/ ١٦٦٨).

(١) ويشملان ثمانية أنواع، لذلك يطلق عليها بعض النحويين اسم الأجوبة الثمانية، انظر المقرب ١/ ٢٦٧، وشرحه ٢/ ٨٧٧.

(٢) كذا حكاه عنه في التصريح ٢/ ٣٨٦. وانظر الارتشاف ٤/ ١٦٨٣-١٦٨٤، وانظر رأي الفراء أيضاً في شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٤، وأوضح المسالك ٤/ ١٩١.

(٣) هو رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي الإمام المشهور صاحب شرح كافية ابن الحاجب، الذي لم يؤلف عليها، بل ولا في غالب كتب النحو مثلها، جمعاً وتحقيقاً وحسن تعليل، وقد أكب الناس عليه وتداولوه، واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم، ولَقَبُه نجم الأئمة، توفي =

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

اللهم ارحم، أو من غيره وهو الشفاعة(١).

وأما صيغه: ففعل الأمر الذي يعبر عنه النحاة بالأصيل أو الصريح أو المحض(٢)، والذي يدل على الدعاء كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ﴾(٣)، وقول الشاعر(٤):

ربِّ وفِّقْني فلا أَعْدِلَ عن سَنَنِ الساعِينَ في خَيرِ سَنَنْ

وقول الآخر(٥):

فياربِّ عَجِّلْ ما أُؤَمِّلُ مِنهمُو فَيَدفأَ مقرورٌ ويشبع مرملُ

ومن صيغ الدعاء: المضارع المسبوق بلام الأمر كقولك: ربِّ لتكنْ طاعتي لك على قدر فضلك فأفوزَ فوزاً عظيماً.

= سنة أربع وثمانين أو ست وثمانين وستمائة (بغية الوعاة ١/ ٥٦٧-٥٦٨).

(١) شرح الكافية ٥/ ١٣٤.

(٢) عبر عنه بالأصيل أبو حيان في الارتشاف ٤/ ١٦٧٠، وعبر عنه بالصريح الرضي في شرح الكافية ٥/ ٦٥، وعبر عنه بالمحض ابن هشام في أوضح المسالك ٤/ ١٧٨، فأخرجوا بذلك اسم الفعل، والمصدر، والخبر التي تدل على الأمر.

(٣) سورة يونس، آية: ٨٨.

(٤) لم أعثر على نسبة البيت، وهو في شرح التسهيل ٤/ ٢٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٤، وشرح ابن الناظم ص:٤٨٢، وشرح شذور الذهب رقم (١٥١)، وشرح ابن عقيل ٣/ ١٥٩، والمقاصد الشافية ٦/ ٥٢، والهمع ٤/ ١٢٠، وشرح التصريح ٢/ ٣٧٨، وشرح الأشموني٣/ ٣٠٢ وسنن الساعين: طريقتهم، والشاهد فيه: نصب الفعل المضارع (فلا أعدل) والمتصل بفاء السببية والواقع في جواب الدعاء (وفقني).

(٥) مثل الذي قبله لم يسمه أحد، وانظره في شرح التسهيل ٤/ ٢٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٤٥، وشرح الأشموني ٣/ ٣٠٢. والمقرور: البردان، والمرمل: الجوعان. وموضع الشاهد: نصب الفعل المضارع (فيدفأ) في جواب الدعاء.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

ومنها أيضاً: المضارع المسبوق بـ(لا) الناهية كقولك: اللهم لا تؤاخذْني بذنبي فأهلكَ.

وكل هذه الصيغ لا خلاف عليها في جواز نصب الفعل المقترن بالفاء في جوابها، لكن هناك من صيغ الدعاء ما يُدَلُّ عليه بالخبر نحو: غَفَر الله لك فيدخلك الجنة، ورحمه الله زيداً فيعفو عنه، وهذا هو المختلف فيه، وهذا هو الذي جوزه ابن عصفور، وهو قول الكسائي والفراء قبله[1].

وحجة ابن عصفور كما ذكرها في شرحه على جمل الزجاجي، قال: وأما الدعاء فلابد أن يكون بجملة اسمية أو فعلية، فإن كان بجملة فعلية فلا يخلو من أن يكون الفعل معرباً أو مبنياً، فإن كان معرباً فحكمه حكم المعرب من الأمر والنهي، فيجوز ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجزم، فتقول: لِيغفرِ اللهُ لزيد فيدخل الجنة، ولا يغفرُ اللهُ له فيدخل النار.

فإن كان مبنياً مثل: غَفَرَ اللهُ لزيدٍ، تُصوّر في ما بعد الفاء النصب وكأنه قال: ليكن غفران فتكون بسببه كذا، ويتصور الرفع على العطف خاصة إذا كانت الجملة تفهم الدعاء فتقول: غَفَرَ اللهُ لزيد فيدخلَه الجنة؛ لأن هذا لا يتصور فيه إلا الدعاء ولا يتصور الخبر لأنا نعلم ذلك، فإذن ثبت أنها كانت محمولة على ما قبلها وشريكتها في المعنى.

وإن كانت الجملة لا تعطي الدعاء، لم يتصور الرفع إلا على الاستئناف ولا يتصور العطف؛ لأنه لا يكون الفعل الذي ظاهره الخبر دعاء أصلاً، ألا ترى أنك لا تقول في (قام زيد): إنه دعاء، وإنما قلنا ذلك في غفر الله لزيد، لما دل عليه الدليل إذ

---

(١) انظر مذهب الكسائي والفراء في جواز نصب المضارع بعد فاء السببية الواقع في جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر: أصول ابن السراج ٢/ ١٨٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٤٢، وشرح الرضي على الكافية ٥/ ٦٥.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ـ ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

امتنع فيه الخبر؛ لأنه يكون كذباً إن جُعل خبراً[1].

وحجة من منع النصب في جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر تقدمت من كلام الشاطبي أول المسألة، وملخصها: أن النصب لم يسمع عن العرب إلا في حال كون الأمر محضاً، فإذا خرج عن ذلك فلا يقاس عليه[2].

وبالنظر في مناقشة الشاطبي لهذه المسألة نجد الآتي:

١-اكتفى بشاهد واحد على النصب في جواب الدعاء حكاه مسبقاً قبل عدة صفحات من مناقشته للمسألة.

٢- وهذا الشاهد نسبه إلى ابن المؤلف في تكملة التسهيل، وهو للمؤلف نفسه كما في كتابه الآخر شرح الكافية الشافية[3] !

٣- علل حجة المانعين وفسرها وأيدها، بينما لم يذكر شيئاً عن حجة المجوزين، ولم ينقل كلام ابن عصفور أو غيره في ذلك.

٤- على الرغم من أن الشاطبي قال: وظاهر كلام النحويين الجواز، إلا أنه رد ذلك إلى كون عباراتهم في الجواز مطلقة، وهذا غير مقنع.

وأخيراً فإنه وبعد دراسة أدلة كلا الطرفين يتضح لنا قوة حجة ابن عصفور حينما أثبت أن جملة (غفر الله لزيد) دعاء وليست خبراً، إذ لو كانت خبراً لصح أن يقال فيها أن تكون كاذبة، وهذا ممتنع، لذا تكون دعاء فتأخذ حكمه، وهذا يعني أن تعقب الشاطبي له كان ضعيفاً، وغير موفق، والله أعلم.

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ١٥٤.

(٢) انظر المقاصد الشافية ٦/ ٥٧.

(٣) انظر تخريجنا للبيت قبل قليل.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

الفصل الثاني

المسائل الصرفيــة

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥ Ali Fattani

۞ المسألة الثالثة عشرة: (حكم جمع مذكر ما لا يعقل بالتاء إذا لم يكن له جمع تكسير، هل هو قياسي أو سماعي؟)

قال ابن عصفور: إن مذكر ما لا يعقل إن لم تكسره العرب جمع بالتاء قياساً نحو: حمامات، وسرادقات، وإن كسّر استغني بتكسيره(١).

قال الشاطبي: إن التصحيح فيها قليل، فالواجب الرجوع إلى أوسع البابين، وهو التكسير(٢).

❖ التحليل والعرض:

هذه المسألة ترجع إلى باب الجمع بالألف والتاء، قالوا: وذِكْرُ الجمع بالألف والتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السالم؛ لأنه لا فرق بين المؤنث كـ (هندات)، والمذكر كـ (اصطبلات)، ولا السالم كالذي ذكر، والمغيّر نظم واحده كـ (تَمَرات) و(صحراوات).

وقيدوا الألف والتاء بالزائدتين؛ ليخرجوا ما كانت ألفه أصلية كـ (قضاة) و(غزاة)، وأيضاً ما كانت تاؤه أصلية كـ (أبيات) و(أموات)(٣).

ويعرب هذا الجمع رفعاً بالضمة، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾(٤)

---

(١) المقاصد الشافية ٦/ ٤٦١ - ٤٦٢، وهذا ما يدل عليه لفظه بالمقرب ٢/ ٥١، وأما في شرح الجمل ١/ ١٥٠ فقد جزم بأنه سماعي، ثم إني وجدت ما يؤكد ذلك عند أبي حيان حيث ذكر القولين، وجعل قوله في شرح الجمل أولاً، وقوله في المقرب أخيراً، وسيأتي ذلك في التحليل.

(٢) المقاصد الشافية ٦/ ٤٦٢، وذكره الشاطبي على لسان شيخه (الأستاذ)، وأظنه يقصد أبا عبد الله بن الفخار ~ .

(٣) همع الهوامع، ١/ ٦٧، السيوطي.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٩٧.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

ونصباً وجراً بالكسرة، نحو قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[1]، وقوله: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾[2].

وحمل على هذا الجمع لفظ (أولات)، وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه، فهو ملحق به وليس جمعاً سالماً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾[3].

ومما يلحق به أيضاً: ما سمي به نحو: (عَرَفَات) و(أَذْرِعَات)، ومنه قوله[4]:

تَنَوَّرْتُهَا مِن أَذْرِعَاتٍ وأَهْلُهَا ... بِيَثْرِبَ أَدْنَى دارِهَا نَظَرٌ عالِ

والمذكر المكبر إذا لم يُكَسَّر، وهو رأي ابن عصفور، وظاهر مذهب سيبويه[5]، وهذا ما يخص المسألة هنا، لذا نقول:

قال ابن عصفور: والمجموع جمع السلامة بالألف والتاء: كل اسم فيه علامة تأنيث لمذكر كان أو لمؤنث.. وكل اسم لا علامة فيه أيضاً للتأنيث، لمذكر كان أو المؤنث، غير علم، إذا لم تُكَسِّرْهُ العرب نحو: حمامات، وسجلات، وسرادقات، وعِيرات[6]، فإن كَسَّرَتْه لم يجز جمعه بالألف والتاء، فلا يقال: خِنْصَرات؛ لأنهم قالوا:

---

(١) سورة العنكبوت، الآية: ٤٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٠٣.

(٣) سورة الطلاق، الآية: ٦.

(٤) هو امرؤ القيس كما في ديوانه ص:١٢٤، وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٢٣٣، والمقتضب ٣/ ٣٣٣ و٤/ ٣٨، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٣٥٩، وشرح ابن يعيش ١/ ٤٧، وشرح الجمل ٢/ ٢٣٤ و٤٩٢، ورصف المباني ص:٤٠٩، وأوضح المسالك ١/ ٦٩، والخزانة ١/ ٥٦. وأذرعات بلد في حوران من أطراف الشام، حرفت حالياً إلى درعات أو درعا.

(٥) شرح التسهيل لناظر الجيش الموضع السابق.

(٦) العِير بالكسر: الإبل التي تحمل الميرة، الصحاح ٢/ ٧٦٤ (عير) وفيه: ويجوز أن تجمعه على عِيَرات. وفي كتاب سيبويه ٣/ ٦١٥: وقالوا: عيرات حين لم يكسروها على بناء يكسّر عليه مثلها.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

خَناصر، ولا جُوالقات[1]؛ لأنهم قالوا: جَواليق، إلا أن يحفظ شيء من ذلك فلا يقاس عليه، نحو قولهم: بُوان[2] وبُوانات، وقد قالوا: بُون، وعُرْس وعُرَسات، وقد قالوا: أعراس[3]، ولذلك لُحِّن المتنبي في قوله[4]:

إذا كانَ بعضُ الناسِ سَيفاً لِدَولةٍ ففي الناسِ بُوقاتٌ لها وطُبُولُ

فجمع بوقاً على بوقات، مع أن أبواقاً جائز[5].

فكلام ابن عصفور هنا يدل على أن المذكرات الجامدة كالتي ذكرها تُجمع بالألف والتاء قياساً مطرداً إذا لم يُذكَر لها في كلام العرب جمع تكسير[6].

وهذا الذي ذهب إليه ابن عصفور هو ظاهر كلام سيبويه في الكتاب:

قال سيبويه: هذا باب ما يجمع من المذكر بالتاء؛ لأنه يصير إلى تأنيث إذا جمع، فمنه شيء لم يكسّر على بناء من أبنية الجمع، فجمع بالتاء إذ منع ذلك، وذلك قولهم:

---

(١) الجِوالِق بكسر الجيم واللام، وبضم الجيم وفتح اللام وكسرها: وعاء (معرّب) ويجمع على جَوالق وجَواليق وجُوالقات، القاموس ص:١١٢٦.

(٢) البوان بالضم والكسر: عمود من أعمدة الخباء، القاموس واللسان (بون) ولم يذكرا بوانات في الجمع، لكن ذكرها سيبويه ٣/ ٦١٥.

(٣) الجمعان ومفردهما في الصحاح (عرس) ٣/ ٩٤٨، والعُرْس: طعام الوليمة.

(٤) الديوان ٣/ ١٠٨، والمحتسب ٢/ ١٥٣، والمقرب ٢/ ٥١، وشرح الجمل ١/ ١٥٠، وشرح التسهيل لناظر الجيش ١/ ٤٢٥، والتذييل والتكميل ٢/ ١٠٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٩، وهمع الهوامع ١/ ٧١. ونقل العكبري شارح الديوان عن أبي الفتح - يعني ابن جني - أنه قال: عاب عليه من لا مخبرة له بكلام العرب جمع بوق، والقياس يعضده، إذ له نظائر كثيرة، مثل: حمام وحمامات، وسرادق وسرادقات، وجواب وجوابات، وهو كثير في جمع ما لا يعقل من المذكر، إذ لا يوجد له مثال القلة.

(٥) إلى هنا انتهى كلام ابن عصفور في المقرب ٢/ ٥٠- ٥١.

(٦) وهذا ما نقله عنه ناظر الجيش في شرح التسهيل ١/ ٤٢٥، وأبو حيان في التذييل والتكميل ٢/ ١٠٠، والشاطبي كما تقدم أول المسألة، والسيوطي في همع الهوامع ١/ ٧١.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

سرادقات، وحمامات، وإوانات، ومنه قولهم: جمل سبحل، وجمال سبحلات، وربحلات، وجمال سبطرات، وقالوا جوالق وجواليق، فلم يقولوا: جوالقات حين قالوا جواليق.

والمؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث أُجري هذا المجرى، ألا ترى أنك لا تقول: فرسنات، حين قالوا: فراسن، ولا خنصرات، حين قالوا: خناصر، ولا محلجات، حين قالوا: محالج ومحاليج، وقالوا: عيرات، حين لم يكسّروها على بناء يكسّر عليه مثلها.

وربما جمعوه بالتاء، وهم يكسّرونه على بناء الجمع؛ لأنه يصير إلى بناء التأنيث، فشبهوه بالمؤنث الذي ليس فيه هاء التأنيث، وذلك قولهم: بُوانات، وبُيوان للواحد، وبُون للجميع، كما قالوا: عُرسات وأعراس، فهذه حروف تحفظ ثم يجاء بالنظائر، وقد قال بعضهم في شَمَال: شَمَالات[1].

إذن فظاهر كلام سيبويه يدل على أن مالم تكسّره العرب، جاز أن يجمع بالألف والتاء قياساً مطرداً، وهذا الذي فهمه أكثر العلماء من كلام سيبويه.

قال أبو حيان وهو يشرح قول ابن مالك في التسهيل (وأشذ من هذا جمع بعض المذكرات الجامدة المجردة كحسام وحسامات، وسرادق وسرادقات، وكل هذا شاذ مقصور على السماع)[2]: هذا شيء اضطرب فيه أصحابنا، فمنهم من ذهب إلى أن جمع هذا بالتاء لا يقال إلا حيث سمع، وإلى هذا ذهب الاستاذ أبو الحسن بن عصفور أولاً[3].

---

(١) إلى هنا انتهى النقل عن سيبويه ٣/ ٦١٥.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٤.

(٣) انظر شرح الجمل ١/ ١٥٠.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

وفي البسيط[1]: القياس المطرد أن لا تجمع أسماء الجنس المذكرة بالألف والتاء، وشذ منها أسماء جمعتها العرب بالألف والتاء بدلاً من تكسيرها، وهي حمام، وساباط[2]، وسرادق، وإيوان، وهاوون، وخيال، وخوان، وسجل، ومكتوب، ومقام، وأوان وهي حديدة تكون للرائض، وبوان بكسر الباء وضمها، وهو عمود في الخباء، وشعبان، ورمضان، وشوال، ومحرم، ولا يستعمل هذا في غيرها.

وبعض هذه الأسماء كُسِّر، ومنهم من فصّل في ذلك فقال: إما أن يكون المذكر المكبر جُمع جَمع تكسير أَوْ لا، وكذلك أيضاً المؤنث المكبر الذي ليس بعلم، ولا فيه علامة تأنيث، إما أن يكون جُمِع جَمْع تكسير أو لا، فإن كان النوعان جمعا جمع تكسير فلا يجوز أن يجمعا بالألف والتاء، وذلك نحو: جُوالق، وأرنب، وخِنصر، لا يقال: جُوالقات، ولا أرنبات، ولا خنصرات؛ لأنهم قالوا جَوالق، وأرانب، وخناصر، وقد شذ من ذلك بُوان وبوانات، وعُرْس وعُرسات، وضفدع وضفدعات، لأن العرب قد كسّرتها، فقالوا: بُون، وأعراس، وضفادع، ولذلك لحن أبو الطيب في قوله[3]:

إذا كان بعض الناس..... ففي الناس بوقات.....

فجمع بوقاً على بوقات، وقد كسّرته العرب فقالوا: أبواق.

وإن لم يكونا جُمِعا جمع تكسير جاز أن يجمعا جمع سلامة بالألف والتاء قياساً مطرداً، وإلى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أخيراً[4]، فتقول في حمّام وسجل وسرادق وإصطبل: حمّامات، وسجلات، وسرادقات، وإصطبلات، وهذا المذهب هو ظاهر كلام سيبويه[5]، وسواء في ذلك مكبر الذي لا يعقل وصفته، قالوا:

---

(١) هو كتاب شرح الجمل لابن أبي الربيع، تقدم ذكره مع ترجمة صاحبه (انظر الفهارس).

(٢) الساباط: سقيفة بين دارين تحتها طريق، القاموس المحيط (سبط) ص:٨٦٤.

(٣) تقدم قبل قليل مع تخريجه والتعليق عليه.

(٤) تقدم تخريجه في المقرب.

(٥) تقدم ذكر كلام سيبويه وتخريجه قبل قليل.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

جمل سِبَحْل، وجِمال سِبَحْلات، لأنهم لم يكسّروا (سِبَحْلاً)، وكذلك رِبَحْل وسِبَطْر، تقول: جمال رِبَحْلات وسِبَطْرات[1].

وقد اتضح بهذا أن المجموع بالألف والتاء المنقاس: ستة أنواع على ما شرحناه وبيناه، وأن قول المصنف (وما سوى ذلك مقصور على السماع) ليس مذهب سيبويه، بل مذهبه في المكبر من المذكر والمؤنث الذي لم يكسّر اسماً كان أو صفة: اقتياس جمعه بالألف والتاء، وقد نص سيبويه في كتابه إلى أنه لا يقال: جوالقات ولا.. وذكر كلام سيبويه الذي سقناه آنفاً[2].

وما عدا قول ابن مالك في كونه مقصوراً على السماع، وجدت أن الرضي يتجه إلى هذا القول أيضاً، إذ قال بعد أن ذكر أنواع ما يجمع بالألف والتاء: ويجمع هذا الجمع غالباً غير مطرد، نوعان من الأسماء: أحدهما اسم جنس مذكر ما لا يعقل إذا لم يأت له تكسير كحمّامات وسرادقات، وكذا كل خماسي أصلي الحروف كسفرجلات؛ لأن تكسيره مستكره كما يجيء، وثانيهما الجموع التي لا تكسّر نحو رجالات، وصواحبات، وبيوتات، فلا يقال: أكلبات، لقولهم أكالب[3].

وبالعودة إلى مناقشة الشاطبي لهذه المسألة نجده بعد أن شرح قول ابن مالك في الألفية بما يخص الأنواع التي تجمع بالألف والتاء، اعترض عليه بأنه لم يذكر ما يجمع كذلك مما لا يجمع، ثم ذكر الأنواع الخمسة، وقال: وما عدا ذلك موقوف على السماع خلافاً لابن عصفور، ثم ذكر مذهبه كما في نص المسألة، وأجاب عنه برد شيخه الأستاذ ~ (بأن التصحيح فيها قليل، فالواجب الرجوع إلى أوسع البابين وهو

---

(١) تقدم شرح السبحل والسبطر، وأما الرِّبَحْل: فهو العظيم الشأن من الناس والإبل، القاموس المحيط ص:١٢٩٦.

(٢) إلى هنا انتهى كلام أبي حيان في التذييل والتكميل ٢/ ٩٩ - ١٠١، وانظر ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٨ - ٥٩٠.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٣٥٨ - ٣٥٩.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

التكسير)، ولم يزد على ذلك.

وهذا رد ضعيف؛ لأنه لم يذكر فيه شيئاً يدعم قوله، ولا ساق أمثلة أو شواهد، ولا نقل فيه قول سيبويه، ولا غيره، ولا أحداً من العلماء الذين ذكرنا، وحتى اعتراضه على ابن مالك كان ضعيفاً، إذ لو كلف نفسه واطلع على كتابه (شرح التسهيل)[1] لوجد ما افتقده في الألفيه، ولانتصر به في الاستدلال على ما ذهب إليه هو وأستاذه، ومن هنا نتجه إلى أن ما قاله ابن عصفور هو الراجح، وهو الظاهر من قول سيبويه كما نص أكثر العلماء، والله أعلم.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١١٤.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠
١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

۞ المسألة الرابعة عشرة: (بناء كان لما لم يسم فاعله)

قال ابن عصفور: «يجوز بناء (كان) لما لم يسم فاعله بشرط أن يتعلق بـ(كان) ظرف أو جار ومجرور، فإذا بنيت للمفعول حذف الاسم لذلك، وحذف الخبر لحذف الاسم، فبقي المجرور أو الظرف نائباً، فتقول مِن (كان في الدار زيدٌ مقيماً): كين في الدار، ومِن (كان يومَ الجمعة زيدٌ جالساً): كين يومُ الجمعةِ»(١).

وقال الشاطبي: «أما اسم كان فلا يحذف ويقام خبرها مقامه، فلا يقال في (كان زيد أخاك): كين أخوك، ولا في (كان زيد يقوم): كين يقام، ولا يقال أيضاً: كين في الدار، ولا كين الكون زيد قائم، ولا ما أشبه ذلك»(٢).

❖ التحليل والعرض:

تتعلق هذه المسألة بباب (المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعِلُه)، والذي يسميه بعضهم النائب عن الفاعل، إذ قد يحذف الفاعل للجهل به نحو (سُرق المتاع)، أو للعلم به نحو ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾(٣)، أو لغرض لفظي أو معنوي، فينوب عنه:

١ - المفعول به نحو: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾(٤)، والأصل: غاضَ اللهُ الماءَ، وقَضَى اللهُ الأمرَ، فإن تعددت المفاعيل فالأول أولى، ويجوز غيره إن أُمن اللَّبسُ، وفيه خلاف، وفي باب (ظننت) و(أعلمت) تفصيلٌ.

---

(١) هكذا حكى عنه في المقاصد الشافية ٣/ ٨، وانظر شرح الجمل ١/ ٥٤٧، والمقرب ١/ ٧٩ وحرفت فيه (كين) إلى (ليس) في الموضعين، وكذا حرفت في المتن المشروح من قبل ابن النحاس ١/ ٢٧٠، واضطرب محققه في ضبطها، وكيف تكون (ليس) والمؤلف يتحدث عن (كان)؟ وإذا سلمنا بجواز ذلك لكون (ليس) من أخوات (كان)، فإن (ليس) لا تتصرف، وبالتالي لا تبنى للمفعول مطلقاً.

(٢) المقاصد الشافية ٣/ ٧.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٣.

(٤) سورة هود، الآية: ٤٤.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤
Ali Fattani

٢- المجرور سواء كان الفعل لازماً للبناء للمفعول أم لا، فالأول نحو: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ ﴾[١]، والثاني نحو: (سِيرَ بِزيدٍ)؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به معنى، فصح نيابته عن الفاعل في مذهب الجمهور.

٣- المصدر المختص كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾[٢]، فـ(نفخةٌ) مصدر وقع نائب فاعل لكونه متصرفاً بالرفع، ومختصاً بالصفة (واحدةٌ).

٤- الظرف الزماني أو المكاني المتصرف المختص، فالزماني نحو: (صِيمَ رمضانُ)، والمكاني نحو: (جُلسَ أمامُ الأميرِ) فـ(رمضانُ) و(أمامُ) متصرفان لأنهما يفارقان النصب، ومختصان: الأول بالعلمية، والثاني بالإضافة.

هذا ويمتنع أن يكون نائب الفاعل مفعولاً له، أو مفعولاً معه، أو حالاً، أو مستثنى، وفي التمييز خلاف[٣].

وتنقسم الأفعال بالنظر إلى بنائها للمفعول ثلاثة أقسام:

أ - قسم اتفق النحويون على أنه لا يجوز بناؤه للمفعول، وهو كل فعل لا يتصرف نحو: نعم وبئس وعسى وفعل التعجب وليس وحبذا.

ب - وقسم فيه خلاف بين النحويين، وهو (كان) وأخواتها المتصرفة.

ج - وقسم اتفق النحويون على جواز بنائه للمفعول، وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة[٤].

ومسألتنا تتعلق ببناء (كان) للمفعول، والمقصود كان الناقصة، إذ لا خلاف بأن

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٤٩.

(٢) سورة الحاقة، الآية: ١٣.

(٣) انظر شرح الرضي ١/ ٢١٤، وهمع الهوامع ٢/ ٢٧٠، وانظر في أسباب الامتناع: المقاصد الشافية ٣/ ١٠-١٢، فقد فصل الكلام في ذلك.

(٤) انظر هذا التقسيم في شرح الجمل ١/ ٥٤٦.

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥/ ٧/ ١٤٣٤
Ali Fattani

(كان) المكتفية بالفاعل تندرج تحت قسم المتفق على جوازه[١].

أما (كان)الناقصة: فإن مذهب جمهور البصريين عدم جواز بناء كان وأخواتها المتصرفة للمفعول[٢]، لكنني وجدت بعضهم قد أجاز ذلك، فمن البصريين:

قال سيبويه: «وتقول: كُنَّاهم، كما تقول: ضربناهم، وتقول: إذا لم نكنْه فمن ذا يكونهم، كما تقول: إذا لم نضربْهم فمن يضربُهم، قال أبو الأسود الدؤلي[٣]:

فإنْ لا يَكُنْهـا أو تَكُنْـه فإنـهُ أَخُوهـا غَذَتْـه أُمُّـه بِلِبَانِهَـا[٤]

فهو كائنٌ ومَكُونٌ، كما تقول: ضارب ومضروب»[٥].

فصحيح أن سيبويه يتحدث هنا عن تصرف (كان) كتصرف (ضرب) من حيث اتصالها بالضمائر، إلا أن قوله: (مكون) يدل على أنه مفعول من كِينَ، ومن هنا قال ابن عصفور وأبو حيان: إن مذهب سيبويه هو جواز بناء كان للمفعول[٦].

---

(١) انظر المقاصد الشافية ٣/ ٩.

(٢) قال ذلك ابن النحاس الحلبي في التعليقة ١/ ٢٧٠، والشاطبي في المقاصد ٣/ ٧، والسيوطي في الهمع ٢/ ٢٧١، وانظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٦.

(٣) هو أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل من بني الديل، كان من أهل البصرة علوي الرأي، وهو أول من أسس العربية، ونهج سبلها، ووضع قياسها، وذلك حين صار سراة الناس ووجوههم يلحنون، توفي سنة تسع وستين (طبقات النحويين للزبيدي ص:٢١-٢٦).

(٤) انظره في ديوانه ص:(٨٢)، وكتاب سيبويه ١/ ٤٦، والمقتضب ٣/ ٩٨، وتهذيب اللغة (لبن) ٤/ ٣٢٣٠، والإنصاف ٢/ ٨٢٣، وشرح الجمل ١/ ٤١٣، والارتشاف ٢/ ٩٤٠، واللسان (كون) ١٣/ ٣٧١، والخزانة ٥/ ٣٢٧. والشاعر هنا يتحدث عن الخمر وأخيها الزبيب، ومعنى البيت يفسره الذي قبله:

دَعِ الخمرَ تَشربْها الغُواةُ فإنني رأيتُ أخاها مُغْنياً بمكانها

(٥) الكتاب ١/ ٤٦.

(٦) شرح الجمل ٢/ ٥٤٧، والارتشاف ٣/ ١٣٢٥.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

وقال السيرافي[1] وهو يشرح كلام سيبويه: «وأما قوله: (كَائِنٌ ومَكُونٌ) فالكائن: اسم فاعل من كان؛ لأنك إذا قلت: كانَ زيدٌ قائماً، جاز أن تقول: زيدٌ كائنٌ قائماً، وأما (مكون): فهو لما لم يسم فاعله، غير أن (كان) لا يجوز نقلها إلى ما لم يسم فاعله بأن يقام الخبر مقام الاسم؛ لأنا إذا قلنا: (كان زيد أخاك)، فزيد والأخ لا يستغني أحدهما عن الآخر كالمبتدأ والخبر، فلا يجوز أن تحذف زيداً فيبقى الخبر منفرداً.. ولكن الوجه الذي يصح منه (مكون) أن تحذف الاسم والخبر جميعاً وتصوغ كان لمصدرها، وذلك المصدر ينوب مناب الاسم والخبر، ويكون الاسم تفسيراً له، فتقول: (كِينَ الكونُ زيدٌ منطلقٌ) فالكون اسم ما لم يسم فاعله لكين، وزيد منطلق جملة هي تفسر الكون، ألا ترى أنه لو قال قائل: هل كان زيد منطلقاً؟ لقلت: قد كان ذاك، وإنما تريد: قد كان ذلك الكون، فيفهم المخاطب بذلك أن زيداً منطلق، وكذلك إذا قلت: كان زيدٌ منطلقاً كوناً، ثم نقلته إلى ما لم يسم فاعله، أقمت الكون مقام الفاعل وجعلت الجملة تفسيراً للكون، فقلت: كِينَ الكونُ زيدٌ منطلقٌ، ويجوز إضمار الكون لدلالة الفعل عليه إذ كان مصدراً، فتقول: كِين زيدٌ منطلقٌ، ومَكُونٌ زيدٌ منطلق»[2].

واختار ابن خروف مذهب السيرافي وقال: يحذفان ويقام مصدرها مقام الفاعل، واستدل على أنها ذات مصدر بقولهم: كن قائماً، ومحال أن يؤمر بالزمان، وإنما يؤمر بالحدث، وبقولهم: عجبت من كونك قائماً[3].

كما أن مذهب الكوفيين هو الجواز، فقد حكوه عن الفراء والكسائي وهشام.

قال الفراء: يجوز بناء كان وأخواتها لما لم يُسمّ فاعله، وتَحذِفُ المرفوع الذي يشبه الفاعل، وتقيم المنصوب مقامه نحو (كين قائمٌ) في (كان زيدٌ قائماً)؛ لأنه يشبه المفعول

---

(١) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي شارح كتاب سيبويه، وقد سبق أن ترجمت له.

(٢) شرح الكتاب ١/ ٣٠١- ٣٠٢، وأصول ابن السراج ١/ ٨١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٦.

(٣) حكاه عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٦/ ٢٥٦. وانظر الهمع ٢/ ٢٧١.

ماجستير سلطان العطوي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤
Ali Fattani

كما يقام المفعول مقام الفاعل كذلك ما أشبهه[1].

وقال الكسائي: إذا قلت: (كان زيد يقوم) تقول - يعني في بنائه - (كين يقام) على معنى: كين الأمر يقام، يَجعلُ في (كان) مجهولاً، ويَرُدُّ يَفْعَلُ إلى يُفْعَلُ، ويَجعل فيه مجهولاً آخر[2].

وقال هشام: (كين يقام)، و(كان يقام)، إن شئت ألزمت الأول ما يلزم الثاني وتجعل فيهما جميعاً مجهولاً، وليس واحد من المجاهيل يرجع إلى صاحبه، وإن شئت تركت الأول على حاله[3].

وقال ابن عصفور: الصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول، وهو مذهب سيبويه[4]، لكن لابد من أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف، فتقول: كين في الدار، فالأصل مثلاً: كان زيد قائماً في الدار، على أن يكون في الدار متعلقاً بكان، حذف المرفوع لشبهه بالفاعل، وحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مُخبَر عنه، ثم أقيم المجرور مقام المحذوف[5].

ويتبين لنا من جميع هذه الأقوال أن الذي يقوم مقام نائب الفاعل إذا قلنا بجواز

---

(١) كذا حكاه عنه ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٤٦، وهو تفسير لما نقله السيرافي ١/ ٣٠٢ عن الفراء، حيث قال: وكان الفراء يجيز (كين أخوك) في (كان زيدٌ أخاك)، ويزعم أنه ليس من كلام العرب ولكن على القياس. وانظر قول الفراء أيضاً في شرح التسهيل ٢/ ١٣٠، وشرح الرضي ١/ ٢١١، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٥٨، والارتشاف ٣/ ١٣٢٦.

(٢) انظر رأي الكسائي في شرح الرضي ١/ ٢١١، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٥٧، والمقاصد الشافية ٣/ ٨.

(٣) التذييل والتكميل ٦/ ٢٥٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٦.

(٤) تم تخريجه قبل قليل.

(٥) شرح الجمل ٢/ ٥٤٧، والمقرب ١/ ٧٩ وشرحه لابن النحاس ١/ ٢٧٠، وقد حرفت فيهما (كين) إلى (ليس) في الموضعين، وعلقت عليه أول المسألة، فلا حاجة لتكريره، وانظر رأي ابن عصفور أيضاً في الارتشاف ٣/ ١٣٢٦.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ - ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

بناء (كان) للمفعول ما يلي:

أ – ضمير المصدر، ويحذف الاسم ويحذف بحذفه الخبر، وعليه السيرافي وابن خروف.

ب – الظرف أو المجرور المعمول لها بناءً على أنها تعمل فيهما، ويحذف الاسم والخبر أيضاً، وهذا رأي ابن عصفور.

ج – الخبر المفرد؛ لأنه يشبه المفعول، ويحذف الاسم نحو: (كين قائم) من (كان زيد قائماً)، وهو مذهب الفراء.

د – الفعل إذا كان خبراً نحو: (كين يقام أو قيم) من (كان زيد يقوم أو قام) وهو مذهب الكسائي وبه قال الفراء وهشام أيضاً.

وقد رُدّ على هذه الأقوال جميعاً:

فأما سيبويه، فقد رَدّ عليه الفارسي، حيث نُقل عنه لما سئل عن قول سيبويه: (ومكون) أنه قال: ليس كل الداء يعالجه الطبيب[1]، وقال أيضاً: إنما قصد سيبويه أن يبين أن هذا الفعل متصرف، فـ(مكون) لم يمتنع من حيث عدم التصرف، بل امتنع لأمر آخر من خارج[2].

وأما السيرافي فقد رد عليه ابن عصفور بكون مذهبه فاسداً؛ لأن (كان) الناقصة وأخواتها لا مصدر لها[3]، يعني لأنه لم يُسمع قط من كلامهم: كان زيد قائماً كوناً[4]، وتُعُقِّبَ ابن عصفور بأن النكتة التي لم يشعر بها أنه لما حُذف اسم كان وخبرها عادت

---

(١) حكاه ابن النحاس الحلبي ١/ ٢٧١ عن القصري أنه سأل أبا علي، وحكاه أبو حيان في التذييل ٦/ ٢٥٥ عن أبي الفتح أنه سأل أبا علي.

(٢) التذييل والتكميل ٦/ ٢٥٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٦.

(٣) شرح الجمل ١/ ٥٤٦.

(٤) انظر التذييل والتكميل ٦/ ٢٥٦.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

تامة، فصح البناء، وإذا كانت كذلك خرجت عن مسألة النزاع[1].

وأما الفراء فقد رَدَّ عليه ابنُ السرّاج بقوله: «وقد أجاز قوم في (كان زيدٌ قائماً) أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله فيقولون: (كين قائم)، وهذا عندي لا يجوز مِن قِبَل أنّ (كان) فعل غير حقيقي، وإنما يدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة، والمفعول غير مفعول على الصحة، فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل؛ لأنهما غير متغايرين، إذ كانا إلى شيء واحد؛ لأن الثاني هو الأول في المعنى»[2].

كما رد عليه ابن عصفور بما يفسر عبارة ابن السراج الأخيرة، فقال بعد أن حكى مذهبه: «وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مخبَر عنه، لا في اللفظ، ولا في التقدير»[3].

وأما الكسائي ومن قال برأيه فقد رد عليهم الرضي فإنه قال: «إن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية أو مؤولة بالمصدر المضمون، ولا معنى لـ (كين القيام). يعني في تأويل كين يقام»[4].

وقال أبو حيان في الرد عليهم أيضاً: «ولا يجوز عند البصريين إذا قلت: كان زيد يقوم أو قام، أن تَرُدَّ هذا إلى ما لم يسم فاعله؛ لأن في (يقوم) ضميراً يعود على زيد، فإذا حذفت الاسم لم يَعُدِ الضمير إلى شيء»[5].

وقال الشاطبي: «وأما مذهب الكسائي فخارج عما عهد من كلام العرب، إذ لا يوجد مرفوع يحذف فيبنى فعله لضمير المجهول، وأيضاً لا فائدة في ذلك الكلام، إذ لا

---

(١) المقاصد الشافية ٣/ ٩.

(٢) الأصول في النحو ١/ ٨١. وانظر شرح الأشموني ٢/ ٧٠.

(٣) شرح الجمل ١/ ٥٤٦.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٢١١.

(٥) التذييل والتكميل ٦/ ٢٥٨.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠
١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

يخلو الوجود من كون قيامٍ موجوداً، وأيضاً لا يحذف المبتدأ اقتصاراً»[1].

وأما ابن عصفور فقد رُدَّ عليه بأن (كان) الناقصة لا فائدة لها إلا ما تعطيه من زمان الخبر، فإذا لم يكن خبر فلا ثمرة لها، وإنما سميت ناقصة؛ لأنها لابد لها من اسم وخبر، بخلاف التي تكتفي بالفاعل، وأيضاً لو فرض أن يُسمَع مثل (كين في الدار) على فرض أن يكون مفيداً لم يجز أن يقال: إنه من كان الناقصة لاحتماله التامة، فما الحاجة إلى تكلف غير ذلك، وأيضاً إنما بنى مذهبه على جواز تعلق الظرف والمجرور بكان الناقصة، وهو غير مسلَّم له[2].

وبالعودة إلى ما ذكره الشاطبي في هذه المسألة نجد الآتي:

١- أنه نقل أقوال المجيزين والرد عليهم من قبل العلماء.

٢- أنه قد استوعب جميع الأقوال في هذه المسألة.

٣- على الرغم من أنه ذكر أن مذهب جمهور البصريين منع بناء كان لما لم يسم فاعله، إلا أنه لم يذكر منع ابن السراج والفارسي لها، وهما العمدة في ذلك.

٤- أحسن مع التفصيل في الرد على مذهب ابن عصفور، ونقل عن ابن الحاج الرد الذي ذكرناه قبل قليل، وأيضاً فإن السماع معدوم في المسألة، وهو العمدة في القول بالجواز، فإذا عدم السماع انهد ركن القياس[3].

وهذا الذي قاله الشاطبي هنا هو معنى قول أبي حيان قبله: والذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الفارسي، وهو أنه لا يجوز أن تبنى كان وأخواتها للمفعول،

---

(١) المقاصد ٣/ ٩. وانظر حاشية الصبان ٢/ ٧٠.

(٢) فقد نقل أبو حيان عن ابن السراج وغيره أنها لا تعمل في ظرف ولا يتعلق بها جار ومجرور. انظر التذييل والتكميل ٦/ ٢٥٧، والمقاصد الشافية ٣/ ٩ حيث نقله عن ابن الحاج.

(٣) المقاصد الشافية ٣/ ٧.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

ولم يسمع شيء من ذلك عن العرب، والقياس يأباه، فوجب اطّراحه[1].

ومن هنا ولهذا السبب فإنني أختار عدم جواز ما ذهب إليه ابن عصفور وغيره، وخاصة وأن هذا البناء غير مستعمل، والله أعلم.

---

(١) التذييل والتكميل ٦/ ٢٥٩.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

۞ المسألة الخامسة عشرة: (شذوذ التعجب من الخِلَق الثابتة)

قال ابن عصفور: إن التعجب لا يجوز إلا مما يزيد وينقص، فأما الخِلَق الثابتة[١] فلا يجوز التعجب منها إلا ما شذ وهو: ما أحسنه، وما أقبحه، وما أطوله، وما أقصره، وما أهوجه[٢]، وما أنوكه[٣]، وما أحمقه، وما أشنعه[٤].

فكأنه اعتبر أن كل متصف بالحُسْن لا يتغير عن ذلك، فالحسن عنده صفة لا تزيد ولا تنقص بحسب الشخص، وكذلك القبح وغيره، وجعل التعجب من هذه الأشياء شاذاً[٥].

قال الشاطبي: ما يوهمه غير صحيح، فإن المقصود ما تقدم من تصور المفاضلة على الجملة، وجميع ما ذكر تُتصور فيه المفاضلة في أنفسها، وبحسب الأشخاص أيضاً، فالحسن والقبح يختلف في الشخص الواحد بحسب انتقالات الحيوان[٦]، من الطفولة إلى الشباب، ثم إلى الكهولة، ثم إلى الشيخوخة.

وكذلك الهَوَج، والنُّوك، والحمق، والشناعة، فإنها أوصاف تختلف بحسب الأشخاص، وبحسب حالين أيضاً في الشخص الواحد، إذ ليست تطلق في كل موضع على فقد العقل الفاصل بين الإنسان والفَرَس، بل قد تطلق على الوصف الذي هو في نظر الواصف بها قريب من ذلك، فتطلق على خفة الحركة، وقلة التثبت، وعدم

---

(١) الخِلَق الثابتة هنا: هي الأخلاق والأوصاف اللاصقة بصاحبها لا تتغير ولا تتبدل، ولا تقبل الكثرة والزيادة، كالعيوب الظاهرة وأعضاء الجسم.

(٢) يقال رجل أهوج بيِّن الهَوَج، أي طويل وبه تسرع وحمق. الصحاح (هوج).

(٣) النُّوك بالضم والفتح: الحمق. القاموس المحيط (نوك).

(٤) الشناعة: الفضاعة، والشنيع: القبيح. اللسان (شنع).

(٥) المقاصد الشافية ٤/ ٤٧٣، والمقرب ١/ ٧١، وشرح الجمل ١/ ٥٨٨، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٠.

(٦) اسم يقع على كل شيء حي. اللسان (حيا).

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤
Ali Fattani

الإحكام والتؤدة، فقد يكون هذا الوصف أشد في حق الشخص الواحد، وأضعف في حالين، فأما عدم العقل جملة، فلا يمكن فيه اختلاف، فلا يصح التعجب منه وليس كلامنا فيه.

هذا ما يقال فيه من جهة النظر، وأما النقل فلا يحتاج إلى شاهد لكثرته، وقد اعترف هو بوجوده، وقد نص سيبويه على وجه جواز (ما أرعنه)[1]، و(ما أهوجه)، و(ما أشنعه)، و(ما أنوكه)، و(ما أحمقه)[2]، ودل كلامه فيها على أنها ليست عنده شاذة، ونص أيضاً على جواز ما أحسنه، وعلى جواز (محسان) وهو للمبالغة في (حسن)، وقال في ما أشنعه: لأنه عندهم من القبح وليس بلون، ولا خِلْقة[3]، وهذا تصريح بأن ما أقبحه وضده، ليس فيه علة مانعة، فالحق ما ذهب إليه غيره، وهو الذي يشعر به كلام الناظم[4].

❖ التحليل والعرض:

هذه المسألة أيضاً في التعجب، وقد مضت فيه مسألتان، وتكلمنا فيهما عن كل المباحث المتعلقة به، وحيث إن هذه المسألة تتعلق بشرط من شروط الفعل المتعجب منه ألا وهو شرط القابلية للتفاضل أو التفاوت، والمعبر عنه بعدة معان أخرى مثل: الزيادة والنقصان، أو الكثرة والقلة، وهو منسوب إلى الفراء[5]، وذلك في الصفات الإضافية التي تختلف بها أحوال الناس، كالكرم والشجاعة، والعلم والجهل سواء كانت بالنسبة إلى شخص واحد في حالين مختلفين، أو بالنسبة إلى شخصين، فتقول: ما

---

(١) الرُّعُونَةُ: الحمق والاسترخاء. الصحاح (رعن).

(٢) الكتاب ٤/ ٩٨.

(٣) المصدر السابق الموضع نفسه.

(٤) المقاصد الشافية ٤/ ٤٧٣ - ٤٧٤.

(٥) معاني الفراء ٢/ ١٢٨، وانظر التذييل والتكميل ١٠/ ٢٢٩، والمساعد ٢/ ١٦١، وفيهما: هو صحيح.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

أعلمه يوم الخميس، وما أجهله يوم الأربعاء، وتقول: ما أكرمه، وما أشجعه، بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع، فلا يصاغ من نحو: (مات) و(فني) و(عمي) وما أشبه ذلك؛ فلا يقال مثلاً: ما أموت زيداً، ولا أَمْوِتْ به، لأنه لا تفاوت، ولا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه، إذ يكون المعنى مألوفاً.

وقد استثنوا من الصفات القابلة للتفاضل صفات الله تعالى؛ لأنها لا تقبل الزيادة، فلا يجوز التعجب منها[1]، لا يقال: ما أعلم الله؛ لأن علمه تعالى لا يقبل الزيادة، لكن ورد عن العرب: ما أعظم الله وأجله[2] ! وقال الشاعر[3]:

ما أقدرَ اللهَ أنْ يُدني علَى شَحَطٍ مَنْ دارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دارُهُ صُولُ

وقد تأول النحاة ذلك بما ذكرنا في التخريج[4].

قالوا: وقد شذ من هذه الألفاظ التي لا تقبل الزيادة ما ذكره الشاطبي في أصل المسألة، وهو ما ذهب إليه ابن عصفور حيث قال: إن التعجب لا يجوز إلا مما يزيد وينقص، فأما الخلق الثابتة فلا يجوز التعجب منها إلا ما شذ فيحفظ ولا يقاس عليه،

---

(١) انظر شرح الرضي ٥/ ٢٤٤، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨١.

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨١، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٢٩، والإنصاف ١/ ١٢٨، وقال الأنباري: هو بمنزلة الإخبار أنه عظيم، لا على معنى شيء أعظمه لاستحالته.

(٣) هو حُنْدُج بن حُنْدُج، وانظره ضمن عدة أبيات في ديوان الحماسة كما في شرح المرزوقي ٤/ ١٨٢٨، وأمالي القالي ١/ ٩٩، ومعجم البلدان لياقوت ٣/ ٤٣٥ عند الحديث عن مدينة (صُوْل) إحدى مدن بلاد الخزر، والبيت في الإنصاف ١/ ١٢٨، وشرح الجمل ١/ ٥٩١، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨١، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٢٩. والشحط: البعد، والحزن والصول: مكانان، وموضع الشاهد قوله: (ما أقدر الله) حيث تعجب من قدرة الله، وهذا لا يجوز لأن ظاهره يدل على أن شيئاً أقدرَ اللهَ، أي جعله قادراً، والله سبحانه قادر من غير جعل جاعل، وقال الأنباري: فإنه وإن كان لفظه لفظ تعجب فالمراد به المبالغة في وصف الله تعالى بالقدرة.

(٤) انظر تأويلات أخرى في التذييل والتكميل ١٠/ ٢٢٩، والهمع ٦/ ٤٦-٤٧.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

والذي شذ من ذلك: ما أحسنه، وما أقبحه، وما أطوله، وما أقصره، وما أهوجه، وما أنوكه، وما أحمقه، وما أشنعه[1].

وقد رُدَّ على ابن عصفور بأن هذه أوصاف يمكن أن تتصور فيها المفاضلة والزيادة، وأن هذه الألفاظ التي ذَكَر أنها شاذة لا تقبل الزيادة؛ لأنها من الخلق الثابتة، ليس كما قال، بل كلها تقبل الزيادة؛ لأنها خرجت إلى معان أخرى يصح التعجب منها:

قال سيبويه: "وأما قولهم في الأحمق: ما أحمقه، وفي الأرعن: ما أرعنه، وفي الأنوك: ما أنوكه، وفي الألدّ: ما ألدّه، فإنما هذا عندهم من العلم ونقصان العقل والفطنة، فصارت (ما ألدّه) بمنزلة ما أمرسه، وما أعلمه، وصارت (ما أحمقه) بمنزلة ما أبلده، وما أشجعه، وما أجنّه؛ لأن هذا ليس بلون ولا خلقة في جسده، وإنما هو كقولك ما ألسنه، وما أذكره، وما أعرفه، وما أنظره، تريد نظر التفكر، وما أشنعه، وهو أشنع؛ لأنه عندهم من القبح وليس بلون ولا خِلْقة من الجسد، ولا نقصان فيه، فألحقوه بباب القبح كما ألحقوا ألدّ وأحمق بما ذكرت لك؛ لأن أصل بناء أحمق ونحوه أن يكون على غير بناء أفعل، نحو بليد وعليم وجاهل وعاقل، وفَهِمٍ وحَصِيفٍ، وكذلك الأهوج، تقول: ما أهوجه، كقولك: ما أجنه[2]".

فكلام سيبويه يدل على أن هذه الألفاظ ليست بشاذة، وهو ما أكده **السيرافي** في الشرح أيضاً[3].

وقال الفراء " في قوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾[4]: إنما جاز في العمى؛ لأنه لم يُرد به عمى العين، إنما أراد به - والله أعلم -

(١) المقرب ١/ ٧١، وشرح الجمل ١/ ٥٨٨.

(٢) الكتاب ٤/ ٩٨ - ٩٩.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٤٧٣، وانظر ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٠.

(٤) سورة الإسراء، الآية: ٧٢.

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة ... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤
Ali Fattani

عمى القلب، فيقال: فلان أعمى من فلان في القلب، ولا تقل: هو أعمى منه في العين[1]".

فالفراء أيضاً يحمل ذلك على الجواز؛ لأن هذه الألفاظ خرجت عن معانيها الأصلية، ولم تعد تدل على الخلق الثابتة، فأما إذا دلت عليها فلا يجوز التعجب منها.

وقال خطاب الماردي[2]: " قولهم: ما أحمقه، وما أرعنه، وما أنوكه، وما ألدّه من الخصم الألدّ، إنما جاز فيه هذا والاسم منه أفعل، وهو في معنى العاهات والأدواء؛ لأنهم أخرجوه عن معنى العلم ونقصان الفطرة، وليس بلون ولا خِلْقة في الجسد، وإنما هو كقولك: ما أنظره، تريد نظر الفكر، وما ألسنه، تريد البيان والفصاحة[3]".

وقال ابن برهان: " وأما الحمق والرعونة والنوك واللدد، فليست محسوسة، وإنما يستدل عليها بالأفعال، ولأنه يذم عليها، فحلت محل ما اكتسبه وجناه على نفسه دون ما خُلق فيه، فلذلك قلت: ما أحمقه، وأرعنه، وأنوكه، وألده، وأهوجه، وأبلده، وأجنه[4]".

وابن برهان يرى أيضاً أن هذه الصفات التي لا تُعرف ولا تُدرك إلا بفعل صاحبها، فإنها أصبحت كالمكتسبة وليست من الخِلْقة، لذا جاز التعجب منها.

---

(١) معاني الفراء ٢/ ١٢٧-١٢٨، وانظر معاني الزجاج ٣/ ٢٥٣، وإعراب النحاس ٢/ ٢٥٢ - ٢٥٣، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٢/ ٣٣.

(٢) هو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماردي، كان من جلة النحاة ومحققيهم، والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق، اختصر الزاهر لابن الأنباري، وهو صاحب كتاب الترشيح، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً، توفي بعد الخمسين والأربعمائة (البغية ١/ ٥٥٣).

(٣) حكاه عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ١٠/ ٢٣٧.

(٤) شرح اللمع ٢/ ٤١٣.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

وقال ابن الحاج: "حكى اللغويون وصاحب المحكم[1]: عاقلت الرجل، أي غلبته في العقل، فهذا تصريح بالمفاضلة، والتعجب من (ما أهوجه) وشبهه جائز حسن، وأما ما أشنعه فراجع إلى معنى الحمق، ولست أعلم أن أحداً من النحاة عدد في الشواذ ما عدده ابن عصفور، ولم يسلم له مثال مما أورده أنه شاذ[2]".

وقال ابن مالك: "وقد يبنى فعل التعجب من فعل أفعل مفهم عَسِرَ أو جهل، والإشارة إلى حَمِق، ورَعِن، وهَوِج، ونَوِك، ولَدَّ إذا كان عسر الخصومه، وبناء الوصف من هذه الأفعال على أفعل في التذكير، وفعلاء في التأنيث، لكنها ناسبت في المعنى جَهِل وعَسِر، فجرت في التعجب والتفضل مجراهما فقيل: ما أحمقه، وأرعنه، وأهوجه، وأنوكه، وألدّه، وهو أحمق منه، وأرعن، وأهوج، وأنوك، وألد[3]".

فابن مالك يرى أيضاً أن هذه الأفعال شابهت غيرها مما يجوز التعجب منه، فجرت في هذا الحكم مجراها.

وقال أبو حيان: " وقال بعضهم في (ما أحمقه) وإخوته: يظهر من كلام سيبويه أنهم إنما قالوا فيه ما أفعله؛ لأنه من باب العلم وضده، لا من باب الخِلْقة في الجسد، فدل على أن هذه تخالف حكم الخِلَقِ، بل هي أوصاف غير ظاهرة، فخرجت عن الألوان والخِلَق، وهذا فرق على تعليل الخليل، وأما على تعليل سيبويه فإنهم وإن قالوا فيها: (ما أفعله)، فلأنه ليس (أفعل) أصلاً فيها، بخلاف اللون والخِلقة، بل أصلها أن تكون على (فعيل وفَعِل وفاعِل) كما في (عليم وفَهِم وجاهل) فروعي فيها ذلك المعنى

---

(١) المحكم ١/ ٢٠٥، وصاحبه هو علي بن أحمد – وقيل اسم أبيه: محمد، وقيل إسماعيل – بن سيده اللغوي النحوي الأندلسي أبو الحسن الضرير، كان حافظاً لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب، صنف المحكم والمخصص وشرح كتاب الأخفش وغيرها، توفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة (بغية الوعاة ١٤٣).

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٠.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٤٦.

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤
Ali Fattani

فتعجب من لفظها[1]".

وبالعودة إلى مناقشة الشاطبي لهذه المسألة، نجد أنه قد اتهم ابن عصفور بأنه خالف ما عليه الناس في هذه المسألة، وهذا صحيح، لكن يؤخذ عليه أنه لم ينقل عن أحد ممن ذكر أن ابن عصفور خالفهم غير سيبويه، على الرغم من توفر ذلك كما مر في تلك النقول التي ذكرتها في التحليل وسميت أصحابها.

وقد نجد لابن عصفور بعض العذر في أنه أراد أن تبقى قاعدة عدم التفاضل في الخِلَق ثابتة إلا ما جاء منها سماعاً فهو شاذ، لكنه يحفظ ولا يقاس عليه.

وعلى كل حال، فالحق هنا في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الشاطبي وجمهور العلماء قبله وبه نأخذ والله أعلم.

---

(١) التذييل والتكميل ١٠/ ٢٣٧.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠
١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

۞ المسألة السادسة عشرة: (الخلاف على صياغة فعل التعجب من أفعل)

قال ابن عصفور: «يجوز صياغة فعل التعجب من (أفعل) إذا كانت همزته لغير التعدية، فإن كانت للتعدية فلا يجوز»(١).

قال الشاطبي: «إن هذه التفرقة لم يقل بها أحد، ولا ذهب إليه نحوي، ويكفيه في الرد مخالفته للإجماع بناء على أن إحداث قول ثالث خرق للإجماع، وأيضاً فإن (أَفْعَلَ) ضربان: ضرب لم يستعمل منه المجرد نحو: (ألفى) و(أذعن) و(أفلس) وضرب استعمل منه وهو قسمان:

قسم استعمل منه فعل المجرد على معنى (أَفْعَلَ) وهو نوعان: ما (فَعَلَ) منه بمنزلة المطاوع، وهو الذي همزته للتعدية، كذهب وأذهبته، وقام وأقمته، وما ليس كذلك وهو ضربان: ضَرْبٌ يكون (فَعَلَ) فيه لمعنى مخالف من كل وجه لمعنى (أَفْعَلَ) نحو: سَرَرْت الرجلَ، فَرَّحْته، وأسررت الشيء، أخفيته، وضَرْبٌ يكون معناه مجتمعاً مع معنى (أَفْعَلَ) في معنى المادة في الأصل نحو: كَلَّ الرجل، أعيا، وأَكَلَّ القومُ، ضعفت دوابهم.

فهذه جملة أقسام، خص ابن عصفور منها ما همزته للتعدية بالمنع، ولا يظهر للاختصاص موجب يقضي بالامتناع هنا، والجواز في البواقي، بل الذي يظهر لأول النظر في البواقي أن لا يتعجب منها؛ لأنه يؤدي إلى الالتباس، وهو التباس التعجب من (أَفْعَل) بالتعجب من (فَعَل)، فكان ينبغي على هذا ألا يجوز التعجب إلا من القسم الأول خاصة، وهو الذي لم يستعمل منه (فَعَلَ) أصلاً، وهم مما يحافظون في هذا الباب على رفع اللَّبس، ولذلك لم يتعجبوا من المنفي، ولا من فعل المفعول، وفرقوا في قولهم: (ما أبغضه لِي وإِلَيَّ، وما أحبه لي وإلي) بين المعاني، فالذي ذهب إليه من التفرقة

---

(١) كذا عنه في المقاصد الشافية ٤/ ٤٦٦، وانظر قوله في المقرب ١/ ٧٣، وشرح الجمل ١/ ٥٩٢، وشرح التسهيل ٣/ ٤٦، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٣٩.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

غير صحيح»[1].

❖ التحليل والعرض:

التعجب هو استعظامُ زيادةٍ في وصفِ الفاعلِ، خَفِيَ سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره، أو قل نظيره[2]، وقيل: «هو انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يَخفَى سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب»[3].

وله عبارات كثيرة نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[4]، ونحو قوله ﷺ: «سبحان الله إن المؤمن لا ينجس»[5]، ونحو قولهم: لله دره فارساً، وغير ذلك مما تدل عليه القرينة، وأما المبوب له في النحو فصيغتان اثنتان:

إحداهما: (ما أَفْعَلَهُ) نحو: ما أحسنَ زيداً ! فأما (ما) فأجمعوا على اسميتها وذلك لعود الضمير عليها، وهي نكرة تامة بمعنى شيء، وتعرب مبتدأ لتجردها عن العوامل، وما بعدها خبرها، وهذا قول الخليل وسيبويه[6]، وقال الأخفش: هي موصولة، وما بعدها صلتها والخبر محذوف[7]، وقال الفراء: هي استفهامية[8] وما بعدها خبرها، وأما (أَفْعَلَ) فهو فعل ماض، والهمزة للتعدية، وما بعده مفعوله، هذا

---

(١) المقاصد الشافية ٤/ ٤٧١ - ٤٧٢، وحكى الأزهري أوله عنه في التصريح ٢/ ٦٨.

(٢) هذا تعريف ابن عصفور في المقرب ١/ ٧١، وشرح الجمل ١/ ٥٨٨، وحكاه في التصريح ٢/ ٥٧ عنه.

(٣) هذا تعريف الرضي ٥/ ٢٤٣.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٨.

(٥) أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما، انظر جامع الأصول ٧/ ٣١٠- ٣١١.

(٦) الكتاب ١/ ٧٢.

(٧) الأصول ١/ ١٠٠، والمفصل ص:٣٣١، وشرح الجمل ١/ ٥٩٤.

(٨) شرح ابن يعيش ٧/ ١٤٩، شرح التسهيل ٣/ ٣٢، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٦٥.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

مذهب البصريين والكسائي[1].

والثانية: (أَفْعِلْ به) نحو: أَحْسِنْ بزيدٍ ! وهو فعل باتفاق، لكنهم اختلفوا في حقيقته:

فقال البصريون: اللفظ أمر والمعنى خبر، وما بعده فاعله والباء زائدة.

وذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف إلى أنه أمر حقيقة، والهمزة للنقل، وما بعده مفعوله، والباء زائدة، والفاعل ضمير مستتر[2].

وفعلا التعجب في هاتين الصيغتين لا يتصرفان؛ لذلك امتنع أن يتقدم عليهما معموليهما، وأن يفصل بينهما وبين معموليهما بغير ظرف أومجرور إلا إذا تعلقا بالمعمول فلا يجوز حينئذ الفصل، تقول: (ما أحسنَ بالرجل أن يَصْدُقَ)، ولا تقول: ما أحسن في المسجد معتكفاً، ومن شواهد الجواز قوله[3]:

أُقِيمُ بِدارِ الحَزْمِ ما دامَ حَزْمُها وأَحْرِ إذا حالَتْ بِأنْ أَتَحَوَّلا

ومن شروط بناء التعجب: أن يكون الفعل ثلاثياً مجرداً، فلا يبنيان من رباعي مجرد نحو: (دحرج)، ولا من مزيد فيه نحو: (تدحرج)، ولا ثلاثي مزيد بحرف نحو: (ضارب) أو حرفين نحو: (انطلق)، أو ثلاثة نحو: (استخرج)؛ إلا ما شذَّ نحو: ما أفقره من افتقر، وما أغناه من استغنى، وما أتقاه من اتقى، وما أقومه من استقام، وذلك لأنه إما أن يؤدي إلى حذف بعض الأصول كالرباعي المجرد؛ فإنك إذا بنيته على

---

(١) شرح الرضي ٥/ ٢٤٦.

(٢) المفصل ص:٣٣٠، والارتشاف ٤/ ٢٠٦٧، والتصريح ٢/ ٦١.

(٣) هو أوس بن حجر كما في ديوانه ص:٨٣، وانظره في شرح التسهيل ٣/ ٤١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٩٦، وتذكرة النحاة ص:٢٩٢، وأوضح المسالك ٣/ ٢٦٣، وشرح الأشموني ٣/ ٢٤. والشاهد فيه: (وأحر إذا حالت بأن أتحولا) حيث فصل بين فعل التعجب (أحر) وبين فاعله (بأن أتحولا) بالظرف وهو (إذا حالت).

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

(أفعل) يقتضي حذف حرف من أصوله، أو أن يؤدي إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود، فلو بنيت (أفعل) من (ضارب) فقلت: ما أضربه، لفاتت الدلالة على معنى المشاركة، إلا إذا كان الفعل المزيد على وزن (أفعل)، فقد اختُلف في جواز التعجب منه، وهذا هو موضوع مسألتنا هنا، وفيها ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه يجوز البناء منه مطلقاً، وهو قول الأخفش(١)، ونسب إلى سيبويه(٢)، وصححه ابن هشام الخضراوي(٣).

الثاني: عدم الجواز مطلقاً، وهو مذهب الأخفش، والجرمي، والمازني، والمبرد، وابن السراج، والفارسي ومن وافقهم(٤).

الثالث: وهو قول ابن عصفور، حيث جاء في المقرب(٥): «وإن كان على وزن (أفعل) ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه، نحو قولهم: ما أخطأه، وما أصوبه، وما أنتنه، وما أظله، وما أضوأه، ولم يقولوا ما أجوبه، استغناء عن ذلك بقولهم: ما أحسن جوابه».

وإن كانت الهمزة للتعدية لم يجز التعجب منه، إلا أن يشذ من ذلك فيحفظ ولا

---

(١) انظر قوله في شرح ابن يعيش ٧/ ١٤٤، وشرح الرضي ٥/ ٢٤٥، والارتشاف ٤/ ٢٠٧٨.

(٢) قاله ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٤٦ وأضاف: وهو مذهب المحققين من أصحابه، انتهى، وانظر الكتاب ١/ ٧٣، وسوف أذكر ما يخالف ذلك.

(٣) كذا في ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧٨، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٣٩، وابن هشام الخضراوي هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي العلامة أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي، ويعرف بابن البرذعي، كان رأساً في العربية، أخذ العلم عن ابن خروف، وأخذ عنه ابن الشلوبين، صنف: فصل المقال في أبنية الأفعال، والإفصاح بفوائد الإيضاح، والنقض على الممتع لابن عصفور وغير ذلك، توفي سنة ست وأربعين وستمائة (بغية الوعاة ١/ ٢٦٧ - ٢٦٨).

(٤) انظر مذهب هؤلاء العلماء في الارتشاف ٤/ ٢٠٧٨، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٣٩، والتصريح ٢/ ٦٨.

(٥) المقرب ١/ ٧٣.

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة ... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/ ١٤٣٤/ ٢٥
Ali Fattani

يقاس عليه، والذي شذ من ذلك قولهم: ما أعطاه للدنانير، وما أولاه للمعروف، وما أضيعه للشيء، ومن ذلك قول ذي الرمة[1]:

بأضيعَ مِن عَينيكَ لِلماءِ كُلَّما تَوَهَّمْتَ رَبْعاً أو تَذَكَّرْتَ مَنْزِلا

وبين ابن عصفور علة اختلافهم في (أفعَل) فقال في شرح الجمل: أما الذي منعه في الجميع: فقاسه على غيره من المزيدات، والذي أجازه في الجميع: رأى همزة (أفعل) التي للتعجب تعقب تلك الزيادة، والذي فصّل: منع ذلك إن كانت الهمزة للنقل؛ لأنها إذ ذاك حرف معنى، وأجاز إذا كانت لغير نقل لأنها لا معنى لها[2].

لكن ابن مالك تعقب ابن عصفور في ما ذهب إليه وقال: ولا فرق بين ما كانت همزته للتعدية كأعطى، وبين ما همزته لغير التعدية كأغفى، ثم استشهد بتسوية سيبويه بين فعَل وفعِل وفعُل وأفعَل[3] في صحة بناء التعجب منها، ثم قال: فعُلم أنه لا فرق بين ما همزته للتعدية، وبين ما همزته لغير التعدية كما فعل ابن عصفور إذ أجاز القياس على (ما أغفى زيداً)؛ لأن همزته غير معدية، ولم يقس على (ما أعطاه)؛ لأن همزته

---

(١) ديوانه ص:٦٧١، وقبل هذا البيت قوله:

فَما شَنَّتَا خَرْقاءَ واهِيَةِ الكُلَى سَقَى بهما ساقٍ فَلَمْ يَتَبَلَّلا

وانظرهما في أمالي القالي ١/ ٢٠٨، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٣٧٢، والصحاح (سقى) ٦/ ٢٣٨٠، والمقرب ١/ ٧٣، وشرح الجمل ١/ ٥٩٢. والشنة: مزادة الماء، والكلى: جليدة مستديرة تخرز تحت عروة المزادة، والمعنى: ما مزادة هذه صفتها بأشد إضاعة للماء من عينيك للدمع كلما توهمت دار الحبيب أو تذكرت منزله. والشاهد فيه كما قال المرزوقي (بأضيع من عينيك) فقد كان من الواجب أن يقول: بأشد إضاعة للدمع فجاء به على حذف الزوائد، أو على طريقة سيبويه في جواز بناء التعجب مما كان على (أفعل) مما زاد على الثلاثي خاصة.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٩٢.

(٣) الكتاب ١/ ٧٣.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

معدية، وهو تحكم بلا دليل، ثم استشهد بكلام آخر لسيبويه، وبكلام طويل غيره[1].

وقال أبو حيان وهو يشرح كلام ابن مالك في التسهيل: «قد جاءت ألفاظ من (أَفْعَلَ) تُعُجب منها والهمزة لنقل ولغير نقل، فمن الأول قولهم: ما آتاه للمعروف، وما أعطاه للدرهم، وما أولاه بالمعروف، وما أضيعه لكذا، ومن الثاني قولهم: ما أنتنه، في لغة من قال: أنتن، وما أخطأه، وما أصوبه، وما أيسره، وما أعدمه، وما أسنه، وما أوحش الدار، وما أمتعه، وما أسرفه، وما أفرط جهله، وما أظلمه، وما أضوأه، فمن نظر إلى مجيء ذلك في النوعين قاس عليه، ومن رآها قليلة جعلها شاذة، ومن فصل قال: الذي همزته للنقل لا تدخل عليه همزة نقل، والذي همزته لغير النقل تحذف ويؤتى بهمزة النقل، ولذلك يصير الفاعل مفعولاً نحو: أظلمَ الليلُ، تقول: ما أظلمَ هذا الليلَ..»[2].

وبالعودة إلى أول هذه المسألة نجد أن الشاطبي يضعّف مذهب ابن عصفور، كما فعل ابن مالك عندما قال: (هو تحكم بلا دليل)، وأن قوله لم يذهب إليه نحوي، وهو يقتفي في ذلك أثر ابن الحاج[3] حيث قال: «هذا التفصيل لم يذهب إليه أحد، ولا ذهب إليه نحوي»[4].

وهذا غير مقبول، فإن ابن عصفور إنما نقله عن غيره بدليل قوله: منهم من منع، ومنهم من أجاز، ومنهم من فصل[5]، ومشى مع هذا القول الأخير الذي هو

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٦.

(٢) التذييل والتكميل ١٠/ ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٣) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي أبو العباس الإشبيلي، قرأ على الشلوبين وأمثاله، له إملاء على كتاب سيبويه، وحواش على الإيضاح، وسر الصناعة، وإيرادات على المقرب، وكان يقول: إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما شاء، توفي سنة سبع وأربعين وستمائة (بغية الوعاة ١/ ٣٥٩ - ٣٦٠).

(٤) حكاه عنه في الارتشاف ٤/ ٢٠٧٨.

(٥) شرح الجمل ١/ ٥٩١.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

مركب من القولين السابقين.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد ذكر أبو حيان مجيء التعجب مما فيه همزة نقل وغير نقل، ثم خلص إلى القول: فمن نظر إلى مجيء ذلك في النوعين قاس عليه، ومن رآها قليلة جعلها شاذة، ومن فصّل قال: الذي همزته للنقل لا تدخل عليه همزة نقل، والذي همزته لغير النقل تحذف ويؤتى بهمزة النقل(١). فليس في كلامه اعتراض، أو رد على أي مذهب، بل إنه رد على تجويز ابن مالك للتعجب من (أفعل) مطلقاً وخطأه في ما ذهب إليه(٢)، ولما قال ابن مالك: (هذا مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه)، قال أبو حيان: «هذا مخالف لما حكيناه من المنع عن جمهور البصريين الذين ذكرناهم(٣).

وكذلك ذكر ابن هشام المذاهب الثلاثة، وساوى بينها دون ترجيح أو تخطيء»(٤).

ومن هنا نقول: إذا كان أصحاب سيبويه قد خالفوا مذهبه في هذه المسألة، فلا ضير في أن يختلف العلماء المتأخرون فيما بينهم فيها أيضاً، ولكلٍّ حجته ودليله، ولذلك فالتوقف فيها، وعدم الانتصار لأي مذهب هو ما نميل إليه، والله أعلم بالصواب.

---

(١) التذييل والتكميل ١٠/ ٢٤٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٧٨.

(٤) أوضح المسالك ٣/ ٢٦٦.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

۞ المسألة السابعة عشرة: (أن ما استوفى شروط التعجب لا يقتضي جواز التعجب منه مطلقاً)

قال ابن عصفور: لا يقال: ما أنوم زيداً، ولا ما أقعده، وكذلك سائرها مع أنها مستوفية للشروط، ووجه ذلك أن العرب استغنت عن البناء منها بالبناء من غيرها، كما قال سيبويه في (قال) من القائلة: ولا يقولون في قال يقيل: ما أقيله، استغنوا بـ(ما أكثر قائلته)، وما أنومه في ساعة كذا، كما قالوا: تركت، ولم يقولوا ودعت[(١)].

والقاعدة أن العرب إذا فهم منها الاستغناء، لم يجز أن يُنطَق بما استغنت عنه، بل يُرجَع إلى ما استغنت به[(٢)].

قال الشاطبي: يجاب عن هذا، بأن هذه الألفاظ قليلة جداً، لا يَقدح مثلها في مثل هذا الأصل المطّرد، وإلا فلو اعتبر مثل هذا في كسر القواعد، لاعتبرت الشذوذات المتقدمة والآتية كلها، فلم ينتظم قياس، ولا تمهد أصل.

وأيضاً فإذا تُتبعتْ هذه الألفاظ، وُجدت لا تنهض في الدلالة على الاستغناء، بل منها ما التعجب منه جائز لوجود تلك الشروط، ومنها ما هو ممنوع لفقد شرط، لا للاستغناء.

فأما القيام والقعود والجلوس، فمن قبيل ما لا يقبل الفضلة[(٣)]، إذ ليس ثَمّ قيام راجح على قيام، ولا قعود أبلغ من قعود، وكذلك الآخر ما عدا النوم. وإنما يرجحها كثرة الترداد والتكرار، وإذ ذاك يُتعجب منها بـ(أقل) و(أكثر)، وإن جاء على غير ذلك فعلى معنى الكثرة، كما قالوا في المبالغة: ضُجَعَة وقُعَدَة، وعلى هذا

---

(١) الكتاب ٤/ ٩٩.

(٢) المقاصد الشافية ٤/ ٤٧٨ - ٤٧٩، وانظر المقرب ١/ ٧٤، وشرح الجمل ١/ ٥٩٣/ ٥٩٤، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٤، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٤٣، وشرح التصريح ٢/ ٧٢، وشرح الأشموني ٣/ ٢٢.

(٣) أي التفاضل والتفاوت.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/ ١٤٣٤
Ali Fattani

الترتيب يجري القول في (السكْر[1] والغضب)، فقد حُكي الخلاف في التعجب منهما، فالأظهر جواز ذلك فيهما؛ لقبولهما الزيادة أو النقصان من جهة تصور معناهما، وهو ظاهر.

وأما الاستغناء لم يثبت عن موثوق به، وسيبويه لم يذكرهما في الاستغناء، وإنما ذكر (قال) من القائلة[2].

وقد جعل ابن الطَّرَاوة[3] المانع فيه معنوياً، إذ لا يتصور فيه المفاضلة؛ لأن معناه دخل في القائلة، وإنما أطلق سيبويه عليه لفظ الاستغناء لما تقدم ذكره.

وأما (النوم): فقد استعملوا منه (هو أنوم من فهد)، و(أنوم من غزال)، وقالوا في المبالغة: نؤوم ونؤمة، وجاء في لفظ سيبويه استعمال (ما أنومه) على أنه كالمغني عن (ما أقيله).

فقد ظهر أن هذه الألفاظ المستثناة ليست بمستثناة كما توهم من استثناها، والله أعلم.

❖ التحليل والعرض:

هذه المسألة تخص باب التعجب، وقد تقدمتْ مسألةٌ في هذا الباب وتكلمنا فيها

---

(١) تقدمتْ كلمة السكر قبلُ في كلام الشاطبي ٤/ ٤٧٨ ورسمت هكذا (شكر) بالشين، ومثلها وقع في الهمع ٦/ ٤٣، ولا شك أنه خطأ مطبعي، وهي هنا ضد الصحو؛ لأنه سوف يأتي من كلام ابن عصفور وأبي حيان ما يوضح ذلك.

(٢) الكتاب ٤/ ٩٩.

(٣) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي أبو الحسين، كان نحوياً ماهراً، سمع على الأعلم كتاب سيبويه، وروى عنه السهيلي والقاضي عياض، وله آراء في النحو تفرد بها، وخالف فيها جمهور النحاة، ألف الترشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، توفي سنة ثمان وعشرين وخمسمائة (بغية الوعاة ١/ ٦٠٢).

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة ... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

عن معنى التعجب، وعن صيغتيه من حيث الوزن والإعراب، كما تكلمنا فيها أيضاً عن شروط الفعل المتعجب منه.

والعرب تركت التعجب من بعض الأفعال المستوفية للشروط، واستغنت عن التعجب منها بأشد وما في معناها، وذكروا من جملة ذلك: قعد وجلس ضدي (قام)، وسَكِرَ، وغضب، وقام[1]، ونام، وقال من القائلة[2].

واختُلف في بيان سبب ذلك الاستغناء:

فقال ابن برهان: وقالوا في سكران: (ما أشد سُكْرَهُ!)، تشبيهاً له بخلقةٍ ليفصلوا بين ذلك وبين (ما أَسْكَرَهُ للنهر!)، وفعل الأول: سَكِرَ.

وقالوا: قعد في هذا المكان، ولم يقولوا ما أقعده، وأَقْعِدْ به؛ ليفصلوا بينه وبين ما أقعده في النسب وهو: أَقْعَدُ منك.

وحملوا على (قعد): جلس؛ لأنه مثله في المعنى، فلم يقولوا: هو أجلس منك[3].

وقال ابن عصفور: فلم يقولوا: ما أقومه؛ لئلا يلتبس (بما أقومه) من استقام، ولم يقولوا: ما أقعده؛ لئلا يلتبس (بما أقعده من أبٍ)[4]، ولم يقولوا: ما أجلسه؛ حملاً على (ما أقعد)؛ لأنه في معناه، أو حملاً على (ما أقومه)؛ لأنه نقيضه، ولم يقولوا: ما أسكره؛ لئلا يلتبس بقولهم: (ما أسكر التمر)، إذا كان فيه السُكّر[5].

---

(١) أي قام من النوم، انظر المقاصد ٤/ ٤٧٨.

(٢) انظر هذا الاستغناء في المقرب ١/ ٧٤، وشرح الجمل ١/ ٥٩٣، وشرح التسهيل ٣/ ٣/ ٤٨، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٤٢، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٤، والمساعد ٢/ ١٦٤، والهمع ٦/ ٤٣.

(٣) شرح اللمع لابن بَرهان العكبري ٢/ ٤١٤، ت: د. فائز فارس، ط: أولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، السلسلة التراثية (١١).

(٤) من القعدد وهو القرابة، وقد تقدم في قول ابن برهان.

(٥) شرح الجمل ١/ ٥٩٣ - ٥٩٤، ومَثَّل أبو حيان التباس (ما أسكره) بما أسكر النهر، إذا كثر فيه السَّكْر، قال الجوهري: السَّكْر بالإسكان مصدر سَكَرْت النهر أسْكُرُه سَكْراً، إذا سددته، فعلى هذا يكون =

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

وقال ابن مالك: ومن الأفعال ما لم يُصَغْ منه فعل تعجب مع كونه ثلاثياً، مجرداً، تاماً، متصرفاً، قابلاً للكثرة، مصوغاً للفاعل، غير معبر عن فاعله بأفعل فعلاء، فمن ذلك: سكر، وقعد وجلس ضدا قام، وقال من القائلة، استغنت العرب فيها بما أَشَدَّ سُكْرَهُ، وما أكثر قعوده وجلوسه وقائلته، عن ما أسكره، وأقعده، وأجلسه، وأقيله[(١)]. فتبين من قولي ابن برهان وابن عصفور أن سبب الاستغناء عندهما هو الالتباس بغيره، وتبين من قول ابن مالك أن سبب الاستغناء هو استعمال فعل آخر مضافاً إلى مصدر الفعل المتعجب منه[(٢)].

وقد تُعُقِّبتْ هذه الأفعال، وذكروا فيها أسباباً أخرى للمنع غير الاستغناء، فقد حكى الأخفش في الكبير له عن بعض العرب: ما أغضبه، وهو قليل، قال: وسألنا عنه التميميين والقيسيين فلم يقولوه[(٣)].

وقالوا في من عد (نام) منها: بأن قوله غير صحيح؛ لأن سيبويه حكى (ما أنومه)[(٤)].

وقالت العرب: (هو أنوم من فهد)[(٥)]، و(أنوم من غزال)[(٦)].

وذكر ابن الأنباري خلافاً في جواز التعجب من السكر[(٧)].

= التعجب من فعل المفعول، لا من فعل الفاعل (التذييل والتكميل ١٠/ ٢٤٣).

(١) شرح التسهيل ٣/ ٤٨.

(٢) انظر التذييل والتكميل ١٠/ ٢٤٢ حيث ذكر السببين.

(٣) التذييل والتكميل ١٠/ ٢٤٢، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٤، وانظر شرح التسهيل لناظر الجيش ٦/ ٢٦٥١.

(٤) الكتاب ٤/ ٩٩، وشرح الأشموني ٣/ ٢٢، وانظر المصادر السابقة.

(٥) كتاب الأمثال لأبي عبيد ص:٣٦١، والمستقصى ١/ ٤٢٦، واللسان (فهد) ٣/ ٣٣٩.

(٦) جمهرة الأمثال ٢/ ٢٥٣، والمستقصى ١/ ٤٢٦، ومجمع الأمثال ٢/ ٤٠٩.

(٧) ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٤، لكن ذكر الاستغناء عنه قاله ابن برهان كما تقدم، وانظر التذييل والتكميل ١٠/ ٢٤٣.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة ... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

وقال ابن الحاج: أما القيام والقعود والجلوس فمعان لا يجوز التعجب منها؛ لأنها مما لا يتصور فيها الزيادة والنقص[(١)]، فلا يرجح قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ قيام، وكذا القعود والجلوس، فأما ما تكرر فعله وكثر كأن يقوم إنسان مرات عدة، وآخر أقل منها، أو أكثر منها، فيمكن التعجب بأكثر أو أقل، لا بلفظ الفعل نفسه، فأما قوله[(٢)]:

وإني لَقَوَّامٌ مَقَاوِمَ لم يَكُنْ جَرِيرٌ ولا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقُومُها

فمنقول من الانتصاب للقيام بالأمر، والاضطلاع به[(٣)].

وحتى الفعل الذي حكاه سيبويه من أنه لا يُتَعجب منه للاستغناء عنه وهو (قال) من القائلة، قد جعل ابن الطراوة المانع فيه معنوياً؛ وقال: إنه لا يتصور فيه المفاضلة، لأن معناه: دخل في القائلة[(٤)].

يعني أن عدم التعجب منه ليس للاستغناء، وإنما لأنه لا يقبل التفاوت، أي لإنه غير مستوف للشروط.

وبالعودة إلى مناقشة الشاطبي لهذه المسألة، نجد أنه اعترض فيها على ابن مالك بكونه خرج عن قاعدته في أن ما استوفى شروط التعجب يجوز التعجب منه بإطلاق، وذلك لإقرار ابن مالك بوجود بعض الأفعال التي استغنت العرب عن التعجب منها بالتعجب من غيرها، ثم ذهب يجد له العذر بأن هذه الألفاظ التي ذكرها مع ما أضاف

---

(١) اعترض الصبان في حاشيته على شرح الأشموني ٣/ ٢٢ عليه وقال: وعندي فيه نظر؛ لأنها تقبل الفضل من حيث طول زمنها، قلت: ويؤيد هذا أن ابن برهان ذكرها في الاستغناء، المساعد ٢/ ١٦٤.

(٢) هو الأخطل كما في ديوانه ص:٣٢٢، وانظره في المقتضب ١/ ٢٦٠، والخصائص ٣/ ١٤٥، وذيل الأمالي ص:٧٧، وإعراب النحاس ١/ ٦٠١، والمخصص ١٤/ ٢١، وشرح ابن يعيش ١٠/ ٩٠. وموضع الشاهد فيه قوله: (لقوام) فقد جاء بصيغة المبالغة كما يأتي التعجب، فدل ذلك على جواز التعجب منه.

(٣) انظر قول ابن الحاج في ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٤، وهمع الهوامع ٦/ ٤٣.

(٤) تقدم قول ابن الطراوة مع ترجمته أول المسألة، وانظر المقاصد ٤/ ٤٨٠.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

إليها ابن عصفور قليلة جداً لا تقدح في صحة القاعدة الأصلية، لكنه عاد ونسف قاعدة الاستغناء فيها عندما قال: فإذا تتبعت هذه الألفاظ وُجدت لا تنهض في الدلالة على الاستغناء، إما لأن التعجب من بعضها جائز لوجود تلك الشروط، وإما لأن بعضها الآخر ممنوع لفقد شرط لا للاستغناء.

وحتى ما قاله سيبويه لم يسلم من الاعتراض عندما وجد له في كلام ابن الطراوة ما يردّه، وخلص أخيراً إلى القول: بأن هذه الألفاظ المستثناة، ليست بمستثناة كما توهم من استثناها.

والشاطبي في منحاه هذا خالف كثيراً من النحاة، بل إني لم أجد في المصادر التي اعتمدت عليها في كتابة هذه المسألة مَن سلك مسلكه هذا، صحيح أنهم خطؤوا (نام)، واختلفوا في (غضب) كما تقدم، ولكنهم نقلوا باقي الألفاظ السبعة كما هي دون اعتراض، وقال أبوحيان: وذَكَرَ الاستغناء عن

(ما أسكره، وأقعده، وأجلسه) ابنُ برهان[1]، وأما الاستغناء عن ما أقيله فمشهور ذكره سيبويه[2] وغيره[3]، وذكر الاستغناء عن السبع من أصحابنا ابن عصفور وغيره[4].

وقال في كتابه ارتشاف الضرب: وقال ابن عصفور تابعاً لصاحب الغرة[5]:

---

(١) تقدم قوله أول التحليل، وانظر المساعد ٢/ ١٦٤، وشرح التصريح ٢/ ٧٢.

(٢) الكتاب ٤/ ٩٩.

(٣) انظر الأصول ٣/ ١٥٣، وشرح السيرافي ٤/ ٤٧٤. وإعراب النحاس ٢/ ٢٥٣، وشرح الرضي ٥/ ٢٤٨.

(٤) التذييل والتكميل ١٠/ ٢٤٣.

(٥) هو سعيد بن المبارك بن علي أبو محمد المعروف بابن الدهان النحوي، كان من أعيان النحاة، وأفاضل اللغويين، أخذ عن الرماني وغيره، له تصانيف عديدة منها: تفسير القرآن، وشرح الإيضاح في أربعين مجلدة، وشرح اللمع في العربية لابن جني سماه الغرة، وكتاب الأضداد، والدروس في النحو، توفي سنة تسع وستين وخمسمائة (معجم الأدباء ١١/ ٢١٩-٢٢٣).

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

ومن الأفعال ما استوفى شروط ما يتعجب منه، ولكن العرب استغنت عن التعجب منه بغيره، وذلك قام، وقعد، وجلس، وسكر، وقال من القائلة، فتقول ما أحسن قيامه، وكذا باقيها(١).

إذاً الاستغناء في النحو موجود، قال به سيبويه وغيره، وهو من باب الشذوذ، والخروج عن القاعدة، وهذا كثير واقع في مسائل شتى، وبعض هذه الأفعال المستغنى عنها بغيرها تدخل في حكمه بقبول هؤلاء العلماء الذين ذكرناهم لها، وعلى رأسهم سيبويه، وإذا رُدَّ بعضها لأنه غير صحيح أو مختلف فيه، فبعضها الآخر صحيح وافق عليه العلماء، وهو ما نرجحه ونميل إليه، والله أعلم.

استدراك:

نقلت عن ابن الطراوة قبل قليل: أن المانع في عدم قولهم: (ما أقيله) من القائلة معنوياً؛ وقال: إنه لا يتصور فيه المفاضلة، لأن معناه: دخل في القائلة. وهذا يرده قول أبي جعفر النحاس(٢): سمعت أبا إسحاق(٣) يقول: إنما لم يقولوا: ما أقيله من القائلة؛ لأنهم قد يقولون في البيع: قلته، ففرقوا بينهما(٤).

---

(١) ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٨٤.

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بالنحاس، أخذ عن أبي إسحاق الزجاج، وكان واسع العلم، غزير الرواية، كثير التأليف، ومن مؤلفاته: كتاب معاني القرآن، وكتاب إعراب القرآن، وله كتاب في تفسير أسماء الله ﷻ أحسن فيه، توفي بمصر سنة سبع وثلاثمائة (طبقات الزبيدي ٢٢٠-٢٢١).

(٣) هو الزجاج، وقد سبقت ترجمته.

(٤) إعراب النحاس ٢/ ٢٥٣، عند إعراب الآية (٧٢) من سورة الإسراء.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

۞ المسألة الثامنة عشرة : (النسب بـ(فعّال وفاعل وفعل))

قال ابن عصفور: إن شئت أتيت بياء النسب، وإن شئت أتيت بأحد هذه الأبنية، هذا ما نص عليه في (المقرب) و(شرح الجمل)، ويظهر من كلام الماردي؛ إذ قال: تقول لبائع اللؤلؤ: لؤلؤيٌّ ولآلٌّ، ولصاحب العاج: عاجيٌّ وعوّاج، ولصاحب الزُّجَاج: زُجَاجِيٌّ[(١)]، وزَجَّاج، هذا ما قال[(٢)].

قال الشاطبي: هو مذهب مرجوح، وظاهر كلام العرب الاستغناء كما أشار إليه الناظم، وكلام سيبويه على ذلك يدل؛ لأنه لما أتى بمثال من (فعّال) وبين أنه أكثر من أن يحصَى قال: وربما ألحقوا ياءَي الإضافة كما قالوا: البتيّ[(٣)]، فأتى بـ(ربما) المقتضية للتقليل، وإنما هو ناقل، فياء النسب في هذا الموضع نادرة، والنادر لا يقاس عليه[(٤)].

والمسألة الأخرى هي: أن هذا التخيير أو الاستغناء قياس أم سماع؟ فمذهب الناظم كما يدل كلامه أنه قياس وهو ظاهر كلام سيبويه، واعتمده الشلوبين، وذهب ابن خروف إلى كونه سماعاً، واعتمده ابن عصفور[(٥)].

❖ التحليل والعرض:

النسب في العرف إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده، ويُطْلِق عليه

---

(١) ضُبِطَتْ في المقاصد ٧/ ٥٨٨ ومثلها في الارتشاف ٢/ ٦٣٣ بتشديد الجيم الأولى وهو خطأ، وأما (زَجّاج) فلأنها على وزن (فعّال)، وأما الزَّجَّاجِيُّ صاحب (الجُمل) فهو منسوب إلى شيخه أبي إسحاق الزَّجَّاج، انظر القاموس (زجج) ص:٢٤٤ - ٢٤٥، ولا خلاف في تثليث الزاي.

(٢) المقاصد الشافية ٧/ ٥٨٨، وانظر المقرب ٢/ ٥٤ - ٥٥، وشرح الجمل ٢/ ٣١٦-٣١٧.

(٣) هو الذي يعمل البَتّ، وهو نوع من الأكسية تصنع من الوبر والصوف، اللسان (بتت)٢/ ٨.

(٤) المقاصد الشافية ٧/ ٥٨٨.

(٥) المقاصد ٧/ ٥٨٩ - ٥٩١.

ماجستير سلطان العطراني (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

النحويون اسم الإضافة أيضاً[1] لأنه يشمل غير ذلك من بلد أو صنعة، أو ما يلازمه المنسوب، أو ما يملكه، أو صفته وذلك قليل نحو: أحمريّ وأشقري، وأعجمي، ودواريّ ومنه قوله[2]:

أَطَرَباً وأنتَ قِنَّسْرِيُّ والدهرُ بالإنسانِ دَوَّاريُّ

ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات:

أولها: لفظي، وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها.

وثانيها: معنوي: وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له.

وثالثها: حكمي: وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة، إما ظاهراً نحو: (مررت برجل قُرَشِيٍّ أبوه)، أو مضمراً نحو: (مررت برجل قُرَشِيٍّ).

وقد تلحق ياء النسب الاسم في اللفظ ولا يكون منسوباً في المعنى نحو: كرسيّ وبُخْتِيّ[3]، وذلك موقوف على السماع.

والاسم المنسوب لا يخلو أن يتغير بالنسب أو لا يتغير، وله أحكام وقواعد، وما يهمنا في هذه المسألة أن نعرف أن بعض الأسماء قد تستغني في النسب إليها عن ياءَي النسب، وذلك بصوغها على عدة أوزان أشهرها:

(فعّال) مما يدل على أصحاب الحرف والصنائع نحو: خبّاز، وقزّاز، وبنّاء،

---

(١) الاسمان لسيبويه ٣/ ٣٣٥. وصحح ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٣١٦ الثاني لأنه أعمّ.

(٢) هو العجاج كما في ديوانه ص:٣١٠، وأول الشطرين من شواهد الكتاب ١/ ٣٣٨، والمقتضب ٣/ ٢٢٨، وثانيهما في الخصائص ٣/ ١٠٤، والمحتسب ١/ ٣١٠، وإعراب المنتجب ٣/ ٣٦٣، وانظرهما معاً في المقرب ٢/ ٥٤، وشرح الجمل ٢/ ٣١٦، واللسان (قنسر)، والخزانة ١١/ ٢٧٥. والقِنَّسْرِيُّ والقِنَّسْرُ بفتح النون المشددة: الكبير المسن الذي أتى عليه الدهر (اللسان الموضع السابق).

(٣) هي الإبل الخراسانية، يقال: جمل بُخْتي، وناقة بختية، اللسان (بخت) ٢/ ٩.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

وزجّاج، وعوّاج، ولآّل، وبزّاز[1]، وبقّال، وخيّاط، ونجّار، وجمّال، وعطّار، وبتّات، ولبّان، وتمّار، وسقّاء.

و (**فاعِل**) مما يدل على صاحب الشيء أو مالكه، وليس بصنعة نحو: لاحم، وكاسٍ، ورامح، ونابل، ودارع، وفارس، وسائف، وناشب، وحاذٍ، وناعل لذي النعل، وتامر لذي التمر، ولابن لذي اللبَن ومنه قوله[2]:

فغررتَني وزعمتَ أنَّكَ لابِنٌ بالصيفِ تامِر

وقد يقوم مقام فاعِل(فعّالٌ) نحو: كلاّب، وسيّاف، وترّاس، وبقّال لصاحب ما اشتق ذلك منه، وقالوا: نبّال بمعنى نابل، أي صاحب نبل، قال[3]:

ولَيسَ بِذِي رُمْحٍ فَيَطْعُنَنِي بِهِ ولَيسَ بِذِي سَيْفٍ ولَيسَ بِنَبَّالِ

وعلى ذلك حمل المحققون قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[4]، أي بذي ظلم[5].

---

(١) البزاز: بائع البَزّ، والبز: الثياب، وقيل: متاع البيت من الثياب خاصة. لسان العرب (بزز) ٥/ ٣١١-٣١٢.

(٢) هو الحطيئة كما في ديوانه ص:١٦٨، وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٣٨١، والمقتضب ٣/ ١٦٢، والخصائص ٣/ ٢٨٢، ومقاييس اللغة ١/ ٣٥٤، وشرح ابن يعيش ٦/ ١٣، ولسان العرب (لبن) ١٣/ ٣٧٤، والمقاصد الشافية ٧/ ٥٨٤، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠٠.

(٣) هو امرؤ القيس كما في ديوانه ص:١٢٥، وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٣٨٣، والمقتضب ٣/ ١٦٢، وشرح ابن يعيش ٦/ ١٤، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٦٢، وشرح ابن الناظم ص:٥٧١، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٩/ ٤٧٣٨، وأوضح المسالك ٤/ ٣٣٩، والمساعد ٣/ ٣٨٤، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠٠. والشاهد قوله: (بنبّال) حيث استعمل (نبّال) في غير الحرف والصنائع؛ لأنه هنا بمعنى: بذي نبل، بدليل (بذي سيف) قبله.

(٤) سورة فصلت، الآية: ٤٦.

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٦٣.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

كما يقوم مقام فعّال (فاعِلٌ) نحو: حائك في معنى حوّاك، لأن الحياكة من الحرف.

و (**فَعِل**) للدلالة على ما يلازم الإنسان نحو: طَعِم بمعنى ذي طعام، ولَبِس بمعنى ذي لباس، وعَمِل بمعنى ذي عمل، ونَهِر ومنه قول الراجز[(١)]:

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ ولَكِنِّي نَهِرْ

لا أُدْلِجُ الليلَ ولَكِنْ أَبْتَكِرْ

أراد ولكني نهاريّ، أي عامل في النهار.

وقد يُستغنى عن ياء النسب أيضاً بـ(**مِفْعَال**) كقولهم: (امرأة مِعْطار) أي ذات عِطْر، و(**مِفْعِيل**) كقولهم: فرس مِحْضِير، إذا كانت شديدة الحُضْرِ[(٢)].

وبالعودة إلى مناقشة الشاطبي لهذه المسألة نجد الآتي:

١ - أن الشاطبي قد حكى مذهب ابن عصفور على أنه خيّر في صوغ أحد هذه الأبنية أو إلحاق ياء النسب، وأكد على أن هذا هو قوله في كتابيه: المقرب وشرح الجمل[(٣)].

وحتى نحكم على صحة ما قاله الشاطبي لابد أن ننقل كلام ابن عصفور حرفياً، فقد قال في المقرب: إذا نسبت الإنسان إلى صنعته نسبت بإدخال ياءَي النسب على اسم الشيء الذي نسبته إليه، وقد يجيء على (فعّال) نحو عطّار، وبزّاز، وذلك موقوف على السماع، وإذا نسبته إلى ما يملكه نسبت بإدخال ياءَي النسب على اسم ذلك الشيء

---

(١) غير معروف، وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٣٨٤، ونوادر أبي زيد ص:٢٤٩، والمقرب ٢/ ٥٥، وشرح الجمل ٢/ ٣١٧، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٦٣، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٩/ ٤٧٣٨، وأوضح المسالك ٤/ ٣٤١، وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٢١، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠١.

(٢) هو العَدْوُ والجري، انظر التهذيب واللسان والقاموس (حضر).

(٣) المقاصد ٧/ ٥٨٨.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤
Ali Fattani

المملوك، وقد يجيء على (فاعل) نحو: نابل، ورامح، ودارع، ولابن، وتامر، وهو موقوف على السماع[1]، ومثل هذا الكلام تقريباً حكاه في شرح الجمل[2].

والمتأمل في هذا الكلام لا يجد ما يدل على التخيير أو حتى المساواة، فهو يقول بكل وضوح: إن الأصل في النسب إلى ذي الصنعة أو ما يملكه الإنسان يكون بإدخال ياءَي النسب، وهذا على القاعدة الأساسية فيه، ثم أعقب ذلك بقوله: (وقد يجيء) على فعّال أو فاعل، وهذا اللفظ يدل على القلة وليس على التخيير، يعني أن ابن عصفور استثنى من القاعدة الأساسية هاتين الصيغتين لورود السماع بهما في ألفاظ محددة، غير مقيسة.

والذي يؤكد ما قلته أن ابن هشام قال: (وقد يستغنى عن ياءَي النسب بصوغ المنسوب إليه على فعّال.. أو على فاعل)[3]، فما الفرق بين (قد يجيء) و(قد يستغنى)؟ إذ كلاهما يدل على أن القاعدة الأساسية قد شذ منها ما جاء على هاتين الصيغتين.

وقد استعمل السيوطي عبارة الشذوذ صراحة عندما قال: (وعُدَّ في شواذ النسب التي تحفظ ولا يقاس عليها.. ومنها: الإغناء عن ياء النسب بصوغ فعال.. وفاعل وفعل)[4].

ويبدو أن الشاطبي لم يكن مقتنعاً تماماً باستدلاله على التخيير من عبارة ابن عصفور؛ لأنها غير ظاهرة، لذا أعقبها بقوله: ويظهر ذلك من كلام الماردي إذ قال: (تقول لبائع اللؤلؤ: لؤلؤي ولآّل، ولصاحب العاج: عاجيّ وعوّاج، ولصاحب الزجاج: زجَاجِيّ وزجّاج)[5]، فما علاقة ابن عصفور بما قاله الماردي حتى لو كان

(١) المقرب ٢/ ٥٤ - ٥٥.

(٢) شرح الجمل ٢/ ٣١٦ - ٣١٧.

(٣) أوضح المسالك ٤/ ٣٣٩ - ٣٤٠.

(٤) همع الهوامع ٦/ ١٧٣ - ١٧٥.

(٥) تقدم كلامه أول المسألة.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

شيخه؟ علماً بأن بينهما أكثر من قرنين، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى: مَن قال إن هذا الذي قاله الماردي خطأ؟ فقد نقله أبو حيان عن العرب قال: (واستغنوا غالباً عن ياء النسب بالبناء على فعّال من لفظ المنسوب إليه في الحِرَف والصنائع، قالوا: خبّاز، وقزّاز، وبنّاء، وزجّاج، وعوّاج، ولآّل، وقالوا: زجاجي، وعاجي، ولؤلؤي..)[1].

ثم قال الشاطبي: وهو مذهب مرجوح، وظاهر كلام العرب الاستغناء كما أشار إليه الناظم، وكلام سيبويه على ذلك يدل[2].

قلت: لم يذكر الشاطبي مَن رجّحه، والمسألة سماعية في قول كل المصادر التي بين يدي كما سوف أنقل في المسألة الثانية، علماً بأنني لم أجد من تكلم على قضية التخيير أو الاستغناء غير الشاطبي، ولم يذكر أحد من النحويين اسم ابن عصفور فيها، والله أعلم.

٢- وفي المسألة الثانية وهي: هل هذا الاستغناء قياسي أم سماعي؟ بدا الشاطبي متناقضاً مع غيره ومع نفسه:

مع غيره: عندما نسب إلى ابن مالك وحتى إلى سيبويه بأنهما يقولان بالقياس في هذه المسألة، وراح يستشهد بكلاميهما ويدلل على صحة ما ذهبا إليه بأكثر من صفحتين، فبعد أن ذكر أن الناظم -يعني ابن مالك- قد ارتضى رأي من قال بالقياس، وكذلك فعل بالتسهيل[3]، وهو ظاهر كلام سيبويه، إذ قال بعد ما أتى بأمثلة منه: (وذا أكثر من أن يحصى)[4] ولا شك أن من كان هكذا فهو أحرى بالقياس عليه، وهذا الكلام هو الذي اعتمده الشلوبين في القول بالقياس، وذهب جماعة إلى وقفه على

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٦٣٣.

(٢) المقاصد ٧/ ٥٨٨.

(٣) انظر كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص:٢٦٦، ت: محمد كامل بركات، ط: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، دار الكتاب العربي، نشر وزارة الثقافة المصرية.

(٤) الكتاب ٣/ ٣٨١.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

السماع، وإليه ذهب ابن خروف، واعتمده ابن عصفور، واعتمد ابن خروف في ذلك على كلام سيبويه حيث قال: (وتقول لمن كان شيء من هذه الأشياء صنعته: لبّان، وتمّار، ونبّال، قال: وليس في كل شيء من هذا قيل هذا، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البُرِّ: برّارٌ[1]، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاهٌ، ولا لصاحب الشعير: شعّارٌ، ولا لصاحب الدقيق: دقّاقٌ)[2]، هذا كلامه، وظاهره عنده عدم القياس، وقد تأول غيره هذا الكلام على الاستغناء في بعض المواضع، فذكر الشلوبين أنه لا ينبغي أن يؤخذ من هذا الكلام عدم القياس، بل هو مقيس عنده، ألا ترى إلى قوله:

(وهو أكثر من أن يحصى)، لكن بيّن أن العرب قد تترك القياس في بعض المواضع، وتستغني بغيره عنه، فتحفظ تلك المواضع، ويبقى مقيساً فيما عداها.

وانتهى الشاطبي أخيراً إلى القول: بأن أصل الخلاف في المسألة لفظ سيبويه، فمن ترجح عنده أحد الموضعين قال به[3].

والمتأمل في هذا القول الذي ختم به الشاطبي حديثه عن هذه المسألة، يستغرب هذه النتيجة التي خلص إليها، فقد أتعب الشاطبي نفسه في الاستدلال على إثبات القياس فيها، وذلك بما حكاه من الكلام الطويل، والذي اضطُر فيه إلى أن ينسب لابن مالك وسيبويه قبله بأنهما ذهبا إلى القول بالقياس[4]، وهذا لم أجد من وافقه عليه، فكل شُرّاح الألفية والتسهيل الذين وقفت عليهم على الأقل قالوا بعكس ذلك، ويظهر -والله أعلم- أن الشاطبي بعد أن انتبه إلى أنه خالف كثيراً من العلماء، خلص إلى تلك النتيجة التي أحال بها الحكم على فهم لفظ سيبويه.

---

(١) كان في المقاصد كما سوف أخرج: لا تقول لصاحب (البزّ بزازّاً).

(٢) الكتاب ٣/ ٣٨٢.

(٣) المقاصد الشافية ٧/ ٥٩٠- ٥٩١.

(٤) يظهر أن الشاطبي لم يطلع على أن المبرد قال بالقياس في هذه المسألة كما في المقتضب ٣/ ١٦١، أو أنه قد نسي ذلك، وإلا لاستشهد به في إثبات القياس.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

فأما ابن عصفور فقد نص صراحة على أنها سماعية[(١)].

وأما ابن يعيش فقال: "وهذا القبيل وإن كان كثيراً واسعاً، فليس بقياس، بل يُتَّبَع ما قالوه ولا يُتَجاوَز[(٢)]".

وقال ناظر الجيش: "بعد أن ذكر ما جاء منسوباً على فعّال وفاعل: ولا ينقاس شيء من هذين البناءين، وقال بعد أن ذكر بقية الصيغ: وهذا كثير في الكلام مع أنه ليس بقياس، قال سيبويه: وليس في كل شيء من هذا قيل ذا..[(٣)]".

وقال أبو حيان: "ومذهب سيبويه أن هذا وإن كثر لا ينقاس، قال: لا تقول لصاحب الدقيق: دقّاق، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاه، ولا لصاحب البُر: برّار، ولا لصاحب الشعير: شعّار.. وهذا كله موقوف على السماع[(٤)]".

وقال ابن عقيل: "وهذا كله لا ينقاس، وقال المبرد: إن فاعلاً بمعنى صاحب كذا قياس، ومذهب سيبويه خلافه، فهو عنده كثير، ولا يقاس عليه[(٥)]".

وذكر السيوطي "ألفاظ الإغناء ضمن ما جاء في شواذ النسب، وقال: وكل هذا موقوف على السماع، ولا يقاس شيء منه، وإن كان قد كثر في كلامهم[(٦)]".

وقال صاحب التصريح: "وأمثلة (فعّال) كثيرة، ومع كثرتها فقال سيبويه: غير مقيسة، فلا يقال لصاحب الدقيق: دقّاق..[(٧)]".

---

(١) انظر المقرب ٢/ ٥٤-٥٥، وشرح الجمل ٢/ ٣١٧.

(٢) شرح المفصل ٦/ ١٥.

(٣) شرح التسهيل لناظر الجيش ٩/ ٤٧٣٨ - ٤٧٣٩. وقد ترجمته سابقاً.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٦٣٤.

(٥) المساعد ٣/ ٣٨٥.

(٦) همع الهوامع ٦/ ١٧٥.

(٧) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٦١٢.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

وقال الأشموني: هذه الأبنية غير مقيسة، وإن كان بعضها كثيراً، هذا مذهب سيبويه، قال: لا يقال لصاحب الدقيق..[1].

وأخيراً وبعد كل هذه النقول لا يسعنا إلا أن نقف مع ما قاله هؤلاء العلماء في أن هذه الألفاظ سماعية غير قياسية، وأن ابن عصفور كان مصيباً في ما قاله، وهو لم يخرج عن مذهب سائر العلماء، ويبقى له فضل الأسبقية، والله أعلم.

---

(١) شرح الأشموني ٤/ ٢٠١.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

۞ المسألة التاسعة عشرة: (الاختلاف في نوع ألف المقصور المنون حال الوقف عليها)

قال ابن عصفور: إن ألف المقصور في حال الوقف عليها، تَحذف التنوين في الرفع والجر، وتقف عليه في النصب بعد إبداله ألفاً، فإذا قلت: (هذا فتى) ووقفت عليه، أو (مررت بفتى)، فتلك الألف هي الأصلية، نظير الدال في (زيد)، وإذا قلت: (رأيت فتى)، فالألف هي المبدلة من التنوين، نظير الألف في (رأيت زيدا)، وحذفت الألف الأصلية لاجتماع الساكنين[1].

قال الشاطبي: ما ذهب إليه ابن عصفور هو قول ابن مالك في الألفية والتسهيل، وهو مذهب الفارسي في الإيضاح[2]، وحجة ابن مالك: حمل المعتل على الصحيح، والخفي على الجلي، وأيضاً فإن ما روي عن العرب من إبدال ألف (مُثَنَّى) ياء في الوقف فيقولون: (مُثَنَّيْ)، وقوم يبدلونها واواً[3]، ولم يرد ذلك في ألف التنوين في نحو: (رأيت زيداً)، فلم يقولوا: (رأيت زيدَيْ ولا زيدَو)، فلو كانت ألف الأصل مطلقاً لم يمتنعوا من إبدالها حيث كانت، وأيضاً فإن العرب تُميل: (هذا فتى)، ولو كانت ألف التنوين لم تُمَل، كما لا تمال الألف في (رأيت دماً)، واستدل ابن عصفور أيضاً بأن هذه الألف تمال في حالة الرفع ولا تمال في حالة النصب، وبأنها تقع قافية في الرفع والجر، ولا تقع قافية في حالة النصب[4]، وهذا -لو صح- دليل، لكنهم قد نقلوا عن القراء إمالة[5] الألف حالة النصب كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَانُواْ غُزًّى﴾[1]،

---

(١) كذا عنه في المقاصد الشافية ٨/ ٩-١٠، وانظر شرح الجمل ٢/ ٤٤١-٤٤٢.

(٢) سوف يأتي تخريجه بهذه الكتب في التحليل إن شاء الله.

(٣) الكتاب ٤/ ١٨١.

(٤) شرح الجمل ٢/ ٤٤٢-٤٤٣.

(٥) الإمالة عند القراء هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، ويقال لها الإضجاع والبطح والكسر (النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٠).

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

و﴿سَمِعْنَا فَتًى﴾[٢]، وما أشبه ذلك[٣]، مع أنهم لم يميلوا: ﴿وَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا﴾[٤]، ولا ما كان نحوه أصلاً، فهذا يردُّ ما ذكره ابن عصفور، وقد حكى ابن الأنباري[٥] أن العرب تقول: (رأيت فَتِى)، فتميل الألف إلى الياء[٦]، مع أن ألف التنوين لا تمال، فلا يقال: (رأيت عَمْرِي) في (رأيت عَمْراً)، يعني بالإمالة، وأما كونها لم تقع قافية فقد نقل غير ابن عصفور أنها وقعت كذلك، وأنهم وجدوا في كلمة مقصورة:

فَلا تُرَى أَمْراً سُدى

وأنشد أيضاً:

ورُبّ ضيفٍ طَرَقَ الحيَّ سُرَى ... صادفَ زاداً وحَديثاً ما اشْتَهَى

وقد يعتذر عن هذا أيضاً بأنه نادر[٧].

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٥٦.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٦٠.

(٣) نسبت هذه القراءة إلى الكسائي وحمزة، انظر إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري ص:٢١٧، ت: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، ط: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، دار الحديث بالقاهرة. والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٧٤، تصحيح الشيخ علي محمد الضباع، ط: دار الكتاب العربي، بدون تاريخ.

(٤) سورة طه، الآية: ٩٩.

(٥) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن أبو بكر بن الأنباري البغدادي الإمام الكبير والأستاذ الشهير، كان ثقة صدوقاً يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهداً في القرآن، وكتابه في الوقف والابتداء أول ما ألف فيه، توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة (غاية النهاية ٢/ ٢٣٠-٢٣١).

(٦) إيضاح الوقف والابتداء ص:٢١٧، والنشر ٢/ ٧٤ عن الكسائي وحمزة.

(٧) المقاصد الشافية ١٠ - ١٢، وسوف يأتي ما استشهد به من الشعر في موضع آخر من هذه المسألة وأخرجه هناك إن شاء الله.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

❖ **التحليل والعرض:**

الوقف: قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة، وهو اختياري، وغالباً تلزمه تغييرات بحذف أو زيادة أو نقص أو قلب أو غير ذلك(١).

والمقصور: ما آخره ألف لازمة احترازاً من نحو: (زيدا) في الوقف، وسمي مقصوراً لأنه ضد الممدود، أو لأنه محبوس عن الحركات، والقصر: الحبس(٢).

والوقف على الصحيح الآخر يكون بحذف التنوين في الرفع والجر نحو: (جاء زيد ومررت بزيد)، أما في النصب: فالوقف يكون بإبدال التنوين ألفاً نحو: (أكرمت زيدا)، أما إذا كان الاسم مقصوراً فالأمر يختلف؛ لأنه في حالة تنوينه تحذف ألفه لفظاً في الوصل لالتقاء الساكنين: الألف ونون التنوين، نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ﴾(٣)، وقوله: ﴿إِلَّا فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ﴾(٤)، وقوله ﴿أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾(٥)، رفعاً وجراً ونصباً، فإذا وقفت على هذه الأسماء المقصورة المنونة، فما هو نوع هذه الألف؟ هل هي ألفها الأصلية عادت بعد حذف التنوين للوقف، أم هي الألف المبدلة من التنوين؟ اختلف العلماء في ذلك على مذاهب:

المذهب الأول: هو أن الألف في حال الرفع والجر ألف الأصل، يعني التي هي لام الكلمة، وفي حال النصب بدل من التنوين، وحجة أصحابه في ذلك: هي إجراء المقصور المنون مجرى الصحيح المنون، فكما أنك تحذف التنوين في الوقف على (زيد) في حال الرفع والجر، فكذلك تفعل بـ(هدى) و(قرى) من الآيتين السابقتين في حال الوقف عليهما، وكما أنك تبدل من التنوين ألفاً في الوقف على (أكرمت زيدا) في حال

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٧٩٨.

(٢) شرح الرضي ٤/ ٣١٥.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٣٨.

(٤) سورة الحشر، الآية: ١٤.

(٥) سورة القيامة، الآية: ٣٦.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

النصب، فكذلك تفعل بـ(سدى) من الآية السابقة.

ونسب هذا المذهب إلى سيبويه[١]، وأبي علي الفارسي[٢]، وابن مالك في التسهيل[٣]، والجمهور[٤].

المذهب الثاني: هو أنها الألف المبدلة من التنوين في الأحوال الثلاثة: الرفع والنصب والجر، وحجة قائله: هو أن التنوين في الأحوال الثلاثة قبله فتحة، فأشبه التنوين في (رأيت زيداً) في حال النصب، وكما أنك تبدل من التنوين في (زيد) المنصوب الألف في حال الوقف؛ لأن الألف لا ثقل فيها، بخلاف الواو والياء، فكذلك في (هدى) وأمثاله تبدل تنوينه ألفاً إذا وقفت عليه؛ لأن العلة موجودة في الأحوال كلها.

ونسب هذا المذهب إلى أبي عثمان المازني[٥]، وأبي الحسن الأخفش[٦]،

---

(١) جزم به الزمخشري في المفصل ص:٤٠٥، وابن يعيش في شرحه ٩/ ٧٦، وابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٤٤٢، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٣، وابن النحاس الحلبي في شرح المقرب ٢/ ١٠٩٥، وقال أبو حيان في الارتشاف ٢/ ٨٠١: نسبه أكثر الناس إلى سيبويه، وانظر الهمع ٦/ ٢٠٠، وشرح التصريح ٢/ ٦١٧، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠٥. لكن قال الشاطبي: لا نص لسيبويه في المسألة يؤخذ له منه مذهب (المقاصد ٨/ ١٠).

(٢) التكملة لأبي علي الفارسي ص:١٩٩، تحقيق د. كاظم المرجان، الطبعة العراقية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م. وانظر رأي الفارسي أيضاً في الإقناع ١/ ٣٥٣، والارتشاف ٢/ ٨٠١، والمقاصد ٨/ ١٠، والهمع ٦/ ٢٠١، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠٥.

(٣) التسهيل ص:٣٢٨، وكذا في الألفية، قاله الشاطبي ٨/ ١٠، لكن ابن مالك قال غير هذا في شرح الكافية كما سيأتي.

(٤) انظر الارتشاف، والهمع، وشرح التصريح، وشرح الأشموني المواضع السابقة.

(٥) التكملة ص:١٩٩، والخصائص ٢/ ٢٩٦، والمفصل ص:٤٠٥، والإقناع ١/ ٣٥٣، وشرح الجمل ٢/ ٤٤١، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٣، والتسهيل ص:٣٢٨، وشرح المقرب ٢/ ١٠٩٥، والارتشاف ٢/ ٨٠١، والهمع ٦/ ٢٠١.

(٦) كذا في الإقناع والارتشاف والهمع وشرح التصريح المواضع السابقة.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

والفراء[١]، وأبي علي في أحد قوليه[٢].

المذهب الثالث: وهو كون الألف إذا وقفت عليها هي ألف الأصل في الأحوال الثلاثة، وحجة أصحاب هذا المذهب أنه التقى ساكنان: ألف الأصل والتنوين، ولابد من حذف أحدهما، وكان حذف التنوين أولى لأنه زائد؛ لأن التنوين مما يحذف في الوقف في غير التقاء الساكنين، فكيف إذا التقى مع ساكن آخر؟ ومن ناحية أخرى فإن هذه الألف تمال في حال النصب في قوله تعالى: ﴿أَوَأَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾[٣]، ولا موجب للإمالة إن لم تكن منقلبة عن ياء[٤]، ودليل ثالث على كونها أصلية: وقوعها قافية في حال النصب نحو قوله[٥]:

ورُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحَيَّ سُرَى

وألف التنوين لا تكون قافية[٦].

ونسب هذا المذهب للكسائي[٧]، وأبي عمرو[٨]، والسيرافي[٩]، والخليل

---

(١) المصادر السابقة مع الخصائص ٢/ ٢٩٦.

(٢) الارتشاف والهمع وشرح الأشموني المواضع السابقة.

(٣) سورة طه، الآية: ١٠، وقد تقدم تخريج إمالة القراء لألف المقصور المنصوب، وقال السمين الحلبي تحديداً عند هذه الآية: وأمال بعضهم ألف (هدى) وقفاً، والجيد أن لا تمال؛ لأن الأشهر أنها بدل من التنوين.

(٤) يعني فتكون أصلية، لكن ذكروا لها موجباً غير ذلك، وهو تجانس رؤوس الآي، انظر شرح المقرب ٢/ ١٠٩٦.

(٥) هو الشماخ كما في ملحق ديوانه ص:٤٦٦، والبيان والتبيين ١/ ١٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٧٥٠، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٠٠، وشرح ابن يعيش ٩/ ٧٦، وشرح المقرب ٢/ ١٠٩٦، والمقاصد الشافية ٨/ ١٢، وخزانة الأدب ٤/ ٢٥٤. وموضع الشاهد قوله: (سرى) حيث وقعت ألف المقصور في حال النصب قافيةً، ولو كانت الألف للتنوين لما جاز ذلك.

(٦) انظر شرح ابن يعيش ٩/ ٧٦، وشرح المقرب ٢/ ١٠٩٦.

(٧) شرح الجمل ٢/ ٤٤٢، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٣، والارتشاف ٢/ ٨٠١.

(٨) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٤، والارتشاف الموضع السابق.

(٩) شرح ابن يعيش، وشرح الكافية الشافية، وشرح المقرب في المواضع السابقة.

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة ... الصورة النهائية) ١٥ - ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

وسيبويه[١]، وقال ابن مالك: وهذا المذهب أقوى من غيره، وتُقَوِّيه الرواية بإمالة الألف وقفاً، والاعتداد بها روياً، وبدل التنوين غير صالح لذلك.. وهو اختيار السيرافي، وبه أقول[٢]. وقال أبو حيان: إنه الأرجح[٣].

وقد رُدَّ على جميع هذه المذاهب:

فأما المذهب الذي ارتضاه ابن عصفور وهو كون الألف أصل في حالتي الرفع والجر، ومبدلة من التنوين في حالة النصب: فقد تعقبه الشاطبي كما تقدم أول المسألة في أن ألف المقصور تمال في حالة النصب، ولو كانت للتنوين لما جاز إمالتها، كما أنها تقع قافية، ولو كانت للتنوين لم يجز ذلك باتفاق، وقد تُعقب هذا التَّعقب كما سيأتي عند الرد على مذهب الكسائي.

وأما مذهب المازني الذي قال فيه: إن الألف مبدلة عن التنوين في الجميع: فقد خطؤوه بأن الألف تمال في حال الرفع والخفض، ولو كانت للتنوين لما جاز إمالتها[٤]، كما أنه وإن كان التنوين هنا يبدل في الرفع والجر ألفاً، لكنها مستثقلة؛ لكونها خلفاً عن واو وياء[٥]، وقد قيل عما استُدل به لمذهب المازني: إنه استدلال ضعيف[٦].

وأما مذهب الكسائي في كون الألف أصلية في الجميع محتجاً بجواز الإمالة في حال النصب كما في الآية السابقة، ووقوع الألف روياً: فقد أجابوا عنه بأن الإمالة هنا

---

(١) الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ١/ ٣٥٣- ٣٥٦، ت: د. عبد المجيد قطامش، ط: جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٣هـ، وقال فيه: هو نص سيبويه في أربعة مواضع من كتابه. وانظر الارتشاف ٢/ ٨٠١، والهمع ٦/ ٢٠٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٣ - ١٩٨٤.

(٣) همع الهوامع ٦/ ٢٠٢.

(٤) شرح الجمل ٢/ ٤٤٢.

(٥) شرح المقرب ٢/ ١٠٩٦.

(٦) قاله الشاطبي ٨/ ١٢.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

لها موجب غير الانقلاب، وهو تجانس رؤوس الآي[١]، كما أن الجيد أن لا تمال؛ لأن الأشهر أنها بدل من التنوين[٢]، واعتَذر بعضهم بأن المنصوب الممال قليل في القرآن[٣]، وأما عن كونها تقع روياً: فإنه على لغة من يقف على المنصوب الصحيح بغير إبدال ويقول: (رأيت زيد)، وهذا يصلح أن يكون جواباً عن الآية[٤]، كما اعتُذر عن مجيئه روياً بأنه نادر[٥].

وبالعودة إلى مناقشة الشاطبي لهذه المسألة، نجد الآتي:

١- على الرغم من إقراره بأن ابن مالك في ألفيته لم يخص المقصور في باب الوقف بذكر، فقد نسب إليه القول بما حكيناه عن أصحاب المذهب الأول وهو أن الألف أصلية في حالتي الرفع والجر، ومنقلبة عن التنوين في حالة النصب، مستنداً إلى أن الناظم لما رأى الحكم المقرر غير ظاهر في المقصور، حمله على ما ظهر فيه وهو الصحيح الآخِر، ثم قال: وهو قياس واضح إن ساعده الدليل، وما ذهب إليه هنا هو الذي اختار في التسهيل[٦].

واختيار ابن مالك لهذا المذهب في التسهيل صحيح موجود في كتابه، وكذا نسبه إليه السيوطي في الهمع[٧]، لكن نسبته إلى الألفية خالفه فيها الأشموني[٨]، فقد قال بعد

---

(١) شرح المقرب ٢/ ١٠٩٦.

(٢) الدر المصون ٨/ ١٥.

(٣) المقاصد الشافية ٨/ ١١.

(٤) شرح المقرب ٢/ ١٠٩٦.

(٥) المقاصد الشافية ٨/ ١٢.

(٦) المقاصد ٨/ ٩ - ١٠.

(٧) التسهيل ص:٣٢٨، والهمع ٦/ ٢٠١.

(٨) هو علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأشموني نسبة إلى بلدة بمصر، نحوي من فقهاء الشافعية، صنف شرح ألفية ابن مالك في النحو، وشرح المنهاج في الفقه، ونظم جمع الجوامع، توفي نحو تسعمائة هـ (الأعلام ٥/ ١٠).

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

أن ذكر مذهب المازني وهو كون الألف بدلا من التنوين في الأحوال الثلاث: وهو المفهوم من كلام الناظم هنا؛ لأنه تنوين بعد فتحة(١).

٢- بعد أن ذكر المذاهب الثلاثة بشكل مجمل قال: ولا نص لسيبويه في المسألة يؤخذ له منه مذهب، فزَعَمَ ابنُ عصفور - وهو يظهر من كلام ابن جني - أن رأيه رأي الفارسي، وزَعَمَ السيرافي أن رأيه رأي الكسائي، ولسنا لتحقيق ذلك هنا(٢).

فعلى الرغم من أن أكثر الناس على نسبته لسيبويه كما قال أبو حيان، وقول الجماعة كما في الخصائص لابن جني، وبه جزم الزمخشري، وابن يعيش قبل ابن عصفور(٣)، فقد نسبه الشاطبي إلى ابن عصفور وبلفظ (زعم)، وهذا تحامل ظاهر لا يليق بالعلماء، وفيه تغاض عن ذكر الحقيقة، ثم إن قوله: لسنا لتحقيق ذلك هنا، عليه ما عليه، فلماذا لا يحقق فيها، وهو لم يذكر هذه المسألة - على ما أعتقد - إلا هنا؟!

٣- على الرغم من أنه ليس له رأي ظاهر في هذه المسألة، إلا أن ذِكْره لحجج المذهب الأول والثاني ورده عليهما، بينما ذكر المذهب الثالث وهو للكسائي ولم يعقب عليه بشيء، قد يستدل منه على تأييده لهذا المذهب، وهو يقتدي في ذلك بابن مالك وأبي حيان كما ذكرت من قوليهما سابقاً.

وفي الختام فإنه لا يسعنا إلا أن نقول: إن لكل مذهب دليلاً مقنعاً، وهو منسوب إلى علماء قدامى لهم فضلهم وباعهم، كما أن تردد بعض العلماء واختلاف أقوالهم في كتبهم كما وقع للفارسي، وابن مالك، يؤكد على صحة وقوة هذه المذاهب جميعاً، وإليه نذهب، والله أعلم.

---

(١) شرح الأشموني ٤/ ٢٠٤.

(٢) المقاصد ٨/ ١٠.

(٣) شرح الجمل ٢/ ٤٤٢.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

۞ المسألة العشرون : (القطع بزيادة الهمزة إذا جاء بعدها ثلاثة أحرف أصلية)

قال ابن عصفور: إن كان بعد الهمزة ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، قطع بأنها زائدة؛ لأن كل ما عرف اشتقاقه من ذلك فالهمزة فيه زائدة(١).

قال الشاطبي: القطع في أمثال هذه الأشياء متعذر؛ لاحتمال أن تكون الهمزة أصلاً بدليلٍ من اشتقاق أو تصريف لم نطلع عليه، فكيف يُدَعَّى القطع هنا، هذا خطأ ممن ادعاه، والناظم ممن يدعي ذلك، فهو مخطئ(٢).

❖ التحليل والعرض:

فأما زيادة الهمزة، فإنها تزاد في الاسم أُولى: كأحمر، وثانية: كشَأْمَل، وثالثة: كشَمْأَل(٣)، ورابعة: كحُطَائط(٤)، وخامسة: كحمراء، وسادسة: كعَقْرَبَاء(٥)، وسابعة: كعاشوراء، وثامنة: كبِرْبِيطياء(٦).

ويمكن تقسيم الهمزة بحسب موقعها إلى: همزة أول الكلمة، وهمزة بعد أولها، وهمزة آخرها.

فإذا وقعت أولاً وبعدها حرفان نحو (أَمْر)، فهي أصل؛ لأنه لابد من الفاء

---

(١) المقاصد الشافية ٨/ ٣٩٤، وانظر الممتع في التصريف لابن عصفور ١/ ٢٣١، ت: فخر الدين قباوة، ط: أولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، دار المعرفة - بيروت - لبنان.

(٢) المقاصد الشافية الموضع السابق.

(٣) الشأمل والشمأل لغتان في الشَّمَال: وهي الريح التي تهب من ناحية القطب، الصحاح (شمل).

(٤) الحُطَائط: الصغير من الناس وغيرهم. اللسان (حطط) ٧/ ٢٧٤.

(٥) منزل باليمامة، واسم مدينة الجولان جنوب دمشق، معجم البلدان ٤/ ١٣٥.

(٦) البربيطياء: ثياب، وموضع ينسب إليه الوشي، اللسان (بربط) ٧/ ٢٥٨.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ - ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

والعين واللام، فإذا وقع بعدها ثالث مقطوع بزيادته نحو (آمِر)، فهي أصل أيضاً؛ لأن الألف الذي بعد الهمزة مقطوع بزيادته.

فإذا وقع بعد الهمزة ثلاثة أحرف أصول نحو: أحمر، وأصفر، وأعلم، فهي زائدة، فإن كان أحدها حرفاً محتملاً للأصالة والزيادة، كأن يكون حرف لين أو مكرراً، فالهمزة زائدة أيضاً نحو: أورق، وأَبْيَن[1]، وأشدّ، وإِشْفَى[2]، وأفعى، وإنما قُضي بزيادة الهمزة هنا؛ لأن جميع ما ورد من ذلك مما له اشتقاق تكون الهمزة فيه زائدة، إلا ما شَذّ نحو:

(**إِمَّعَة**)[3]، والذي يدل على أصالة الهمزة فيها أنك لو جعلتها زائدة لكان وزنها (إفعلة) وهذا لا يكون صفة أصلاً[4]، إنما يكون اسماً غير صفة نحو (إشفى)، و(إنفحة)، فدل ذلك على أن همزتها أصلية، ويكون وزنها (فِعَّلة)؛ لأنه موجود في الصفات نحو:

(رجل دِنَّبَة)[5]، وأيضاً لو جعلت همزة (إمّعة) زائدة لكانت إحدى الميمين منه فاء والأخرى عين، فيكون من باب (ددن)[6] وهو قليل جداً.

و(**أَيْصَر**)[7]، والذي يدل على أصالة الهمزة فيه، أنهم يقولون في جمعه: (إصار) بإثبات الهمزة وزيادة الياء، ولا يمكن أن تجعل هذه الهمزة بدلاً من ياء، فيكون أصله

---

(١) بفتح الهمزة وكسرها: اسم مدينة باليمن، ومنه: عدن أبين. معجم ياقوت ١/ ٨٦.

(٢) الإشفى: المخرز، والمثقب، اللسان (شفي) ١٤/ ٤٣٨.

(٣) رجل إمّع وإمّعة: الذي يكون لضعف رأيه مع كل أحد، الصحاح (أمع) ٣/ ١١٨٣.

(٤) انظر الصحاح الموضع السابق.

(٥) الدِنَّب كقنّب، والدِنَّبَة، والدنَّابة: القصير، القاموس (دنب) ص:١٠٨.

(٦) الدَدَن: اللهو واللعب، الصحاح (ددن) ٥/ ٢١١٢.

(٧) الأَيْصَر: حُبيل صغير قصير يشد به أسفل الخباء إلى وتد، اللسان (أصر) ٤/ ٢٢.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

(يِصار) ثم أبدلت الهمزة من الياء؛ لأن الياء لا تبدل همزة في أول الكلام.

و(**أَيْطَل**)[1]، والذي يدل على أصالة همزته وزيادة يائه: قولهم في معناه: إِطِل، فيحذفون الياء ويثبتون الهمزة، ولو كانت الهمزة هي الزائدة لقيل (يِطِل) بالياء، ولا يمكن أن يُدَّعَى أن الهمزة بدل من الياء كما تقدم.

و(**أَرْطَى**)[2]، والدليل على أصالة الهمزة قولهم: أديم مأروط، فإثبات الهمزة في (مأروط) وحذف الألف دليل على أصالة الهمزة وزيادة الألف، وحكى أبو عمر الجرمي: أديم مَرْطِيٌّ، فالهمزة على هذا زائدة، والألف أصل[3].

و(**أَوْلَق**)[4]في مذهب سيبويه[5]، وصححه ابن عصفور[6]، ووزنه فوعل، ومذهب الكسائي أنه أفعل[7].

وأجاز الفارسي الوجهين[8].

---

(١) الأيطل والإِطِل بكسر الطاء وسكونها: الخاصرة، الصحاح (أطل) ٤/ ١٦٢٣.

(٢) الأرطى: شجر، وهو فعلى؛ لأنك تقول: أديم مأروط، إذا دبغ بذلك، الصحاح (أرط).

(٣) انظر هذه اللغة عن الجرمي – وقد ترجمتُه – في الممتع ١/ ٢٣٥، وانظرها بدون ذكر الجرمي في الصحاح واللسان(رطا)، وشرح الكافية٤/ ٢٠٤٩، وفيه: القول الأول أظهر.

(٤) الأولق: الجنون، من أُلِق أَلْقاً، والمألوق: المجنون، القاموس (ألق) ص:١١١٧.

(٥) الكتاب ٤/ ٣٠٨، وفيه: وأما (أولقٌ) فالألف من نفس الحرف، يدلك على ذلك قولهم: أُلِق الرجل، وإنما (أولق): فوعل، وهو مذهب المبرد في المقتضب ٣/ ٣١٦.

(٦) الممتع ١/ ٢٣٥، قال: لأنهم يقولون: (أُلِق الرجل)، بإثبات الهمزة وحذف الواو، وهذا دليل على أصالة الهمزة وزيادة الواو، وقال في ١/ ٢٣٧: والصحيح أن (الأولق) همزته أصلية، ولم يقولوا ولق ولا مولوق في موضع من المواضع.

(٧) انظر رأيه في المنصف شرح كتاب التصريف لابن جني ١/ ١١٦، ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط: أولى ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م، شركة مصطفى البابي الحلبي بمصر. وارتشاف الضرب ١/ ١٩٤.

(٨) كذا عنه في الممتع ١/ ٢٣٥– ٢٣٦. والوجهان أيضاً عند ابن مالك في شرح الكافية ٤/ ٢٠٤٩ – ٢٠٥٠، =

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

واختلف في همزة (**أرنب**)، قيل: أصلية ووزنه فَعْلَل، وقيل: زائدة ووزنه أَفْعَل؛ لأنهم قالوا: كساء مُؤَرْنَبٌ، ومَرْنَبَانيٌّ ومُرْنَبٌ[١].

والجمهور على زيادة همزة (**أَفْكَل**)[٢]، وقيل: يحتمل الوجهين، قال أبو حيان: والحمل على الزيادة أولى[٣].

وإذا جاء بعد الهمزة أربعة أصول فصاعداً، فهي أصل نحو: (إصطبل) و(إِبْريسَم)[٤]، و(إبراهيم) و(إسماعيل)، قال ابن عصفور: وإنما قطع بأصالة الهمزة في مثل هذا؛ لأن بنات الأربعة فصاعداً لا تلحقها الزيادة من أولها أصلاً، إلا الأفعال نحو (تدحرج) والأسماء الجارية عليها نحو (مدحرج)، فلما كانت هذه الأسماء وأمثالها ليست من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال قطع بأن الهمزة في أولها أصل[٥].

لكن سيبويه أسقط همزة إبراهيم وإسماعيل في التصغير فقال: (بُـرَيْهِيم) و(سُمَيْعِيل)[٦]، فرد عليه المبرد فقال: القياس: (أُبَيْرِيه) و(أُسَيْمِيع)، لأن الهمزة لا تكون زائدة أولاً وبعدها أربعة أحرف أصول، فإذا احتجنا إلى حذف شيء منها في التصغير حذفنا من آخرها كما نقول في سفرجل: (سُفَيرج)، قال السيرافي: العرب صغرته بحذف الهمزة، وذلك لأن هذه الأسماء أعجمية، يجوز فيها غير ما يجوز في

= وفيه: وقيل: إن أصله (الوَلَق) وهو الكذب، فأولق على هذا أفعل.

(١) انظر اللسان (رنب) ١/ ٤٣٥، والمساعد ٤/ ٤٤.

(٢) الأفكل: الرعدة، وكون همزتها زائدة هو قول سيبويه ٤/ ٣٠٧، والمبرد ٣/ ٣١٥، وأبي عثمان، وأبي الفتح كما في المنصف ١/ ٩٩.

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ١٩٥.

(٤) بفتح السين وضمها: الحرير، القاموس (برسم) ص:١٣٩٥.

(٥) الممتع ١/ ٢٣١.

(٦) الكتاب ٣/ ٤٤٦.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

الأسماء العربية[١].

هذا كله في الهمزة التي تقع أولاً، **فإن وقعت غير أول**، قُضي عليها بالأصالة، ولا يحكم عليها بالزيادة إلا أن يقوم على ذلك دليل، قال ابن جني: فإن رأيت الهمزة وسطاً، أو آخراً، فاقض بأنها أصل حتى تقوم الدلالة على كونها زائدة[٢].

وذلك أن الهمزة إذا وقعت غير أول فيما عرف له اشتقاق أو تصريف وجدت أصلية، ولم توجد زائدة، إلا في ألفاظ يسيرة منها:

شَأْمَل، وشَمْأَل، وجُرَائِض[٣]، وحُطَائِط، وقُدَائِم[٤]، واحْبَنْطَأ، وحَبَنْطَأ[٥]، ورِئْبَال[٦]، وغِرْقِئ[٧] عند الزجاج[٨].

واستغربه أبو الفتح[٩]، وقال أبو حيان: الصحيح أصالتها[١٠]، لكن قال أبو

---

(١) انظر رد المبرد وقول السيرافي ببعض التصرف في شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٩٠، وانظره أيضاً في شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/ ٢٦٣ - ٢٦٤، وبعضه في ارتشاف الضرب ١/ ١٩٥.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ١٠٥. وانظر الممتع ١/ ٢٢٧.

(٣) جمل جُرَائض: أكول، وقيل: عظيم، همزته زائدة، اللسان (جرض) ٧/ ١٣١.

(٤) القُدائم: القديم من الأشياء، همزته زائدة، اللسان (قدم) ١٢/ ٤٧١. وانظر سر صناعة الإعراب ١/ ١٠٦.

(٥) الحبنطأ بالهمز: العظيم البطن المنتفخ، واحبنطأ الرجل: إذا امتنع، التهذيب (حبطأ) ١/ ٧٢٨.

(٦) الرِئْبَال: الأسد، وهو مهموز، الصحاح (ربل) ٤/ ١٧٠٣. وقال ابن جني: وإنما هو الرِيْبال، بغير همز، ويجوز أن تكون الهمزة بدلاً من ياء (ريبال)، سر الصناعة ١/ ١٠٨.

(٧) الغِرْقِئ: القشرة الملتزقة ببياض البيض، اللسان (غرق) ١٠/ ٢٨٦.

(٨) ذكره عنه أبو الفتح في سر الصناعة ١/ ١٠٦، وحكاه عن أبي الفتح عنه: صاحب المحكم ٥/ ٣٨٥، وصاحب اللسان الموضع السابق.

(٩) سر الصناعة ١/ ١٠٦ - ١٠٧، وقال: لم أره علل ذلك باشتقاق ولا غيره، ولست أرى للقضاء بزيادة هذه الهمزة وجهاً من طريق القياس.. وقد حكى أبو زيد: غرقأت البيضة، وهذا قاطع.

(١٠) ارتشاف الضرب ١/ ١٩٥.

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥/ ٧/ ١٤٣٤
Ali Fattani

منصور: اتفق النحويون على همز الغِرْقِىء، وأن همزته ليست بأصلية[١]، والنِّئْدُلان[٢]، وضَهْيأ[٣] عند سيبويه[٤]، وأجاز الزجاج أن تكون أصلاً[٥].

وأما الهمزة في (العألم) و(الخأتم) وما أشبههما: فالهمزة بدل من الألف ولم تزد فيها ابتداء.

قال ابن عصفور: فلما قَلَّت زيادة الهمزة غير أول، وجب القضاء على مالم يُعرف أصله مما الهمزة فيه غير أول بالأصالة نحو: (السَّأْسَم)[٦] و(اطْمَأَنَّ) و(وبُرَائل)[٧]، وأمثال ذلك[٨].

وإن كانت الهمزة آخراً وصحبت أكثر من أصلين: فزائدة نحو: (عِلْباء)[٩]، أو صحبت أصلين فقط: فأصلية نحو: (نبأ)، أو تكون بدلاً من أصل نحو: (ماء) و(كساء) و(رداء)[١٠].

---

(١) تهذيب اللغة (غرق) ٣/ ٢٦٥٩، هذا وقد سبق أن ترجمت لأبي منصور الأزهري صاحب التهذيب.

(٢) النِّئْدُلان كالنَّيْدُلان: الكابوس، اللسان (ندل) ١١/ ٦٥٥. وهو هكذا في سر الصناعة ١/ ١٠٨، والممتع ١/ ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٣) امرأة ضَهْيَأ: هي التي لا يظهر لها ثدي، وقيل: هي التي لا تحيض. اللسان (ضها) ١٤/ ٤٨٧.

(٤) الكتاب ٤/ ٣٢٥.

(٥) في معانيه ٢/ ٤٤٣ - ٤٤٤: الهمزة زائدة كما زيدت في (شمأل).. ويجوز أن تكون أصلاً في الهمز. وانظر سر الصناعة ١/ ١٠٦، والممتع ١/ ٢٢٨، والارتشاف ١/ ١٩٦.

(٦) شجرة يقال لها الشيز، المحكم ٨/ ٦٥٤.

(٧) عفرة الديك والحبارى وغيرهما، وهو الريش الذي يستدير في عنقه، وأبو بُرَائل: كنية الديك، اللسان (برأل) ١١/ ٥١.

(٨) الممتع ١/ ٢٣٠.

(٩) العِلْباء: عصب العنق، الصحاح (علب) ١/ ١٨٨.

(١٠) الأُولى منقلبة عن هاء، والثانية عن واو، والثالثة عن ياء.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

وبالعودة إلى أصل المسألة، لابد أن نسوق كلام ابن عصفور كما قاله، ثم نقارنه بكلام سابقِيه ولاحقيه من النحويين، حتى نتعرف على ما أخطأ أو شذ به ابن عصفور عن غيره من النحاة كما زعم الشاطبي.

قال ابن عصفور: وإن كان بعد الهمزة ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، قطع بأنها زائدة، وذلك نحو (أفكل)، همزته زائدة، وإنما قضينا عليها بالزيادة؛ لأن كل ما عرف اشتقاقه من ذلك، فالهمزة فيه زائدة، نحو: (أحمر) و(أصفر) و(أخضر) وأمثال ذلك، ألا ترى أنها مشتقة من الحمرة، والصفرة، والخضرة، فلما كانت كذلك فيما عرف اشتقاقه، حُمل ما جُهل اشتقاقه على ما عُلم، فقُضِيَ بزيادة الهمزة فيه(١).

قال سيبويه: فالهمزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعداً فهي مزيدة أبداً عندهم، ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بـ(أفكل)، و(أيدع)(٢)، لم تصرفه، وأنت لا تشتق منهما ما تذهب فيه الألف، وإنما صارت هذه الألف عندهم بهذه المنزلة، وإن لم يجدوا ما تذهب فيه مشتقاً؛ لكثرة تبينها زائدة في الأسماء، والأفعال، والصفة التي يشتقون منها ما تذهب فيه الألف، فلما كثر ذلك في كلامهم أجروه على هذا(٣).

وقال المبرد: أما ما كانت الهمزة في أوله والياء، فحكمه أن تكونا فيه زائدتين إذا كانت حروفه الثلاثة أصلية؛ لأنك لم تشتق من هذا شيئاً إلا أوضح لك أنهما فيه زائدتان، فحكمت بما شاهدت منه على ما غاب عنك، وذلك نحو (أفكل)، و(أيدع) و(يرمع)(٤)؛ لأنك لم ترها في مثل أحمر وأصفر وأخضر، ولا فيما كان له فعل إلا زائدة.. لأن أحمر من الحمرة، وكذلك أخضر وأسود(٥).

---

(١) الممتع ١/ ٢٣١ - ٢٣٢.

(٢) الأيدع: صِبْغ أحمر، وقيل: نبات، وقيل: صمغ أحمر، اللسان (يدع) ٨/ ٤١٢.

(٣) الكتاب ٤/ ٣٠٧.

(٤) واليرمع: الحصى البِيض تلألأ في الشمس، اللسان (رمع) ٨/ ١٣٤.

(٥) المقتضب ٣/ ٣١٥ - ٣١٦.

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٠٧/٢٥/١٤٣٤
Ali Fattani

وقال ابن جني: اعلم أن موضع زيادة الهمزة أن تقع في أول بنات الثلاثة، فمتى رأيت ثلاثة أحرف أصولاً، وفي أولها همزة، فاقض بزيادة الهمزة، عرفت الاشتقاق في تلك اللفظة أو جهلته، حتى تقوم الدلالة على كون الهمزة أصلاً، وذلك نحو أحمر، وأصفر، وأخضر..[1].

وقال في موضع آخر: إنك إنما قضيت بزيادة الهمزة والياء إذا وقعتا في هذا الموضع وإن لم تعرف الاشتقاق؛ لأنك لا تشتق شيئاً على هذا المثال وفي أوله همزة أو ياء إلا أصبتهما فيهما زائدتين، ألا ترى أن أبيض من البياض، وأسود من السواد، وأحمر من الحمرة، وأخضر من الخضرة، وكذلك ما يرد من هذا النحو، فإنما يُحمل ما يُجهل على ما يعرف، ويقاس الغائب بالشاهد[2].

وقال ابن يعيش في شرح كلام الزمخشري: فإذا وقعتْ أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول فاقض بزيادتها هناك سواء في ذلك الأسماء والأفعال كأحمر، وأصفر، وأرنب، وأفكل، وأذهب، وأجلس، الهمزة في ذلك كله زائدة؛ وذلك لغلبة زيادتها وكثرتها فيما عرف اشتقاقه.. فلما كثرت زيادتها أولاً في بنات الثلاثة، وغلبت فيما ظهر بالاشتقاق وعلم أمره، قُضي بزيادتها فيما أبهم من ذلك القبيل نحو: أرنب، وأفكل..[3].

فكلام هؤلاء الأئمة لا يكاد يعدو على ما قاله ابن عصفور، فكلهم ذَكَر أن الهمزة المبتدأ بها تكون زائدة إذا كانت رابعة كما قال سيبويه، أو بعدها ثلاثة حروف أصلية كما عبر البقية، عرف الاشتقاق أم لم يعرف، لأن كل ما ورد من ذلك تكون الهمزة فيه زائدة، فيحمل ما جهل على ما عرف، كما قال ابن عصفور تماماً.

---

(١) سر الصناعة ١/ ١٠٥.

(٢) المنصف ١/ ١٠١ - ١٠٢.

(٣) شرح المفصل ٩/ ١٤٤.

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

فبالنسبة للحكم بالزيادة:

- عبر عنه سيبويه بقوله: فهي مزيدة أبداً عندهم.
- وقال المبرد: فحكمه أن تكون فيه زائدة.
- وقال ابن جني وابن يعيش: فاقض بزيادة الهمزة.
- وقال ابن عصفور: قطع بأنها زائدة.

فأنت ترى أنه على الرغم من اختلاف الألفاظ إلا أنها قد أعطت معنى واحداً.

وحتى الأئمة الذين جاؤوا بعد ابن عصفور كلامهم لا يعدو هذا الحكم:

أما ابن مالك فقوله كقول ابن عصفور بدليل تخطئة الشاطبي له كما تقدم في أول المسألة.

وأما الرضي فقد قال: أقول: لما ثبت لنا بالاشتقاق غلبة زيادة الهمزة أولاً إذا كان بعدها ثلاثة أصول في نحو أحمر، وأصفر، وأعلم، رددنا إليه مالم نعلم منه ذلك بالاشتقاق كأرنب، وأيدع، وهو قليل بالنسبة إلى الأول[1].

وأما أبو حيان فقد جزم بأن الهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة حروف أصلية نحو: أحمر، أو أحدها محتمل نحو: (إشفى) و(أبين) و(أفعى) فهي زائدة[2].

وكذلك قال ابن هشام[3]، وابن عقيل[4]، والأشموني[5].

ومن كل هذا يتبين لنا أن الشاطبي لم يكن محقاً في ما اعترض به على

---

(١) شرح الشافية ٢/ ٣٧٢.

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ١٩٣ - ١٩٤.

(٣) أوضح المسالك ٤/ ٣٦٥.

(٤) المساعد ٤/ ٤٤ - ٤٥، وشرح الألفية ٣/ ٢٥٣.

(٥) شرح الألفية ٤/ ٢٥٢.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

ابن عصفور، وأن كلامه يجب أن يتوجه إلى كل هؤلاء العلماء الذين قالوا بما قاله ابن عصفور بما فيهم سيبويه والمبرد وابن جني وغيرهم.

وما ذكره الشاطبي من أن القطع في أمثال هذه الأشياء متعذر لاحتمال أن تكون الهمزة أصلاً بدليل من اشتقاق أو تصريف لم نطلع عليه، فكيف يُدَّعَى القطع هنا؟ يَرُدُّ عليه: أن القواعد النحوية كلها مبنية على السماع أو القياس، وقد صرح كل هؤلاء العلماء الذين ذكرنا وغيرهم به:

- قال سيبويه: فلما كثر ذلك في كلامهم أجروه على هذا.
- وقال المبرد: حكمتَ بما شاهدتَ منه على ما غاب عنك.
- وقال ابن جني: فإنما يحمل ما يجهل على ما يعرف، ويقاس الغائب بالشاهد.
- وقال ابن عصفور: حمل ما جهل اشتقاقه على ما علم.

فإذا كان كلام ابن عصفور خطأ، فليُخَطِّئ الشاطبي كل من قال ذلك.

وأما عن اعتراض الشاطبي على كلمة القطع، فقد نقلت عن العلماء ما يشابهها، أو يدل عليها، أو على أقوى منها(١).

وأخيراً فإن الشاطبي قد بنى اعتراضه على ما قاله ابن الضائع ~ ، وهو على سمو مكانته بين العلماء إلا أنه كان متعصباً على ابن عصفور، وقد ذكرت في ترجمته أنه رد على كل آرائه، فيجب أن يحترز مما يعترض به على ابن عصفور.

وقد حكى الرضي في شرح الشافية عن بعض المتقدمين أنهم خالفوا ذلك - يعني الحكم بزيادة الهمزة إذا جاء بعدها ثلاثة أصول - وقالوا: ما لم نعلم بالاشتقاق زيادة همزته المصدرة حكمنا بأصالتها، فقالوا: (أفكل) كجعفر، ورد عليهم سيبويه

---

(١) تقدم ذلك في الصفحة السابقة.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠
١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

بوجوب ترك صرف (أفكل) لو سمي به، ولو كان (فعلا) لصرف[1]. يعني أنه لوكانت همزته أصلية كما قالوا لصرف.

قلت: هذا دليل آخر يؤيد ما قاله ابن عصفور ومن سبقه أو لحقه من كبار النحويين، وهو الذي نختاره ونرجحه، والله أعلم.

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٧٣.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

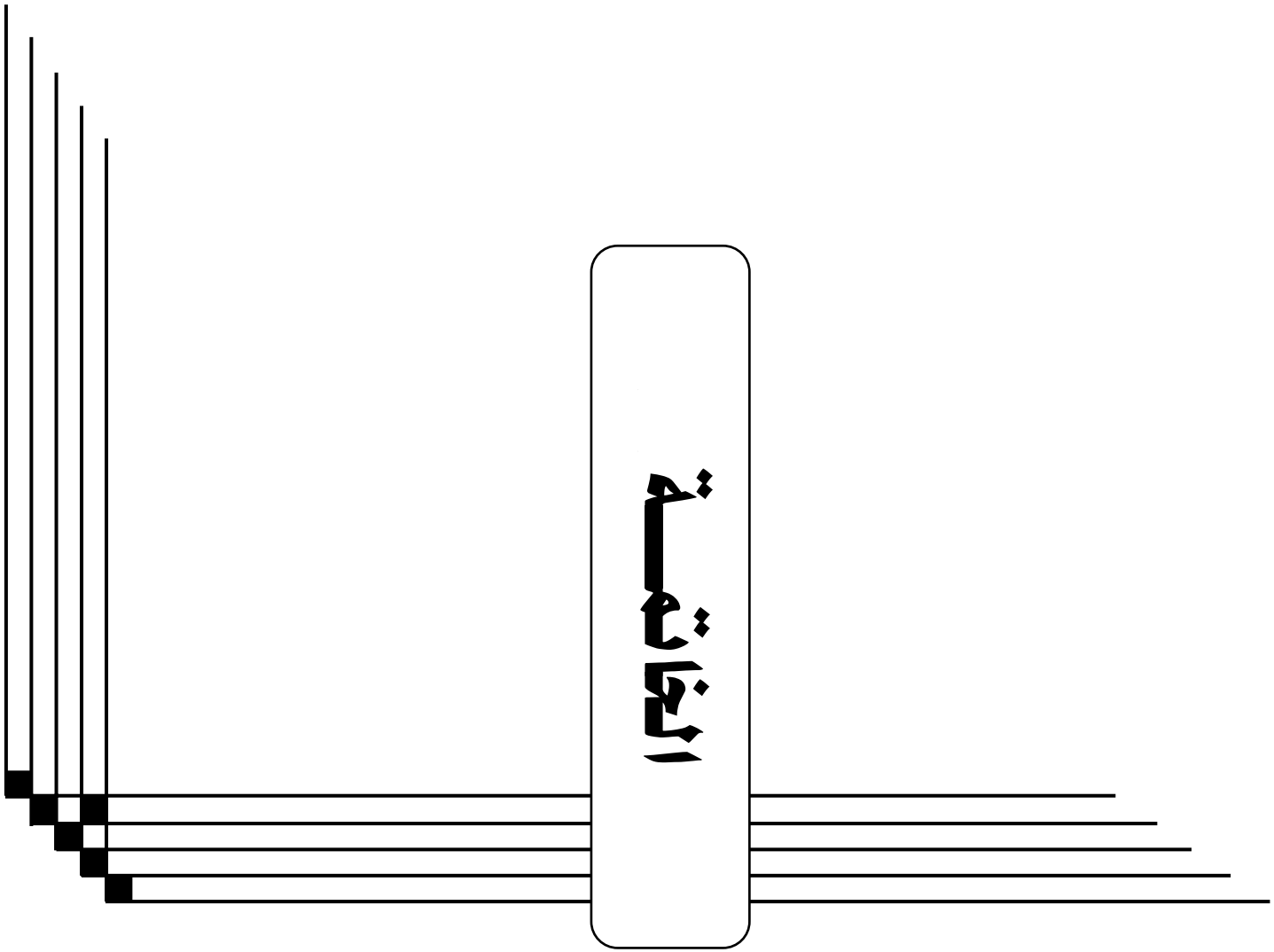
الخاتمة

الخاتمـــة

الحمـد لله رب العـالمين، والـصلاة والـسلام عـلى أشرف الأنبيـاء والمرسـلين ، المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فلقد أتاحت لي هذه الدراسة الاطلاع على النحو الأندلسي متمثلاً في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام الشاطبي، والتعرف على بعض مسائله.

أما نتائج البحث فكانت على النحو التالي :

١-أن الآراء التي قال بها الشاطبي، ومن قبله ابن عصفور قد سبقوا إليها من قبل.

٢-نجد أن الشاطبي في بعض المسائل قد أجاد في عرضها، والإلمام بها، وناقش فيها ابن عصفور، وبيّن خطأ ما وقع فيه بالحجج والبراهين.

٣-نجده أحياناً متبعاً لابن مالك، فيكرر ما قاله، مع تغييره الطفيف لبعض العبارات، أو يتبع بعض النحويين كأبي عليّ الفارسيّ.

٤-في بعض المسائل لم يكن فيها مستقصياً لكلام ابن عصفور وأقواله، ولم يستقرئها استقراءً كاملاً.

٥-نجد أن تعقّبه في بعض المواضع في غير محله، إضافةً إلى تضعيفه أحياناً لمذهب ابن عصفور واتهامه بخرقه للإجماع.

٦-نجده أحياناً مضطرباً، فيتبع ابن مالك، ثم يعترض عليه وعلى ابن عصفور معه.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ١٤٣٤/٧/٢٥
Ali Fattani

التوصيـــات:

يـوصي الباحـث بـأن المجـال لا زال مفتوحًـا أمـام البـاحثين؛ لاسـتكمال بعـض المسائل الخاصة بهذه التعقبات، والتي لم يتطرق إليها.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

الفهـــارس

- ١- فهرس الشواهد القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث الشريفة.
- ٣- فهرس الأمثال والأقوال.
- ٤- فهرس الشواهد الشعرية.
- ٥- فهرس الأعلام المترجمين.
- ٦- فهرس المسائل النحوية.
- ٧- فهرس المسائل الصرفية.
- ٨- فهرس المصادر والمراجع.
- ٩- فهرس الفهارس.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥٠
١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾	البقرة:٧	٢	٣٥
﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡ﴾	البقرة:٢٨	٢	١٤٢
﴿كُلّٞ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾	البقرة:١١٦	٢	٣٨
﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾	البقرة:١٨٣	٢	١٢٥
﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞ﴾	البقرة:١٩٧	٢	١١٨
﴿وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖ﴾	البقرة:٢٠٣	٢	١١٩
﴿وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ﴾	البقرة:٢٢١	٢	٣٣، ٣٦
﴿قَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞ وَمَغۡفِرَةٌ خَيۡرٞ مِّن صَدَقَةٖ يَتۡبَعُهَآ أَذٗى﴾	البقرة:٢٦٣	٢	٣٧
﴿هَٰذَا بَيَانٞ لِّلنَّاسِ وَهُدٗى وَمَوۡعِظَةٞ﴾	آل عمران:١٣٨	٣	١٦٦
﴿وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ﴾	آل عمران:١٥٤	٣	٣٦
﴿أَوۡ كَانُواْ غُزّٗى﴾	آل عمران:١٥٦	٣	١٦٤
﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾	النساء:٣	٤	٩٨
﴿فَإِذٗا لَّا يُؤۡتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾	النساء:٥٣	٤	١٠٦
﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾	النساء:٥٨	٤	٧٢
﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ﴾	النساء:١٤٢	٤	٦١
﴿ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗا﴾	الأعراف:١٨	٧	٥٨
﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ﴾	الأعراف:١٤٩	٧	١٢٦
﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ غَضۡبَٰنَ أَسِفٗا﴾	الأعراف:١٥٠	٧	٥٨

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

الآيـــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ﴾	يونس:٨٨	١٠	١١٤
﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾	هود:٤٤	١١	١٢٥
﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا﴾	الرعد:٢٣	١٣	٩٠
﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦۚ﴾	الرعد:٤١	١٣	١٦
﴿فَلَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلۡمُتَكَبِّرِينَ﴾	النحل:٢٩	١٦	٧٢
﴿وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾	النحل:٣٠	١٦	٧٢
﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلٗا﴾	الإسراء:٧٢	١٧	١٣٧
﴿وَإِذٗا لَّا يَلۡبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾	الإسراء:٧٦	١٧	١٠٥
﴿قُلۡ كُلّٞ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾	الإسراء:٨٤	١٧	٣٨
﴿بِئۡسَ ٱلشَّرَابُ﴾	الكهف:٢٩	١٨	٧٢
﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾	الكهف:٣٤	١٨	٦٤
﴿بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا﴾	الكهف:٥٠	١٨	٧٢
﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾	مريم:٤	١٩	٦٤
﴿أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدٗى﴾	طه:١٠	٢٠	١٦٨
﴿وَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكۡرٗا﴾	طه:٩٩	٢٠	١٦٥
﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾	الأنبياء:٣	٢١	٤٥
﴿سَمِعۡنَا فَتٗى﴾	الأنبياء:٦٠	٢١	١٦٥
﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةًۚ﴾	الحج:٦٣	٢٢	٨٣
﴿أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِ﴾	النمل:٦٠	٢٧	٣٥
﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ﴾	القصص:١٥	٢٨	٨٢

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤
Ali Fattani

الآيـــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾	القصص:٣١	٢٨	١٦
﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾	العنكبوت:٤	٢٩	٧٢
﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾	العنكبوت:١٥	٢٩	٨٢
﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾	العنكبوت:٤٤	٢٩	١١٩
﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾	فاطر:١	٣٥	٩٨
﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾	الصافات:٤٧	٣٧	٥٢
﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾	الصافات:١٣٠	٣٧	٣٩
﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ﴾	ص:٤١	٣٨	٧٣
﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾	ص:٤٤	٣٨	٧٢، ٧٣
﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾	فصلت:٤٦	٤١	١٥٧
﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾	الشورى:٣	٤٢	٨٢
﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾	الشورى:٤٠	٤٢	٣٧
﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾	محمد:٢١	٤٧	٣٧
﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾	الفتح:٢٩	٤٨	٣٣
﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾	ق:٣٥	٥٠	٣٥
﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾	القمر:١٢	٥٤	٦٤، ٦٦
﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾	الحديد:٢٦	٥٧	٨٢
﴿إِلَّا فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ﴾	الحشر:١٤	٥٩	١٦٦
﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾	الطلاق:٦	٦٥	١١٩
﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾	الحاقة:١٣	٦٩	١٢٦

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

الآيـــــــــــــــة	السورة ورقم الآية	رقم السورة	الصفحة
﴿أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾	القيامة:٣٦	٧٥	١٦٦
﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾	الإنسان:٣	٧٦	٦١
﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾	عبس:٢١	٨٠	٨٢
﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾	المطففين:١	٨٣	٣٩

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

فهرس الأحاديث الشريفة

م	طرف الحديث	الصفحة
١	أمر بمعروف صدقة، ونهي عن المنكر صدقة	٣٧
٢	خمسُ صلواتٍ كَتَبهُنَّ اللهُ على العبادِ	٣٧
٣	سبحان الله إن المؤمن لا ينجس	١٤٢
٤	صلاةُ الليلِ مَثْنَى مَثْنَى	٩٨
٥	من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت	٧٣

ماجستير سلطان العطوي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

فهرس الأمثال والأقوال

م	المثـــــل أو القـــــول	الصفحة
١	إذا ظهر السبب بطل العجب	١٤٢
٢	أَمْتٌ في الحجر لا فِيكَ	٤١
٣	إنْ ذهبَ عَيرٌ فعيرٌ في الرِّباط	٤٠
٤	أنوم من غزال	١٤٩، ١٥١
٥	أنوم من فهد	١٤٩، ١٥١
٦	شر أهر ذا ناب	٣٦، ٤١
٧	ضعيف عاذ بقرملة	٣٦
٨	قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها	٥١

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

فهرس الشواهد الشعرية

م	القافية	صدر البيت	اسم الشاعر	الصفحة
١	أَرْنَبَا	مُرَسَّعَةٌ بينَ	امرؤ القيس	٤٠
٢	أعْجَبُ	عَجَبٌ لِتلكَ	ضمرة بن جابر	٤٠
٣	يَطِيبُ	أَتهجُرُ ليلَى	المخبل السعدي	٦٨
٤	المَشِيبِ	إذنْ والله	حسان بن ثابت	١٠٧، ١١١
٥	الفراريجِ	كأنَّ أصواتَ	ذو الرمة	١٠٩
٦	سدى	فَلا تُرَى	الشماخ	١٦٥
٧	ومَوحَدُ	ولكنما أهلي	ساعدة بن جؤية	٩٧
٨	الأباعِدِ	بَنُونا بَنُو	الفرزدق	٤٨
٩	أبتكر	لا أُدْلِجُ الليلَ	---	١٥٨
١٠	أَجُرْ	فأقبلتُ زحفاً	امرؤ القيس	٣٩
١١	أَطِيرَا	لا تَتْرُكَنِّي فِيهمُ	---	١٠٥
١٢	البَحَاترُ	أَردتُ قَصِيراتِ	كثير عزة	٤٧
١٣	التنانِيرِ	ألاَ طِعَانَ	حسان بن ثابت	٥٤
١٤	بِدارِ	قدرٌ أحلَّك	مؤرج السلمي	٣٦
١٥	تامِر	فغررتَني وزعمتَ	الحطيئة	١٥٧
١٦	جِهَارا	أنفساً تَطيبُ	رجل من طيئ	٦٨
١٧	سُرَى	ورُبّ ضيفٍ	الشماخ	١٦٥، ١٦٨
١٨	نُسَرْ	فيومٌ عَلَينا	النمر بن تولب	٣٩
١٩	نهرْ	لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ	---	١٥٨
٢٠	وَزَرا	نِعمَ امرأً	---	٧٢

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ـ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

م	القافية	صدر البيت	اسم الشاعر	الصفحة
٢١	فاجْزَعِي	لا تَجْزَعِي إنْ	النمر بن تولب	٨٩
٢٢	وازعُ	علَى حينَ	النابغة الذبياني	٢٨
٢٣	سُحْقا	حَسِبْتُكَ في الوغَى	---	٣٨
٢٤	شارقِ	سَرَينَا ونَجمٌ	---	٣٨
٢٥	فَيَغرَقُ	وإنسانُ عَيني	ذو الرمة	٨٤، ٨٥
٢٦	أَتَحَوَّلا	أُقِيمُ بِدارِ الحَزْمِ	أوس بن حجر	١٤٣
٢٧	اشْتَعَلا	ضيعتُ حَزْمِي	---	٦٨
٢٨	المُعَوَّلُ	فيارَبِّ هلْ	الكميت	٤٥
٢٩	بِنَبَّالِ	وليسَ بِذِي	وليس بذي	١٥٧
٣٠	حَمَائلِ	فنِعْمَ ابنُ	أبو طالب	٧٢
٣١	صُولُ	ما أقدرَ اللهَ	حندج بن حندج	١٣٦
٣٢	عالِ	تَنَوَّرْتُها مِن	امرؤ القيس	١١٩
٣٣	فَحَوْمَلِ	قِفَا نَبكِ	امرؤ القيس	٨٢
٣٤	مرملُ	فياربِّ عَجِّلْ	---	١١٤
٣٥	مَنْزِلا	بأضيعَ مِن	ذو الرمة	١٤٥
٣٦	والعَمَلُ	أستغفرُ اللهَ	---	٦٤
٣٧	وطُبُولُ	إذا كانَ بعضُ	المتنبي	١٢٠، ١٢٢
٣٨	يتبللا	فمَا شَتَّتَا	ذو الرمة	١٤٥
٣٩	يُزيلُ	كما خُطَّ	أبو حية النميري	١٠٨
٤٠	سَنَنْ	ربِّ وفِّقْني	---	١١٤
٤١	لِلظَّعَنِ	لولا اصطبارٌ	---	٣٨
٤٢	أُقِيلُهَا	لَئنْ عادَ لِي	كثير عزة	١٠٥
٤٣	بلبانها	فإنْ لا يَكُنْها	أبو الأسود الدؤلي	١٢٧

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

م	القافية	صدر البيت	اسم الشاعر	الصفحة
٤٤	بمكانها	دَعِ الخمرَ	أبو الأسود الدؤلي	١٢٧
٤٥	ما اشْتَهَى	صادفَ زاداً	الشماخ	١٦٥
٤٦	يَقُومُها	وإني لَقَوَّامٌ	الأخطل	١٥٢
٤٧	حافِيَا	عليَّ إذا	مجنون ليلى	٦٠
٤٨	دَوَّاريُّ	والدهرُ بالإنسانِ	العجاج	١٥٦
٤٩	قِنَّسْرِيُّ	أَطَرَباً وأنتَ	العجاج	١٥٦

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

فهرس الأعلام المترجمين

م	اسم العلـــــــم	الصفحة
١	إبراهيم بن السري بن سهل (الزجاج)	٩٦
٢	أحمد بن عبدالنور بن أحمد المالقي	١٠٧
٣	أحمد بن محمد الأزدي الإشبيلي (ابن الحاج)	١٤٦
٤	أحمد بن محمد بن إسماعيل (النحاس)	١٥٤
٥	أحمد بن يحيى النحوي (ثعلب)	٨١
٦	إسماعيل بن حماد الفارابي (الجوهري)	٩٥
٧	الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي	٥٧
٨	الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي	٥٠
٩	الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي	٥٤
١٠	المنتجب بن أبو العز بن رشيد الهمذاني	٥٨
١١	النعمان بن ثابت (أبو حنيفة)	٤٨
١٢	بكر بن محمد بن بقية المازني	١٠٤
١٣	خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي	١٣٨
١٤	رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (الرضي)	١١٣
١٥	زبان بن عمار بن الحصين التميمي (أبو عمرو)	٩٦
١٦	سعيد بن المبارك بن علي (ابن الدهان)	١٥٣
١٧	سعيد بن مسعدة الأخفش	٩٧
١٨	سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي (ابن الطَّرَاوة)	١٤٩
١٩	صالح بن إسحاق الجرمي	٧٥
٢٠	طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري	٩٩

ماجستير سلطان العطوي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

م	اسم العلـــــــم	الصفحة
٢١	ظالم بن عمرو بن سفيان (أبو الأسود الدؤلي)	١٢٧
٢٢	عبدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشي (ابن أبو الربيع)	٥٠
٢٣	عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل الحلبي	٢٧
٢٤	عبدالله بن محمد بن السِّيد البطليوسي	٧٧
٢٥	عبدالله بن يوسف بن أحمد النحوي (ابن هشام)	٩٦
٢٦	عبدالواحد بن علي بن بَرهان العكبري	٩٩
٢٧	عثمان بن جني أبو الفتح النحوي	٥٩
٢٨	علي بن أحمد الأندلسي (صاحب المحكم)	١٣٩
٢٩	علي بن أحمد بن خلف الغرناطي (ابن الباذش)	٧٤
٣٠	علي بن حمزة الكسائي	٦٣
٣١	علي بن عيسى بن الفرج الرَّبَعي	٣٠
٣٢	علي بن محمد بن عبدالرحيم الأبذي	١٠٧
٣٣	علي بن محمد بن عيسى الأشموني	١٧٠
٣٤	علي بن محمد بن يوسف الكتامي (ابن الضائع)	٥٠
٣٥	علي بن محمد نظام الدين الأندلسي (ابن خروف)	٥٠
٣٦	عمر بن محمد بن عمر الإشبيلي (الشَّلَوْبِين)	٥٠
٣٧	عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)	٩٥
٣٨	عيسى بن عبدالعزيز البربري (الجُزُولي)	٤٤
٣٩	محمد بن إبراهيم بن أبو نصر بن النحاس الحلبي	١٠٨
٤٠	محمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي	٧٧
٤١	محمد بن أحمد الهروي (الأزهري)	٩٥
٤٢	محمد بن السري البغدادي أبو بكر بن السَّرَّاج	١١٢
٤٣	محمد بن القاسم بن الحسن أبو بكر بن الأنباري	١٦٥

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

م	اسم العلـــــــم	الصفحة
٤٤	محمد بن المستنير (قُطرب)	٨١
٤٥	محمد بن عبدالله بن مالك الطائي	٩٥
٤٦	محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي	١٤٤
٤٧	محمد بن يزيد بن عبدالأكبر (المبرد)	٩٤
٤٨	محمد بن يوسف بن عبدالدائم (ناظرُ الجيش)	٩١
٤٩	محمد بن يوسف بن علي (أبو حيان)	٩٩
٥٠	محمود بن عمر الزمخشري (جار الله)	٩٨
٥١	هبة الله بن علي بن محمد أبو السعادات (ابن الشجري)	٣٤
٥٢	هشام بن معاوية الضرير	٨١
٥٣	يحيى بن زياد بن عبدالله الديلمي (الفراء)	٩٧
٥٤	يعقوب بن إبراهيم القاضي الأنصاري (أبو يوسف)	٤٧
٥٥	يعيش بن علي بن يعيش الحلبي	٦٠
٥٦	يونس بن حبيب الضبي	٣٠

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

فهرس المسائل النحوية

م	المسألة النحوية	الصفحة
١	الأولى: علة بناء الاسم	٢٤
٢	الثانية: تحديد الابتداء بالنكرة بمسوغات معينة	٣٢
٣	الثالثة: امتناع تقديم الخبر لاستواء المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير	٤٤
٤	الرابعة: حكم نعت المنصوب في باب (لا) النافية للجنس	٥٠
٥	الخامسة: تعدد الحال	٥٦
٦	السادسة: علة امتناع تقديم التمييز على العامل	٦٣
٧	السابعة: المخصوص بالمدح والذم	٧١
٨	الثامنة: جواز أن تكون الواو الجامعة مثل الفاء في تصيير الجملتين كالواحدة	٨٠
٩	التاسعة: منع العُلْقَةِ في باب البدل	٨٧
١٠	العاشرة: انصراف (مَثنى وثُلاث) إذا سمي به	٩٤
١١	الحادية عشرة: الفصل بالظرف والمجرور بين (إذن) ومعمولها	١٠٣
١٢	الثانية عشرة: نصب الفعل في جواب الدعاء	١١٢

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

فهرس المسائل الصرفية

م	المسألة الصرفية	الصفحة
١	الثالثة عشرة: حكم جمع مذكر ما لا يعقل بالتاء إذا لم يكن له جمع تكسير، هل هو قياسي أو سماعي	١١٨
٢	الرابعة عشرة: بناء كان لما لم يسم فاعله	١٢٥
٣	الخامسة عشرة: شذوذ التعجب من الخِلَق الثابتة	١٣٤
٤	السادسة عشرة: الخلاف على صياغة فعل التعجب من (أفعل)	١٤١
٥	السابعة عشرة: أن ما استوفى شروط التعجب لا يقتضي جواز التعجب منه مطلقاً	١٤٨
٦	الثامنة عشرة: النسب بـ(فعّال وفاعل وفعل)	١٥٥
٧	التاسعة عشرة: الاختلاف في نوع ألف المقصور المنون حال الوقف عليه	١٦٤
٨	العشرون: القطع بزيادة الهمزة إذا جاء بعدها ثلاثة أحرف أصلية	١٧٢

ماجستير سلطان العطوي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

فهرس المصادر والمراجع

- أدب الكاتب لابن قتيبة، ت: محمد الدالي، ط: ثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ت: د. رجب عثمان ود. رمضان عبدالتواب، ط: أولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق عبد المجيد دياب، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ١٩٨٦.
- الأصول في النحو لابن السراج، ت: د. عبدالحسين الفتلي، ط: أولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، ضبط نصه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة التوحيد.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، ت: د. زهير غازي زاهد، ط: ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م، مطبعة العاني - بغداد.
- الأعلام للزركلي، ط: سابعة ١٩٨٦م، دار العلم للملايين - بيروت.
- الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢.
- الإفادات والإنشادات، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي الأندلسي، دراسة وتحقيق محمد أبو الأجفان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣.
- آفاق غرناطة، عبد الحكيم الذنون، دمشق، دار المعرفة للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٨٨.

ماجستير سلطان العطرفي (كلية الرسالة ... الصورة النهائية) ١٥٠
١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، ت: د. عبدالمجيد قطامش، ط: جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٣هـ.
- أمالي الدلالات ومجالي الاختلافات، ابن بيه، عبد الله بن الشيخ المحفوظ، مكة المكرمة: المكتبة المكية، ١٩٩٩.
- أمالي القالي. طبعة دار الكتاب العربي - بيروت.
- أمالي بن الشجري لهبة الله بن علي، ت: د. محمود الطناحي، ط: أولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام. ت: عبدالمجيد قطامش. ط: أولى ١٤٠٠هـ. دار المأمون للتراث - دمشق وبيروت.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: أولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٦١.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط: خامسة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري، ت: الشيخ عبدالرحيم الطرهوني، ط: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، دار الحديث بالقاهرة.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، ط: ثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، دار الفكر - بيروت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، ١٩٧٩.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري، ت: د. طه عبدالحميد ومصطفى السقا، ط: ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، الهيئة المصرية العامة للكتاب. والكتاب الفريد ٢/ ٣٦٢.
- البيان والتبيين للجاحظ. ت: عبدالسلام هارون. ط: خامسة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م. مكتبة الخانجي - القاهرة.
- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، ت: أحمد عبدالغفور عطار، ط: ثالثة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، دار العلم للملايين - بيروت.
- التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، عبد الرحمن علي الحجي، دمشق: دار القلم، ١٩٨١.
- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار ولداباه، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ٢٠٠٨.
- تاريخ النحو، علي النجدي ناصف، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٨.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي - بيروت، بدون تاريخ.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ت: علي محمد البجاوي، ط: ثانية ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، دار الجيل - بيروت.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، ت: د. عفيف عبدالرحمن، ط: أولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، ت: د. حسن هنداوي، ط: أولى ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، دار كنوز إشبيليا - الرياض.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص: ٢٦٦، ت: محمد كامل بركات، ط: ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م، دار الكتاب العربي، نشر وزارة الثقافة المصرية.

ماجستير سلطان العطرفي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

- تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال، علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد للنشر، مكة المكرمة. (١٤١٨هـ)
- تعقبات الكشميري في كتابه فيض الباري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري، ناصر بن سيف ناصر العزري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٨.
- التعليقة = شرح المقرب.
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن.
- التكملة لأبي علي الفارسي تحقيق د. كاظم المرجان، الطبعة العراقية ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، ت: عدة أساتذة، ط: أولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، دار السلام - القاهرة.
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني، ت: د. حسن هنداوي، ط: أولى ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، نشر وزارة الأوقاف بالكويت.
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري، ت: د. رياض زكي قاسم، ط: أولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، دار المعرفة - بيروت.
- جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير، ت: عبدالقادر الأرناؤوط، ط: ثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، دار الفكر - بيروت.
- الجامع لأحكام القرآن لمحمد بن أحمد القرطبي، ط: ثالثة ١٩٨٧م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق الكتاب.
- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي، ت: د. علي الحمد، ط: ثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري. ضبط أحمد عبدالسلام ومحمد سعيد زغلول، ط: أولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م. دار الكتب العلمية - بيروت.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

- جمهـرة اللغـة لابـن دريـد. ت: رمـزي بعلبكـي. ط: أولى ١٩٨٧م. دار العلـم للملايين - بيروت.
- جمهـرة أنـساب العـرب لابـن حـزم الأندلـسي. ت: عبدالـسلام هـارون. ط: ١٣٨٢هـ-١٩٦٢م، دار المعارف - مصر.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية لابن أبي الوفاء القرشي، ت: عبدالفتاح الحلو. ط: ١٣٩٨هـ. دار العلوم - الرياض.
- حاشية محمد علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك، طبعة دار الفكر بدون تاريخ.
- خزانة الأدب للبغدادي. ت: عبدالسلام هارون. ط: ثالثة ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م. مكتبة الخانجي - القاهرة.
- الخصائص لابن جني، ت: محمد علي النجار، ط: ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، ت: د. أحمد الخراط، ط: أولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، دار القلم - دمشق وبيروت.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني. طبعة دار الجيل - بيروت، بدون تاريخ.
- دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، بيروت: دار النهضة العربية، (١٩٨٠).
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، ت: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط: ١٩٦٤ م، بغداد.
- ديوان أبي طالب عم النبي ﷺ، جمع وشرح: د. محمد التونجي، ط: أولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ديوان الأخطل، شرح مهدي محمد ناصر الدين، ط: ثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

- ديـوان الحطيئـة، ت: نعـمان أمـين طـه، ط: ١٣٧٨هـ-١٩٥٨م، مكتبـة ومطبعـة مصطفى البابي الحلبي بمصر.
- ديـوان الـشماخ بـن ضرار الـذبياني، ت: صـلاح الـدين الهـادي، دار المعـارف - القاهرة، بدون تاريخ.
- ديوان العجاج (روايـة الأصـمعي)، ت: د. عـزة حسن، طبـع سـنة ١٩٧١ م، دار الشروق - بيروت.
- ديوان الفرزدق، نشر كرم البستاني، طبعة ١٣٨٥ هـ، دار صادر - بيروت.
- ديوان الكميت = شرح هاشميات الكميت.
- ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري. ضبط السقا والأبيـاري والـشلبي. مكتبـة الرياض الحديثة.
- ديوان النابغة الذبياني، شرح د. حنا نصر الحتي، ط: أولى ١٤١١هـ-١٩٩١م، دار الكتاب العربي - بيروت.
- ديوان النمر بن تولب (شعر النمر بن تولب) صنعة د. نوري حمودي القيسي، ط: ١٣٨٨هـ-١٩٦٨ م، مطبعة المعارف - بغداد.
- ديوان الهذليين، ط: دار الكتب ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، الدار القومية - القاهرة.
- ديوان امرئ القيس، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بالقاهرة.
- ديوان امرئ القيس، ضبط مصطفى عبدالشافي، ط: خامسة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم، طبـع: ١٣٨٠ هـ، دار صـادر - بيروت.
- ديوان حسان بن ثابت ﷺ بشرح البرقوقي، طبعـة دار الكتـاب العـربي - بـيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

ماجستير سلطان الطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

- ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي، تصحيح كارليل هنري هيس مكارتي، عالم الكتب، بدون تاريخ.
- ديوان كثير عزة، ت: إحسان عباس، ط: أولى ١٩٧١م، دار الثقافة، بيروت - لبنان.
- ديوانه مجنون ليلى، شرح عدنان زكي درويش، ط: ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، دار صادر - بيروت.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، ت: د. أحمد الخراط، ط: ثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، دار القلم - دمشق.
- الروض الأنف للسهيلي. طبعة دار المعرفة - بيروت.
- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي، ط: رابعة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق.
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح بن جني، ت: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية - مصر.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري، ت: عبدالعزيز الميمني، ط: ثانية ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، دار الحديث، بيروت - لبنان.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك، ت: محمد باسل عيون السود، ط: أولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية - بيروت.
- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ت: توفيق محمد سبع، ط: أولى ١٤٠٢هـ، جامعة محمد بن سعود الإسلامية بالسعودية.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، طبعة دار الفكر، بدون تاريخ.
- شرح التسهيل لابن مالك، ت: د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي مختون، ط: أولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، هجر للطباعة والنشر - الجيزة.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

- شرح التسهيل لناظر الجيش = تمهيد القواعد.
- شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري ٢/ ٨٣، ت: محمد باسل عيون السود، ط: ثانية ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، دار الكتب العلمية - بيروت.
- شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري، ت: عبدالسلام هارون، ط: رابعة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، دار المعارف بمصر.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، ت: د. عبدالمنعم هريدي، ط: أولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية - جامعة أم القرى.
- شرح اللمع لابن بَرهان العكبري، ت: د. فائز فارس، ط: أولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م، السلسلة التراثية (١١).
- شرح المفصل ٢/ ٥٦ لابن يعيش، طبعة عالم الكتب - بيروت، بدون تاريخ.
- شرح المقرب لابن النحاس الحلبي المسمى بالتعليقة، ت. د. خيري عبدالراضي، ط: أولى ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، مكتبة دار الزمان بالمدينة المنورة.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ت: د. صاحب أبو جناح، ط: أولى ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، عالم الكتب، بيروت - لبنان.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط: أولى ١٤١١هـ-١٩٩١م، دار الجيل - بيروت.
- شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد وآخرين، ط: ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، دار الكتب العلمية - بيروت.
- شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد بدون تاريخ النشر وبدون اسم الناشر.
- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، ت: عبدالعال سالم مكرم، ط: أولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، عالم الكتب - القاهرة.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، ت: أحمد مهدلي وعلي سيد علي، ط: أولى ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان.
- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، ت: د. داود سلوم، ود. نوري حمودي القيسي، ط: أولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠.
- صحيح البخاري = فتح الباري بشرح صحيح البخاري.
- صحيح مسلم بن الحجاج، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، بدون تاريخ.
- طبقات النحويين واللغويين لمحمد بن الحسن الزبيدي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة ثانية، دار المعارف بمصر.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، نشرج برجستراسر، ط: أولى ١٣٥١هـ-١٩٣٢م، دار الكتب العلمية - بيروت.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، ت: قصي محب الدين الخطيب، ط: أولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، دار الريان للتراث - القاهرة.
- فوات الوفيات والذيل عليها لابن شاكر الكتبي، ت: د. إحسان عباس، ط: ١٩٧٤م، دار صار - بيروت.
- القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز آبادي، ط: ثانية ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- كتاب العين مرتبا على حروف المعجم، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية ٢٠٠٢، ج٣، ص١٩٣
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجب الهمذاني، ت: محمد نظام الدين الفتيح، ط: أولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، مكتبة دار الزمان - المدينة المنورة.

ماجستير سلطان العطرفي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

- الكتاب لسيبويه ١/ ٤٠٠، ت: عبدالسلام محمد هارون، ط: ثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- الكشاف عن حقائق التنزيل، لمحمود بن عمر الزمخشري، ط: دار المعرفة - بيروت، بدون تاريخ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، عني بتصحيحه محمد شرف الدين، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- لسان العرب لابن منظور المصري، طبعة دار صادر - بيروت، المكتبة الفيصلية.
- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد الميداني، طبعة ١٩٨٥م، دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني: ت: الناصف والنجار والشلبي، ط: ثانية ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، دار سزكين باستانبول.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، ت: المجلس العلمي بفاس.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، ت: د. عبدالحميد هنداوي، ط: أولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية - بيروت.
- مختصر شواذ القراءات المنسوب لابن خالويه، نشر برجستراسر ١٩٣٤م، المطبعة الرحمانية - مصر.
- المخصص لابن سيده علي بن إسماعيل، ت: لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، ت: د. محمد الشاطر أحمد، ط: أولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، مطبعة المدني - القاهرة.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت: د. محمد كامل بركات، ط: أولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار الفكر - دمشق.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

- المستقصى في أمثال العرب لجار الله الزمخشري، ط: ثانية ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، ت: ياسين محمد السواس ط: ثانية ط: دار المأمون للتراث - دمشق بدون تاريخ.
- معاني القرآن لأبي إسحاق الزجاج ٢/ ٥، ت: د. عبدالجليل شلبي، ط: أولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، عالم الكتب - بيروت.
- معاني القرآن لأبي الحسن الأخفش ١/ ٢٤٤- ٢٤٥، ت: د. هدى محمود قراعة، ط: أولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- معاني القرآن للفراء، ط: ثالثة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، عالم الكتب - بيروت.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي، ط: الأخيرة بدون تاريخ، مراجعة وزارة المعارف العمومية، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، ط: ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، دار إحياء التراث العربي - بيروت لبنان.
- معجم المؤلفين، تراجم مصنفي اللغة العربية، عمر رضا كحالة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون: بيروت: دار الفكر.
- معرفة القراء الكبار لشمس الدين الذهبي، ت: بشار عواد، وشعيب الأرناؤوط، وصالح مهدي، ط: أولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، ت: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط: أولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، دار الفكر - بيروت.
- المفصل في علم العربية لمحمود بن عمر الزمخشري، ت: د. محمد السعيدي، ط: أولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، دار إحياء العلوم، بيروت - لبنان.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ ٠ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ت: عدة أساتذة، ط: أولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى - مكة المكرمة.
- مقاييس اللغة لأحمد بن فارس، ت: عبدالسلام محمد هارون، ط: أولى ١٤١١هـ-١٩٩١م، دار الجيل - بيروت.
- المقتصد في شرح إيضاح الفارسي لعبد القاهر الجرجاني، ت: د. كاظم المرجان، ط: ١٩٨٢م، دار الرشيد - بغداد.
- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد لمبرد، ت: محمد عبدالخالق عضيمة، بدون تاريخ، عالم الكتب - بيروت.
- المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ١٩٧٢.
- الممتع الكبيرفي التصريف لابن عصفور، ت: فخر الدين قباوة، ط: أولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- المنصف شرح كتاب التصريف لابن جني، ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط: أولى ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م، شركة مصطفى البابي الحلبي بمصر.
- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، ضبطه وعلق عليه وخرج أحاديثه، أبو عبيد مشهور بن حسن آل سلمان، الخبر: دار ابن عفان، ١٩٩٧.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تصحيح الشيخ علي محمد الضباع، ط: دار الكتاب العربي، بدون تاريخ.
- النوادر في اللغة لأبي زيد، ت: سعيد الخوري الشرتوني، دار الكتاب العربي - بيروت.
- نيل الابتهاج، بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي تحقيق، عبد الحميد عبد الله الهرامة، طرابلس،: منشورات، كلية الدعوى الإسلامية، ١٩٨٧م.

ماجستير سلطان الطرفي (كلية الرسالة .... الصورة النهائية) ١٥ - ٧/٢٥ - ١٤٣٤/
Ali Fattani

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٥.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين لسيوطي، ت: د. عبدالعال مكرم طبع ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، عالم الكتب - القاهرة.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٠.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، ت: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani

فهرس الفهارس

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
فهرس الآيات القرآنية	١٨٧
فهرس الأحاديث الشريفة	١٩١
فهرس الأمثال والأقوال	١٩٢
فهرس الشواهد الشعرية	١٩٣
فهرس الأعلام المترجمين	١٩٦
فهرس المسائل النحوية	١٩٩
فهرس المسائل الصرفية	٢٠٠
فهرس المصادر والمراجع	٢٠١
فهرس الفهارس	٢١٤

ماجستير سلطان العطوي (كامل الرسالة .... الصورة النهائية) ٠١٥ ١٤٣٤/٠٧/٢٥
Ali Fattani